نموذج ترخيص

أنا الطالبة : هنال هيثا هنا سلمان أمنح الجامعة الأردنية و/ أو من تفوضه ترخيصاً غير حصري دون مقابل بنشر و / أو استعمال و / أو استغلال و / أو ترجمة و / أو تصوير و / أو إعادة إنتاج بأي طريقة كانت سواء ورقية و / أو إلكترونية أو غير ذلك رسالة الماجستير / الدكتوراه المقدمة من قبلي وعنوانها.

الانفاق الصحي وأثره على أبرز المتغيرات الاقتصادية الكلية: دراسة حالة الأردن

وذلك لغايات البحث العلمي و / أو التبادل مع المؤسسات التعليمية والجامعات و / أو لأي غاية أخرى ترادا الجامعة الأردنية مناسبة، وأمنح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميع أو بعض ما رخصته لها.

اسم الطالب: هنال هيثا هنا سلمان

التوقيع:

التاريخ: ٢٠/ ١٥/ ٢٠١٥

الإنفـــاق السياحـــي وأثـــره على أبـــرز المتغيـــرات الإقتصاديـــة الكلية : دراســـة حالـــة الأردن

إعـداد

منال مينا سلمان

إشراف

الدكتور غـــازي ابراهيم العـساف

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
اقتصاد الأعمال

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع.....التاريخ:٥/٥/٢٠١٥

أيار، ٢٠١٥

نوقشت هذه الرسالة (الإنفاق السياحي و أثره على أبرز المتغيرات الإقتصادية الكلية : دراسة حالة الأردن) وأجيزت بتاريخ 2015/5/4

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الدكتور غازي العساف مشرفاً أستاذ مساعد اقتصاد قياسي تطبيقي	.....
الأستاذ الدكتور محمد العلاوين أستاذ اقتصاد نقدي	.....
الدكتور علاء الطراونة أستاذ مساعد اقتصاد كلي ومالي ونقدي	.....
الأستاذ الدكتور عبد الناصر الزيود أستاذ اقتصاد دولي (جامعة البلقاء التطبيقية)	.....

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع.....التاريخ.....

إهداء

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار ... إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .....إلى من علمني أن الأعمال الكبيرة لاتتم إلا بالصبر والإصرار ..... إلى والدي العزيز أطال الله بقاءه، وألبسه ثوب الصحة والعافية، ومتعني ببره ورد جميله، أهديه ثمرة من ثمار غرسه.

إلى جنتي على الأرض ...إلى شمعة متقدة تنير حياتي .... إلى بسمة حياتي وسر وجودي ..... إلى أمي الغالية أطال الله في عمرها.

إلى من سكن فؤادي ...إلى شريك عمري ونصفي الثاني...إلى من قدم لي يد العون ...وسار معي خطوةً بخطوة نحو الحلم...إلى زوجي الحبيب.

إلى قطعة من قلبي .....سيلينـــا ...إلى ملاكي الصغير .....تالـــين ..... أسأل الله أن لا يحرمني من وجودهم في حياتي. ... بناتي الغاليات....أنار الله دربكما وبارك فيكما.

إلى من شاركوني طفولتي وآثروني على أنفسهم .....إلى عزوتي وقوتي إلى إخواني الأحباء ليحفظكم الله .

إلى توأم روحي ورفيقة دربي .. إلى صاحبة القلب الطيب والنوايا الصادقة.... أختي الغالية .

إلى أرواح أجدادي الطاهرة

إلى كل من وقف بجانبي وقدم لي يد العون

إلى كل من سقط من قلمي سهواً

إلى هؤلاء جميعاً أهدي جهدي المتواضع

شكر وتقدير

أحمد الله وأشكره الذي أعانني على إتمام هذه الرسالة وذلّل الكثير من الصعاب ووفقني لأقطف ثمرة جهد أعوام وسهر ليالٍ طوال .

ويطيب لي من واجب الشعور بالفضل بعد إنجاز هذا العمل، أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى من أفادونا بعلمهم الوفير وأكرمونا بفكرهم النير،فكانوا لنا مثالاً يُحتذى به ولا يسعني سوى أن أقدم لهم وافر شكري وعرفاني بالجميل .

أبدؤها بشكر مشرفي الدكتور"غـــازي العســـاف "على موافقته الإشراف على الرسالة وعلى ما أبداه لي من نصحٍ وتوجيه ، وما بذلهُ من جهدٍ وتدقيق , والذي كان لآرائه وتوجيهاته أعظم الأثر في إنجاز هذا العمل بأبهى صورة ، فجزاهُ الله ألف خير وأبقاه ذخراً لطلبة العلم .

كما يقتضي واجب الأمانة العلمية أن أتقدم بالشكر الخالص وجزيل الامتنان إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم قبول مناقشة الرسالة ، وتحمل عناء مراجعتها وتنقيحها ، الأستاذ الدكتور محمد العلاوين ، و الأستاذ الدكتور عبد الناصر الزيود ،والدكتور علاء الطراونة بارك الله فيهم .

كما يدعوني واجب العرفان بالجميل أن أتقدم بالشكر إلى كل من وقف على المنابر وأعطى من حصيلة فكره لينير دربنا، أساتذتي في الجامعة الأردنية /قسم اقتصاد الأعمال .

وأشكر كل من مهّد لي طريق العلم والمعرفة من قريبٍ أو بعيد.

منال مينا سلمان

فهرس المحتويات

العنـــوان	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
فهرس المحتويات	هـ
قائمة الجداول	ح
قائمة الأشكال	ط
الملخص باللغة العربية	ي
الفصل الأول : الإطار العام للدراسة	
مقدمة	1
مشكلة الدراسة	2
أهمية الدراسة	2
أهداف الدراسة	3
منهجية الدراسة	3
فرضيات الدراسة	4
الهيكل العام للدراسة	4
الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة	
مقدمة	6
مفاهيم سياحية	6
المفهوم السياحي حسب وجهة نظر الباحثين	7
المفهوم السياحي من وجهة نظر المنظمات والمؤتمرات الدولية	8
مفهوم السائح الدولي من وجهة نظر المنظمات والمؤتمرات الدولية	8
أنواع السياحة	11
أنواع السياحة وفقاً للحدود الجغرافية	11
أنواع السياحة وفقاً لمدة الإقامة	11
أنواع السياحة وفقاً للعدد	12
أنواع السياحة وفقاً للغرض والمكان والزمان	12
المصطلحات السياحية ذات العلاقة	14
الدخل السياحي	14
الإنفاق السياحي	15
الطلب السياحي	17

العرض السياحي	17
الدراسات السابقة	18
الدراسات التي توصلت إلى علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين السياحة وأبرز المتغيرات الاقتصادية الكلية (كالناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف الحقيقي الفعال)	18
الدراسات التي توصلت إلى علاقة سببية أحادية الاتجاه بين السياحة وأبرز المتغيرات الاقتصادية الكلية	19
الدراسات التي اهتمت في العلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي	20
الدراسات التي توصلت إلى نتائج غير معنوية بين السياحة وأبرز المتغيرات الاقتصادية الكلية	22
الدراسات التي اهتمت بدراسة الأثر السياحي على عدة جوانب في الاقتصاد من أبرزها التوظيف	22
الدراسات التي اهتمت بدراسة أثر القطاع السياحي على النفقات الحكومية	24
الدراسات التي استعانت ببيانات إنفاق السائحين كأحد متغيراتها	25
الدراسات حول القطاع السياحي في الأردن	25
ملخص حول الدراسات السابقة وأبرز ما توصلت إليه	28
أبرز ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة	31
الفصل الثالث : نبذة عن القطاع السياحي الأردني	
مقدمة	33
الاقتصاد الأردني	34
القطاع الخدمي في الأردن خلال فترة الدراسة	36
القطاع السياحـــي في الأردن	37
مقومات الأردن السياحية	38
تطور الحركة السياحية الدولية والأردنية	39
أعداد السياح القادمين والمغادرين	40
أعداد السياح القادمين حسب الجنسية	42
أعداد سياح المبيت وسياح اليوم الواحد	43
الأسواق السياحية الرئيسة المُصدرة للسياحة في الأردن	44
فترة الإقامة وعدد الليالي السياحية	45
التطور في مستوى الخدمات السياحية الأردنية	46
مكـان الإقامـــة	46
السياحة والقوى العاملة الأردنية	48
الميزان السياحي	49
مساهمة السياحة الدولية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الأردني	52
مساهمة السياحة الدولية في ميزان المدفوعات الأردني	53
المعوقات السياحية التي تواجه المملكة	55

خلاصة الوضع السياحي والآفاق المستقبلية	56
الفصل الرابع : نتائج التحليل القياسي لاثر الإنفاق السياحي على أبرز المتغيرات الاقتصادية الكلية	
مقدمة	58
منهجية الدراسة	58
متغيرات الدراسة	58
نموذج الدراسة	60
مصادر البيانات	62
الاختبارات القياسية	62
الاحصاءات الوصفية واختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرات	62
اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية (The Unit Root Tests)	63
اختبار التكامل المشترك (Contigration Test)	65
اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية انجل – جرانجر (Engle- Granger Two Step Method)	65
اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن (Johansen Cointegration Test)	67
نموذج متجه تصحيح الخطأ (Vector Error Correction Model)	68
اختبار السببية (Granger Casuilty Test)	69
تحليل مكونات التباين(Variance Decompostion)	70
دالة الإستجابة لردة الفعل (Impulse Response Function)	70
نتائج التقدير القياسي	71
نتائج الإحصاءات الوصفية	71
نتائج اختبارات جذر الوحدة	71
نتائج منهجية إنجل – جرانجر للتكامل المشترك	73
نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام جوهانسن	76
نتائج تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ	78
نتائج اختبار السببية	86
نتائج تحليل مكونات التباين	87
نتائج دالة الاستجابة لردة الفعل	90
خُلاصة الفصل الرابع	92
الفصل الخامس : النتائج والتوصيات	
النتائج النظرية	95
النتائج القياسية	96
التوصيات	96
المراجع	99
الملخص باللغة الإنجليزية	105

قائمة الجداول

الرقم	العنـــوان	الصفحة
1.2	ملخص عن الدراسات السابقة وأبرز ما توصلت اليه	29
1.3	أعداد السياح القادمين والمغادرين بالألف سائح خلال فترة الدراسة (2003–2013)	40
2.3	أعدد السياح القادمين بالألف سائح حسب مجموعات الدول خلال الفترة (2005–2013)	42
3.3	أعداد السياح القادمين إلى الأردن حسب الجنسية خلال الفترة (2003–2013)	44
4.3	تطور عدد السياح والليالي السياحية للمجموعات السياحية في الأردن خلال الفترة (2003– 2013)	45
5.3	تطور الخدمات السياحية خلال الأعوام (2003–2013)	47
6.3	أعداد العاملين في مختلف الأنشطة السياحية خلال الأعوام (2003–2013)	49
7.3	ميزان السياحة الأردني خلال الفترة (2003– 2013) بالمليون دينار	50
8.3	نسبة مساهمة الدخل السياحي والإنفاق السياحي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (2003–2013)	52
9.3	مساهمة النشاط السياحي في ميزان المدفوعات الأردني	54
1.4	نتائج الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (2003–2013)	71
2.4	نتائج اختبارات جذر الوحدة لديكي – فولر	72
3.4	نتائج فحص سكون البواقي المقدرة / معادلة إنحدار التكامل المشترك الأولى	74
4.4	نتائج فحص سكون البواقي المقدرة / معادلة انحدار التكامل المشترك الثانية	75
5.4	نتائج فحص سكون البواقي المقدرة / معادلة انحدار التكامل المشترك الثالثة	76
6.4	نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك / النموذج الأول (التضخم)	77
7.4	نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك / النموذج الثاني (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)	78
8.4	نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك / النموذج الثالث (سعر الصرف الحقيقي الفعال)	79
9.4	نتائج تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ/ نموذج التضخم	80
10.4	إحصائيات فحص بواقي النموذج القياسي الأول	81
11.4	نتائج تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ/ نموذج الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	82
12.4	إحصائيات فحص بواقي النموذج القياسي الثاني	83
13.4	نتائج تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ / نموذج سعر الصرف الحقيقي الفعال	83
14.4	إحصائيات فحص بواقي النموذج القياسي الثالث	84
15.4	العلاقات قصيرة الأجل وطويلة الأجل لنماذج الدراسة	85
16.4	نتائج اختبارات السببية بين متغيرات الدراسة	86
17.4	اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة	87
18.4	نتائج تحليل مكونات التباين للإنفاق السياحي	88
19.4	نتائج تحليل مكونات التباين لمتغيرات الدراسة في الفترتين الأولى والفترة الأخيرة	89

قائمـــة الأشكـــال

الرقم	العنوان	الصفحة
1.2	الفرق بين السائح والمسافر	10
2.2	الآثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للإنفاق السياحي في الاقتصاد	16
1.3	معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأردن خلال الفترة (2003– 2013)	35
2.3	أعداد السياح القادمين والمغادرين (2003– 2013)	41
3.3	أعداد سياح المبيت وسياح اليوم الواحد للفترة (2005– 2013)	43
4.3	رسوم توضيحية لمستويات الإنفاق والدخل السياحي خلال السنوات(2013– 2003)	51
1.4	لناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بشكل ربعي خلال الفترة (2003– 2013)	58
2.4	سعر الصرف الحقيقي الفعال بشكل ربعي في الأردن خلال الفترة (2003– 2013)	59

الإنفاق السياحي وأثره على أبرز المتغيرات الاقتصادية الكلية : دراسة حالة الأردن

إعداد

منال مينا سلمان

المشرف

الدكتور غازي إبراهيم العساف

الملـــــخص

تهدف الدراســـة إلى بيان مدى تأثير الإنفاق السياحي على أداء أبرز المتغيرات الاقتصادية الكليـــة في الأردن، بالاعتماد على السلاسل الزمنية لكلٍ من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، التضـــخم، الميـــزان التجـــاري وســـعر الصـــرف الحقيقـــي الفعَـــال خـــلال الفتـــرة (2003-2013).

وسعياً لتحقيق الأهداف المرجوة من الدارسة تمّ استخدام أسلوب التحليل الوصفي وأسلوب التحليل القياسي من خلال تطبيق عدة اختبارات قياسية إضافةً إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ، حيث تم بدايةً فحص سكون السلاسل الزمنية بالاعتماد على اختباري ديكي –فولر الموسع وفيليبس بيرون، كما واستخدمت الدراسة اختباري إنجل- جرينجر وجوهانسون للتكامل المشترك، ليتبيَن وجود علاقة طردية طويلة الأجل بين الإنفاق السياحي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وذات العلاقة بين الإنفاق السياحي والتضخم وسعر الصرف الحقيقي الفعَال.إضافة إلى ذلك، أظهرت نتائج تقدير متجه تصحيح الخطأ وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة من خلال وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الانفاق السياحي وأبرز المتغيرات الاقتصادية الكلية المستخدمة وبخاصة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وسعر الصرف، في حين تم تطبيق اختبار السببية للتعرف على اتجاه العلاقة السببية قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة، إذ أفاد اختبار السببية إلى وجود ثلاثة متجهات للعلاقة السببية؛ الأول مفادهُ وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الإنفاق السياحي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، إضافةً إلى علاقة سببية تسير باتجاهين بين الإنفاق السياحـــي وسعر الصرف الحقيقي الفعَال. أما العلاقة السببية بين الإنفاق السياحي والتضخم فقد اتسمت بالاستقلالية، مع وجود علاقة سببية أُحادية الاتجاه تتجه من الميزان التجـــاري إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، كما أشارت نتائج التحليل في المدى القصير باستخدام اختبار تحليل مكونات التباين إلى وجود تأثير معنوي إيجابي للإنفاق السياحي على

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وكشف اختبار دالة الاستجابة لردة الفعل على أنّ النمو الاقتصادي يتأثر إيجاباً لأي صدمة عشوائية في الإنفاق السياحي، وأنّ كلاً من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والإنفاق السياحي يتأثران سلبياً لأي صدمة عشوائية في سعر الصرف الحقيقي الفعّال.

وبناءً على النتائج التي تم التوصل اليها، أوصت الدراسة بضرورة تشجيع السياحة الدولية لتحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل، من خلال مساهمتها الإيجابية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وخلصت أيضاً إلى عدت توصيات على صعيد السياحة الدولية والمحلية من أهمها ضرورة تفعيل هذا القطاع وتشجيع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

الكلمات المفتاحية: السياحة الدولية، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، التضخم، سعر الصرف الحقيقي الفعّال، التكامل المشترك، نموذج متجه تصحيح الخطأ، الأردن.

الفصل الأول

الاطار العام للدراسة

1-1 المقدمة:

إن النشاط السياحي من النشاطات المهمة للكثير من دول العالم لما يحققهُ من دخلٍ وقيمةٍ مضافةٍ مرتفعةٍ إلى الاقتصاد سواءً في صورةِ أجورٍ أم أرباحٍ أم غيرها ، إضافةً إلى التأثير الإيجابي للسياحة على ميزان المدفوعات وزيادة حجم الاستثمارات ، مما يجعلهُ قادراً على استيعاب أعداد كبيرة من الأيدي العاملة ، وهو ما يؤكد على أهمية تشغيل القطاع السياحي بطريقةٍ اقتصاديةٍ تحقق عوائد صافية إيجابية ، بحيث تدعم تلك العوائد الاقتصاد وترفع من مستوى تدفق العملات الأجنبية ، والسياحة داعمة لمعظم القطاعات الاقتصادية الأخرى المرتبطة بها كقطاع النقل والمواصلات والإنشاءات وقطاع الكهرباء وغيرها من القطاعات ، إذ يحتاج السائح لكل تلك الخدمات أثناء إقامتهُ، ولذلك فإن السياحة تستحوذ على اهتمام متنامٍ خاصةً مع تأثيرها المباشر على العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية ، الأمر الذي يدعو إلى تسليط الضوء على الآثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للقطاع السياحي .

موقع الأردن الجغرافي في قلب الشرق الأوسط كان دائماً بمثابة حلقة وصل تربط القارات ببعضها، مما جعل الأردن قادراً على ممارسة دورٍ حيويٍ إقليميٍ في التجارة والنقل والمواصلات منذ بزوغ الحضارة حتى يومنا هذا ، ومع تطور وسائل النقل والمواصلات أصبح الأردن مقصداً سياحياً للعديد من السائحين . إن القطاع السياحي الأردني من أبرز القطاعات الاقتصادية نمواً ، فقد حافظ هذا القطاع على معدلات نمو سنوية تتراوح بين (10– 12%) ويرجع هذا النمو إلى المقومات السياحية الأردنية التي جعلته مميزاً بمكانته السياحية عن غيره من باقي الدول ، فتراثهُ الثقافي الغني وطبيعتهُ الخلابة بالإضافة إلى المواقع الدينية المقدسة وأمن الأردن واستقرارهُ ، فضلاً على ذلك فإن الأردن يسعى لصيانة وتحديث البنية التحتية ، ويوفر خدمات المطاعم والفنادق ضمن مستويات عالمية مقبولة نسبياً ، أما الموظفون العاملون في النشاطات السياحية فيتميَزون باللباقة والمهنية العالية وبالتنوع الكبير في المهارات اللغوية (سرحان، 2002).

كل هذه الأسباب مجتمعة جعلت من القطاع السياحي في الأردن من القطاعات المهمة والتي تساهم بشكل كبير في الاقتصاد الوطني ، فجاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على هذا القطاع ومدى مساهمتهُ في الاقتصاد.

2-1 مشكلة الدراسة:

تنبع مشكلة الدراسة في تحديد طبيعة العلاقة القائمة بين القطاع السياحي ، كأحد أهم القطاعات في اقتصادات الدول ، وبين أبرز المتغيرات الاقتصادية الكلية في الأردن باعتبارها من أهم مؤشرات النمو والتنمية الاقتصادية.

بناءً على ما تقدم فإن مشكلة الدراسة تتمحور في السؤال الرئيس التالي :

- ما هي طبيعة العلاقة القائمة بين السياحة وأبرز المتغيرات الاقتصادية الكلية في الأردن خلال الفترة (2003- 2013) باعتبار الأردن واحدة من أهم دول منطقة الشرق الأوسط تميَزاً في الأماكن السياحية ؟

وبناءً على ذلك فالدراسة أيضاً تهتم بالإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو واقع السياحة في الأردن ومدى تأثر الاقتصاد الوطني بها ؟
- ما هو مدى الإهتمام المقدم من قبل الحكومات المتعاقبة بهذا القطاع ، وهل هو كافٍ للنهوض بهذا القطاع الى مستويات أفضل ؟
- هل هناك أثر للإنفاق السياحي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأردن ؟
- هل هناك أثر للإنفاق السياحي على سعر الصرف الحقيقي الفعَال في الأردن ؟
- هل هناك أثر للإنفاق السياحي على معدلات التضخم في الأردن ؟

3-1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من أهمية القطاع السياحي بحد ذاتهُ ، حيث تسعى جميع دول العالم نحو النمو الاقتصادي ورفع دخلها القومي المتأتي من مختلف قطاعاتها الاقتصادية ، ولكن تختلف قُدرة هذه القطاعات الاقتصادية على مد الاقتصادات القومية بالدخل القومي المُرتفع والارتقاء به إلى مراحل متقدمة من مراحل النمو الاقتصادي باختلاف الدول .أما فيما يخص الأردن فالدخل المتأتي من السياحة يُشكل مصدراً غير قابل للنضوب مقارنةً مع قطاعات اقتصادية أخرى قابلة للتذبذب والتأثر بعوامل مختلفة ، إذ يُعتبر هذا القطاع من القطاعات القادرة على التخفيف من حدة مشكلة البطالة وتحسين ميزان المدفوعات فهو قطاع قادر على جذب الاستثمارات الأجنبية المتعددة وبالتالي رفد خزينة الدولة بالعملات الأجنبية.

بناءً على ما سبق ذكرهُ، تتلخص أهمية السياحة بشقيها النظري والعملي:

- **الأهمية النظرية:** وتكمن بما تقدمهُ الدراسة من نظرة عامة عن الأدبيات الاقتصادية السابقة ذات العلاقة بموضوع السياحة وأثرها على الاقتصادات الوطنية وبالأخص تلك الدراسات التي اهتمت بالإنفاق السياحي ومدى تأثيره على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وتلخيص أبرز ما توصلت له تلك الدراسات بعد ذكر أساليبها القياسية ومنهجياتها.
- **الأهمية العملية:** تستحوذ الأهمية العملية على النصيب الأكبر من الأهمية الكلية للدراسة والتي تتجسد في قياس أثر الإنفاق السياحي على أبرز المتغيرات الاقتصادية الكلية في الأردن والوصول إلى نتائج وتوصيات من الممكن ان تساهم برفع المستوى العام لهذا القطاع بحيث من الممكن أن تصبح مرجعاً يستند عليه متخذو القرارات والسياسات.

4-1 أهداف الدراسة :

من الأهداف الرئيسة والمباشرة للدراسة:

- قياس أثر الإنفاق السياحي على المتغيرات الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و التضخم و سعر الصرف الحقيقي الفعَال).

بالإضافة إلى مجموعة أهداف فرعية تشمل على:

- التعرف على الواقع السياحي الأردني وأهميتهُ الاقتصادية.
- توضيح أهمية السياحة في الحد من المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الأردني مثل (البطالة و تدني مستوى الدخل و الفقر).
- تقديم نتائج وتوصيات من شأنها أن تساهم في تنشيط القطاع السياحي في الأردن وتعظيم أثرها الاقتصادي الإيجابي إن وُجد.

5-1 منهجية الدراسة:

سعياً لتحقيق الأهداف سابقة الذكر، تعتمد هذه الدراسة على الأسلوب الوصفي في عرض الجانب النظري من الدراسة وتلجأ أيضاً إلى الأسلوب الكمي والقياسي في تحليل أثر الإنفاق السياحي على أبرز المتغيرات الاقتصادية الكلية في الأردن من خلال تحليل السلاسل الزمنية باستخدام الرزمة الإحصائية (E.views7) لتطبيق عدة اختبارات قياسية حسب الترتيب التالي:

- اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية (Unit Root Test).
- اختبار التكامل المشترك (Cointegration Test) لتحليل العلاقة التوازنية في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة.

- اختبار السببية ضمن نموذج تصحيح الخطأ (Granger Casuilty Test).

إضافةً الى ذلك تتبع الدراسة أساليب قياسية أخرى ومن أهمها :

- تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ (Vector Error Correction Model).
- دراسة تأثير المتغيرات فيما بينها في الأجل القصير من خلال تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition) ودالة الاستجابة لردة الفعل (Impulse Response Function) .

6-1 فرضيات الدراسة:

تتلخص فرضيات الدراسة فيما يلي:

- لا يوجد أثر معنوي للإنفاق السياحي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الأردني.
- لا يوجد أثر معنوي للإنفاق السياحي على معدلات التضخم.
- لا يوجد أثر معنوي للإنفاق السياحي على سعر الصرف الحقيقي الفعَال.

7-1 الهيكل العام الدراسة:

اهتمت الدراسة بتحليل أثر الإنفاق السياحي على أبرز المتغيرات الاقتصادية في الأردن خلال الفترة (2003-2013)، حيث تم تقسيم هذه الدراسة إلى خمسة فصول ؛ تضمن الفصل الأول الإطار العام للدراسة بدءاً بمشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها ومن ثم ذكر المنهجية المتبعة للدراسة ، فيما اهتم الفصل الثاني بالإطار النظري وعرض للأدبيات الاقتصادية السابقة والتي اهتمت بدراسة الأثر الاقتصادي للقطاع السياحي ، وعرض الفصل الثالث نبذة عامة عن القطاع السياحي الأردني ومستقبل الأردن السياحي ، فيما اشتمل الفصل الرابع على المنهجية وأساليب القياس المتبعة والنتائج، أما الفصل الخامس والأخير فقد لخص النتائج والتوصيات التي توصلت لها الدراسة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1-2 مقدمة:

شهدت السياحة في الآونة الأخيرة اهتماماً متنامياً باعتبارها مورداً شاملاً يرفد التنمية الشاملة في المجتمعات من خلال مساهمتها في رفع النمو الاقتصادي من جهة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المرجوة من جهةٍ أخرى ، إضافةً إلى قدرتها على استيعاب أعداد كبيرة من الأيدي العاطلة عن العمل ، مما يُساهم في زيادة الدخل القومي وزيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد، وهي أيضاً مورد مهم للعملة الأجنبية وبذلك فإن صناعة السياحة يمكن أن توازي في أهميتها أي نشاط في أي قطاع آخر (البطاط والزوين، 2006).

عُرِفَت السياحة منذ بدأ الإنسان منذ عصورٍ قديمةٍ بالتجوال والسفر والتنقل كرغبةً فيه لاكتشاف كل جديدٍ ، حيث بدأت بظاهرة بسيطة وبدائية من حيث وسائل التنقل وأهدافه ، ثم تطورت بتطور الأزمان إلى أن أصبحت ظاهرة اجتماعية وعصرية ضرورية في عصرنا الحالي كنتيجة لتغير ظروف الحياة ، واستطاعت هذه الظاهرة أن تشغل بال العديد من الباحثين من خلال محاولتهم لدراسة آثارها المباشرة وغير المباشرة على اقتصادات الدول المختلفة.

انطلاقاً من هذا الإطار، تعد السوق السياحية العالمية سوقاً عملاقاً متنامياً ومتذبذباً في الوقت ذاته ، إذ يشهد يومياً حركة سياحية دولية تتزايد بمعدلات تفوق التوقعات المعول عليها وأحياناً تنخفض كنتيجة منطقية للأحداث العالمية ، ومما لا شك فيه أن النشاط السياحي ركن أساسي من أركان الاقتصاد فوجب على جميع الدول التي تبحث عن التقدم الاقتصادي والتنمية الشاملة أن ترفد كل الموارد المتاحة فيها المادية منها والبشرية والنشاطات فيها وتُجندها ضمن سياسات واستراتيجيات قطاعية في إطار ما يُسمى بالهندسة الشاملة للاقتصاد.

وسيتم التطرق في هذا الفصل إلى المفهوم الأوسع للسياحة وأنواعها وأهميتها للاقتصادات الوطنية، كما تناول هذا الفصل عرض للدراسات الاقتصادية السابقة ذات العلاقة بالموضوع.

2-2 مفاهيم سياحية:

كانت ولا زالت السياحة من أهم الظواهر التي شغلت بال العديد من الباحثين في مختلف أنحاء العالم ، فتعددت الأفكار والرؤى التي تناولت السياحة من مختلف جوانبها وحاولت معرفة أثرها على جوانب كثيرة في المجتمعات ، فكان لا بد من المرور على أهم هذه التعريفات والأفكار والتي اختلفت باختلاف الثقافات والانعكاسات الاقتصادية.

1-2-2 المفهوم السياحي حسب وجهة نظر بعض الباحثين:

- ظهرت المحاولات الأولية لتعريف السياحة في الثمانينيات من القرن الثامن عشر على يد الألماني جوبير فرويلر (GuyerFreuler) عام 1905 فوُصِفَت على أنها: ظاهرة عصرية تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام وتغيير الجو والإحساس بجمال الطبيعة وتذوقها والشعور بالبهجة والمتعة بالإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة، وهي ثمرة تقدم وسائل النقل. ولكن أهمل هذا التعريف الآثار الاقتصادية المترتبة على النشاط السياحي فحاول العالم الاقتصادي النمساوي عام 1910 (Harman Von Schullard) تعريف السياحة بشكلٍ آخر إذ عرفها: "بأنها ذلك الاصطلاح الذي يُطلق على كل العمليات المتداخلة وخصوصاً العمليات الاقتصادية المتعلقة بدخول الأجانب وإقامتهم وانتشارهم داخل وخارج منطقة أو ولاية أو دولة معينة" (Vanhove,2005) ، ورَكز في هذا التعريف على النواحي الاقتصادية للسياحية بالإضافة إلى تركيزه على السياحة الداخلية والخارجية.
- أما الباحث السويسري (Akoller) فقد اختص بتعريف السياحة السويسرية فعرفها على أنها أولئك الأشخاص الذين يقيمون بشكل مؤقت في مكان غير مكان إقامتهم المُعتاد لأسباب متعددة ومن أهمها: الأسباب الصحية والمهنية والتعليمية، واهتم أيضاً بتصنيف السُياح الذين يزورون سويسرا فقد يزوروها بحثاً عن العلم أو النقاهة أو لتطوير الأعمال (الراوي،2000).
- عرَف كل من العالمين السويسريين (Hanziker and Kraft) عام 1942السياحة : بأنها مجموعة النشاطات الناتجة عن السفر أو الانتقال من مكان الإقامة الأصلي، طالما أن هذا الانتقال لا يدخل في إطار النشاط المربح (Vanhove,2005).
- عُرفت السياحة كظاهرة إجتماعية على أنها :عملية انتقال وقتية يقوم بها عدد كبير من سكان الدول المختلفة ، فيتركون محل إقامتهم الدائم منطلقين إلى أماكن أخرى داخل حدود بلدهم وتسمى سياحة داخلية محلية أو إلى بلدان أخرى وتسمى سياحة خارجية دولية (حجاب، 2003).

2-2-2 المفهوم السياحي من وجهة نظر المنظمات والمؤتمرات الدولية للسياحة:

- **مؤتمر السياحة والسفر الدولي المنظم من قبل الأمم المتحدة** والمنعقد في روما عام 1963 اعتبر السياحة: ظاهرة اجتماعية وإنسانية تقوم على انتقال الفرد من مكان إقامته الدائم إلى مكان آخر لفترة مؤقتة لا تقل عن أربع وعشرين ساعة، ولا تزيد عن اثني عشر شهراً بهدف السياحة الترفيهية، العلاجية أو التاريخية، والسياحة كالطائر لها جناحان هما السياحة الخارجية والسياحة الداخلية (بوعموشة،2011).
- **مؤتمر أوتاوا المنعقد في كندا عام 1991:** عرَف السياحة بأنها :كل تلك الأنشطة التي يقوم بها الشخص المسافر إلى مكان خارج بيئته المعتادة لمدة لا تقل ولا تزيد عن فترة معينة من الزمن، وأن لا يكون غرضهُ من السفر ممارسة نشاط يكتسب منه دخلاً في المكان الذي يسافر إليه (بوعموشة،2011).
- **منظمة السياحة العالمية (UNWTO) World Tourism Organaiziotion :** اعتبرت السياحة من الأنشطة الأساسية ويعود ذلك إلى بصمتها التي تتركها على القطاعات المختلفة الاجتماعية منها والاقتصادية ، فمن خلال السياحة تتلاقى الثقافات والشعوب وتخلق فرصة لإقامة علاقات بين الدول وجو من التسامح بين الشعوب، واعتبرت السياحة أيضاً عنصراً محورياً في دعم عملية السلام بين العالم (UNWTO, 1995).
- **الأكاديمية الدولية للسياحة International Touring Alliance (A.I.T)**

عرفت السياحة على أنها لفظ ينصرف إلى أسفار المتعة، فهي مجموعة الأنشطة البشرية التي تعمل على تحقيق هذا النوع من الأسفار.

2-2-3 مفهوم السائح الدولي من وجهة نظر المنظمات والمؤتمرات الدولية والإقتصاديين:

- **تعريف منظمة السياحة العالمية (UNWTO) :** عرفت السائح الدولي على أنه الشخص المُسافر إلى بلدٍ غير بلد إقامتهُ المعتاد، لمدة لا تزيد عن 12 شهراً لأسباب متعددة على أن لا يكون الهدف الرئيس هو الكسب المادي أو الإقامة الدائمة (UNWTO, 1995).
- **تعريف الإقتصادي يفاس تينارد (Yves Tinard):** "يمكن اعتبار السائح بأنه كل شخص ينتقل خارج محل إقامته لمدة لا تقل عن 24 ساعة أو ليلة كاملة ولا تزيد عن 4 أشهر

لأجل الأسباب التالية: المتعة، الصحة، المهمات والاجتماعات، رحلات الأعمال والتنقلات الخاصة، الرحلات الدراسية (Yves Tinard,1992).

- **تعريف الاتحاد الدولي للمنظمات السياحية**

International Union of Official Travel Organisation(I.U.O.T.O) : السائح هو أي شخص يزور دولة أو جهة أو مكاناً غير الأماكن التي تقع داخل محل إقامتهُ المألوفة (مجلة بغداد، العدد36).

ومن خلال هذه التعاريف تتضح الرؤية بأن السائح هو الشخص الذي يترك مكان إقامته طالباً الترفيه عن نفسه أو إشباع حاجاته النفسية مُجدداً بذلك نشاطهُ من خلال القيام بالرحلات السياحية الداخلية والخارجية.

ويتضح في الرسم رقم (1.2) الفرق بين المسافر لأغراض سياحية وبين المسافر لأسباب أخرى.

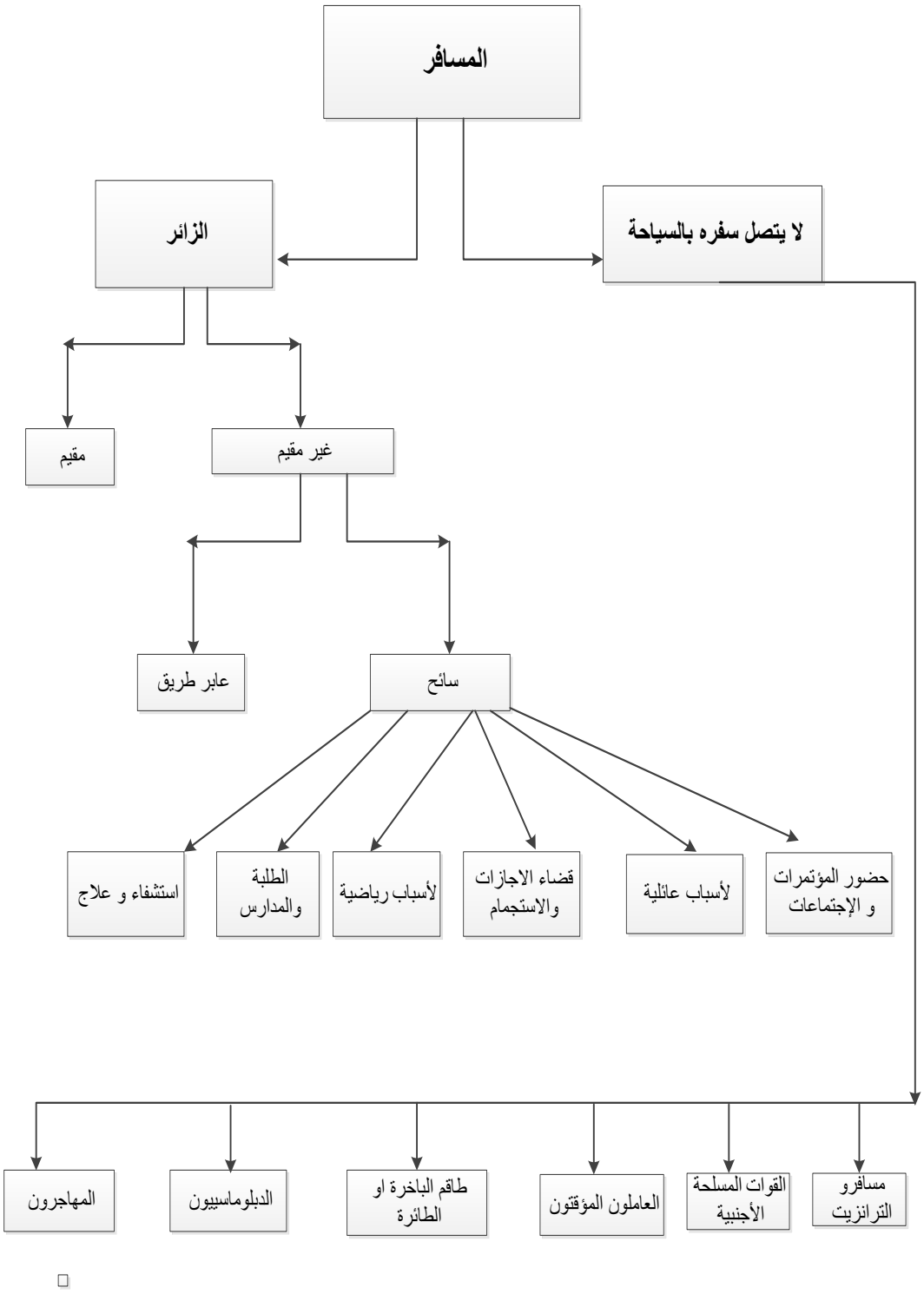

الشكل (1.2) : الفرق بين السائح والمسافر

Source: Michel Balfet, Marketing des services touristiqueset hoteliers, Ellipses, p10

3-2 أنـــواع السياحـــة:

يتم اعتماد عدة معايير في تقسيم السياحة ومن أهمها:

1-3-2 وفقاً للحدود الجغرافية:

- **السياحة المحلية :** ويُقصد فيها الانتقال الداخلي الذي يقوم فيه الشخص داخل حدود البلد المُقيم فيه شرط أن لا تتجاوز مدة إقامتهُ السنة الواحدة وأن لا تقل عن 24 ساعة ويُساهم هذا النوع من السياحة في تعزيز القومية والشعور بالانتماء وزيادة وحدة المجتمع وتحقيق التوازن الاقتصادي بين الأقاليم المختلفة داخل الدولة الواحدة من خلال التوزيع الأمثل للدخل القومي (ابراهيم ،2006).
- **السياحة الإقليمية :** ويُقصد فيها الانتقال بين الدول المجاورة مثل الدول العربية أو الدول الأفريقية وهي ذات تكلفة قليلة وهذا يعود لقرب المسافة وتنوع وسائل النقل والمواصلات مما يشجع العديد من الأشخاص على زيارة المواقع السياحية القريبة في الدول المجاورة ومن ثم التوجه إلى الأماكن الأبعد (الصيرفي،2007).
- **السياحة الخارجية أو الدولية :** تعني زيارة الأشخاص من دولة معينة إلى أخرى واستقبال الدولة إلى زوار يقصدون البلد بهدف التعرف عليه فهي مزيج ما بين السياحة الوافدة والصادرة.

2-3-2 وفقاً لمدة الإقامة:

السياحة العابرة وتنقسم هذه السياحة إلى نوعين : (دعبس،1993)

- **سياحة عابرة برية:** وتحصل عند انتقال الأشخاص بالبر باستخدام الحافلات البرية قاصدين بلداً معيناً ، فمن الممكن المكوث في بلد آخر خلال فترة الانتقال لمدة يوم أو يومين فتعمل الشركات السياحية على تنظيم الرحلات السياحية القصيرة لهؤلاء السُياح.
- **سياحة عابرة جوية:** وهي السياحة التي تنشأ بسبب تأخر أو تعطل الطائرات مما يستدعي المكوث في بلد معين لمدة معينة وهنا يتم تنظيم الرحلات السياحية دون تخطيط مُسبق من قبل شركات الطيران والشركات السياحية ويتطلب هذا النوع من الرحلات مرونة عالية وتنفيذاً سريعاً للبرامج السياحية.

2-3-3 وفقاً للعدد:

- **السياحة الفردية:** وهي السياحة غير المُنظمة التي يقوم بها شخص واحد أو مجموعة أشخاص دون التخطيط المُسبق لها ، إذ إنها لا تعتمد على برامج سياحية وتستمر مدة الإقامة حسب مدى تمتع الأشخاص بالمكان المُقيمين فيه وتتأثر هذه السياحة بالإعلانات والترويج السياحي وتعتمد على المقدرة المادية للسائح (السكر،1991).
- **السياحة الجماعية : وتنقسم السياحة الجماعية إلى:**
  - **سياحة جماعية منظمة :** وهي سفر وانتقال مجموعة من السُياح من بلد إلى بلدٍ آخر ضمن برنامج رحلة مُعد ومُخطط لهُ مسبقاً من قبل شركات السياحة.
  - **سياحة جماعية غير منظمة :** قيام مجموعة من الأشخاص بالتنظيم للسفر وتحديد مكان الإقامة دون الرجوع إلى وكالات سياحة وسفر، ويعتمد هذا التنظيم على البحث والاستفادة من الخبرات السابقة.

2-3-4 وفقاً للغرض والزمان والمكان:

- **السيـــاحة الطبيعيـــة :** وهي انتقال الأشخاص بهدف التمتع بما تقدمهُ الطبيعة من مشاهد طبيعية في جبالها ووديانها ، إذ يقصدون الغابات والمحميات التي تشتهر فيها العديد من الدول بغرض مُحاكاة الطبيعة وعمل دراسات والاطلاع على أسرارها (سرحان،2002).
- **السيـــاحة العلاجيـــة :** صُنفت السياحة العلاجية بالدرجة الأولى باعتبارها نوعاً من أنواع السياحة المهمة التي تدر دخلاً لا بأس به للبلد لأن فترة إقامة السائح بغرض العلاج تكون متوسطة أو طويلة وتتطلب الكثير من المصاريف والنفقات المتعلقة بالإقامة والعلاج ، والسائح العلاجي سواء أكان مريضاً أم ناقهاً أم في صحة تامة إذ جُل ما يريدهُ هو الاسترخاء والراحة والعلاج والنقاهة ، فهو سائح يتميز بطول فترة إقامته في مدينة العلاج (عادةً تتراوح هذه الفترة بين أسبوعين وأربع أسابيع) ولهذا فإن متوسط إنفاق السائح العلاجي يفوق إنفاق السائح العادي بنحو عشر مرات.

وازدهرت السياحة العلاجية مؤخراً خاصة مع التقدم الطبي والتكنولوجي الهائل بالإضافة إلى ظهور عدد من الأمراض السارية ولجوء العديد من المرضى للاستشفاء بالعودة إلى الطب الطبيعي من خلال زيارة حمامات المياه الساخنة والرمال والتعرض لأشعـــة الشمس، إذ يُعتبر البحر الميت وحمامات ماعين في الأردن بالإضافة إلى مدينة باث

الإيطالية ومدينة مونتاكاتيني الإيطالية من المعالم السياحية العالمية ذات الطبيعة الخلابة التي تساهم على تشغيل الكادر الطبي وتزيد كفائتهُ وترفع المستوى الطبي للبلد وبالتالي يزيد الدخل الفردي والقومي لهُ (عبدالعزيز، 2008).

- **السياحة الثقافية:** وهي نوع محبَذ من السياحة لفئة كبيرة من الأشخاص بغرض التعرَف على حضارات وماضي القدماء، والاطلاع على ثقافات وحضارات الناس في الأزمنة القديمة وزيارة بيوت لشخصيات تاريخية بارزة ، فهي سياحة تثير فضول العديد من السُياح حول العالم ، بالإضافة إلى زيارة الأماكن الثقافية التي تشتهر فيها الكثير من الدول مثل (المتاحف، المعارض) ويشمل هذا النوع أيضاً حضور المناسبات التقليدية والمهرجانات الوطنية والمحلية مثل (مهرجان جرش، مهرجان الفحيص).
- **السياحة الدينية :** يُقصد بالسياحة الدينية الحج وزيارة الأماكن المقدسة بغرض العبادة والتقرب إلى الله وهي أيضاً سياحة تقليدية تهدف إلى التعرف على التراث الديني للدول المختلفة، وزيارة الجوامع والكنائس من سالف الزمان والمقدسات التي لها تاريخ عريق مثل (القدس الشريف، مكة المكرمة، المغطس، جبل نيبو).
- **السياحة الترفيهية :** وهي من أقدم الأنواع السياحية التي عرفها العالم ، والهدف الرئيس من هذه السياحة هو الاستمتاع والترفيه من خلال ممارسة الهوايات المختلفة وقضاء العطلات للراحة واستعادة النشاط وزيارة المواقع الترفيهية التي صنعها الإنسان بالإضافة إلى التمتع بالمناظر الطبيعية الخلابة التي تتميز بها دول البحر المتوسط إذ إنها من أكثر المناطق جذباً للحركة السياحية الترفيهية خاصة أنها تتميز بمناخها المعتدل صيفاً وشتاءً.
- **السياحة الاقتصادية :** ويُقصد بهذا النوع من السياحة الرحلات التي تنطوي على أغراض اقتصادية مختلفة مثل حضور المعارض التي تقيمها الدول وغيرها من المؤتمرات الدولية ، وتدخل سياحة الأعمال ضمن إطار السياحة الاقتصادية فلقد زادت أهميتها في الآونة الأخيرة فكان نصيبها من السياحة الدولية حوالي (20%)، ويُقصد فيها السفر والسياحة من أجل إنجاز أعمال المشروعات وحققت نمواً كبيراً بسرعة كبيرة في السنوات القليلة الماضية ويرجع ذلك إلى نمو العلاقات الاقتصادية الدولية وزيادة المشاريع متعددة الجنسيات، وتتطلب الاستثمارات في الدول المختلفة إلى ضرورة إرسال الخبراء إليها ومن المعروف أن هذه الفئة من الأشخاص تحتاج إلى خدمات سياحية متكاملة وتفضل خدمات فندقية ذات مستوى معين.

- **سيـــاحـــة المؤتمـرات والأعمـال :** تُعتبر استضـافة المؤتمرات وتنظيمها من الأنشطة السياحية المهمة ، فهي تتطلب إمكانيات سياحية كبيرة من حيث توفير الإقامة والنقل السياحي والتسهيلات السياحية الأخرى، وهي ذات صدى إعلامي كبير إذ تتنافس العديد من الدول على إقامة المؤتمرات على أراضيها بهدف تحقيق المكاسب المادية والاقتصادية مثل المنتدى الاقتصادي العالمي في البحر الميت (الروبي،1988).
- **الســـياحة الرياضيـــة :** وهي السياحة التي تنبع من سفر الأشخاص بهدف ممارسة الرياضات المختلفة كتسلق الجبال والمشاركة في الألعاب الأولمبية والاستمتاع بها وحضور الأولومبيات العالمية ، وكانت في السابق تشمل على رحلات الصيد وركوب الخيل، ولقد تطورت في الوقت الحاضر إذ أصبحت العديد من الدول تقيم البطولات العالمية وتنظمها وتتميز هذه الدول بقدرتها على توفير الخدمات الصحية والترفيهية المتكاملة اللازمة لإقامة هذه البطولات (الطائي،2009).

4-2 المصطلحات السياحية ذات العلاقة:

1-4-2 الدخل السياحي:

إن الدخل السياحي هو ما تحققهُ الأنشطة السياحية من عوائد خلال فترة زمنية معينة، وهنالك عدة عوامل تؤثر في الدخل السياحي من أهمها:

- **عدد السياح :** كلما كانت أعداد السُياح الوافدة لأي بلد في ازديادٍ مستمرٍ فإن ذلك مؤشر على ارتفاع الدخل السياحي لذلك البلد، فالعلاقة طردية بين أعداد السياح القادمين والدخل السياحي.
- **سعر الصرف الحقيقي للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي :** وهذا عاملٌ مؤثرٌ في جانب السياحة الخارجية فقط حيث إن السائح المحلي ضمن حدود الدولة الواحدة يستخدم العملة المحلية في التداول، بينما السائح الخارجي يحتاج لاستبدال عملتهُ المحلية بعملة البلد المتجه إليه . فكلما انخفض سعر صرف العملة المحلية للبلد المستضيف مقابل عملة السائح فإن هذا سيزيد القوة الشرائية للسُياح الوافدين إليها وسيزيد الطلب السياحي عليها.

وتلجأ العديد من الدول لاتباع هذا الإجراء بهدف رفع مستوى الطلب السياحي وزيادة مساهمة القطاع السياحي في ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية وزيادة المنافسة السياحية للبلد (Mankiw, 1998).

ويتم احتساب سعر الصرف الحقيقي للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي من خلال هذه المعادلة:

$$\frac{\text{سعر الصرف الاسمي للدينار الأردني مقابل الدولار} \times \text{الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في أمريكا}}{\text{الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في الأردن}}$$

- **معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة :** إن ارتفاع معدلات التضخم المحلي في بلدٍ ما سيؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على السياحة، محدثاً بذلك انخفاضا في الدخل السياحي، ومن المعلوم أنه عند احتساب معدل التضخم المحلي في الأردن يتم احتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك كمتغير يُمثل (Proxy Variable) أسعار الخدمات السياحية، وهذا لعدم وجود مؤشر يُمثل أسعار الخدمات السياحية في النشرات الإحصائية الصادرة عن البنك المركزي على شكل سلاسل تاريخية . (دراسات ، العلوم الإدارية ، المجلد 37، العدد2 ، 2010 ، آل دروي، هانم ، ملاوي ،أحمد ، العوامل المؤثرة في الدخل السياحي الأردني : دراسة قياسية للفترة 1975- 2005) .

2-4-2 الإنفاق السياحي:

إن زيادة الحركة السياحية أو (النشاط السياحي) سيُقابلها زيادة في الإنفاق على السلع والخدمات السياحية وهذا بدورهُ سيعمل على تنشيط الخدمات المرتبطة بالنشاط السياحي بشكل أو بآخر مثل النقل والمواصلات والاتصالات ، ويُعتبر الإنفاق السياحي بمثابة إيرادات للدولة المستضيفة ويدوَن في جانب الايرادات وتعد صفقات دائنة ، أما فيما يخص الدولة الموفدة للسياح فهو بمثابة مدفوعات تتحملها الدولة المعنية وتعتبر صفقات مدينة تدون في جانب المدفوعات في ميزان المدفوعات لذلك البلد (بلقاضي، 2009).

ويوضح الرسم التالي الآثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للإنفاق السياحي:

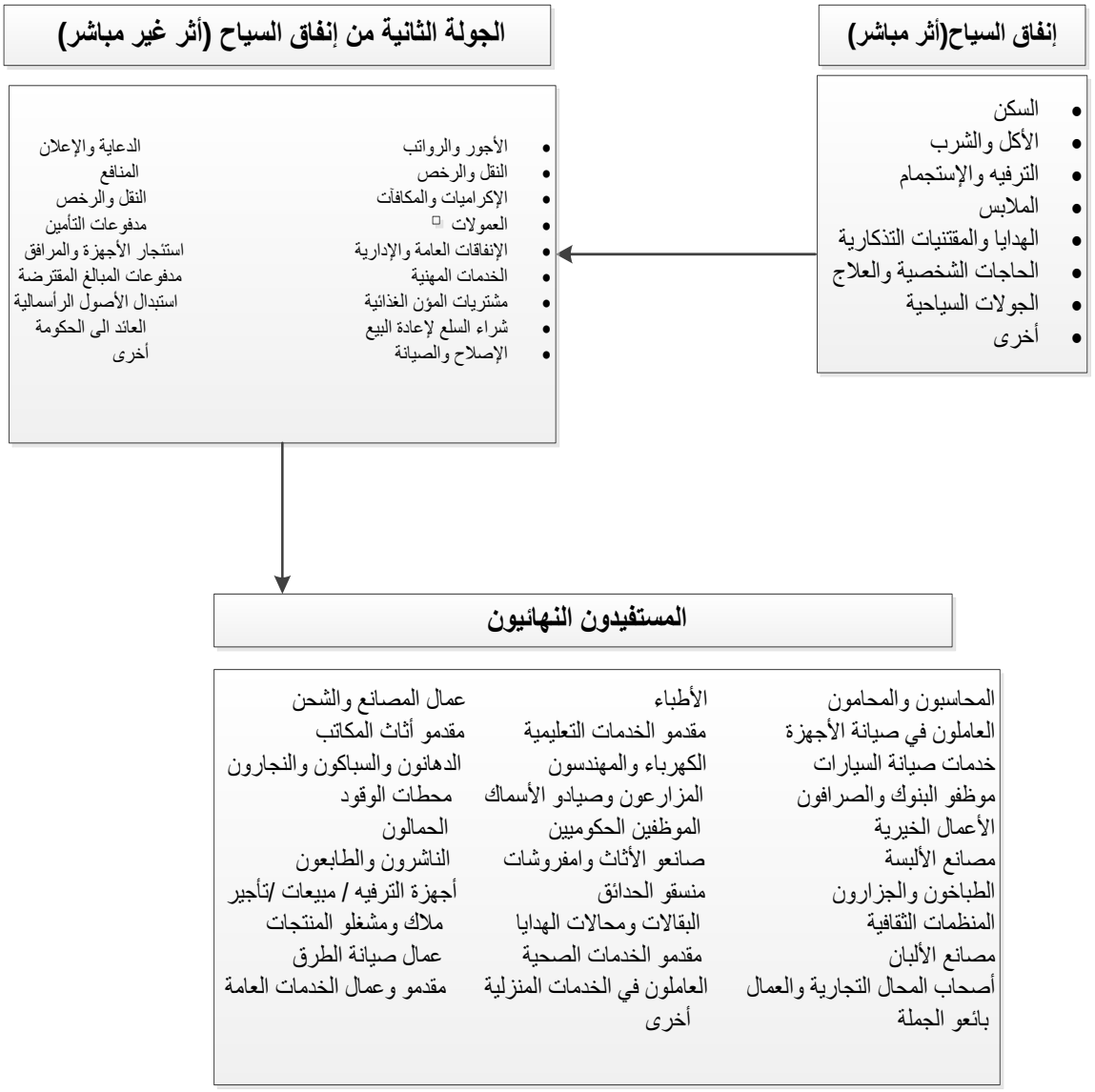

الشكل (2.2): الآثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للإنفاق السياحي في الاقتصاد

المصدر: منظمة السياحة العالمية

3-4-2 الطلب السياحي:

يعرف الطلب بشكل عام على أنه مقدار الكمية المطلوبة من سلعة أو خدمة معينة عند سعر معين ، فيما يعُرف الطلب السياحي على أنه إجمالي عدد الوافدين إلى البلد، ويتأثر الطلب السياحي بعدة عوامل منها: (الصيرفي،2009).

1. **الحساسية:** يتأثر الطلب السياحي بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والظروف السياسية السائدة في الدول المُضيفة ، وتعد الحروب الأهلية والإضطرابات السياسية أو انهيار الأنظمة الاقتصادية من الأسباب الرئيسة التي تُخَفض الطلب السياحي ، فالأمن والاستقرار من أهم المقومات السياحية التي تشجع السياحة حيث أن السائح يبحث دائماً عن الهدوء والدول المستقرة سياسياً واقتصادياً.
2. **الموسمية :** يتميز الطلب السياحي بموسميتهُ المرتبطة بأوقات معينة من السنة ، فيرتفع الطلب السياحي بشكلٍ ملحوظٍ فيصل إلى أعلى مستوياته خلال العام ، إذ تشهد بعض الدول العربية تزايداً في حركتها السياحية في فصل الصيف لزيارة الأهل والأصدقاء والتمتع بالمناخ المعتدل بالإضافة إلى مواسم الحج والعمرة وفترات الأعياد الدينية ، أما الدول الأجنبية فيزداد الطلب السياحي عليها في فصل الشتاء.
3. **المرونة :** يُقصد بالمرونة مدى قابلية الطلب السياحي على التأقلم مع التغيَر الناتج عن الظروف الاقتصادية السائدة في الدول المضيفة ، فيزداد الطلب السياحي مع انخفاض أسعار الخدمات السياحية وينخفض عند حدوث العكس تماماً ، لهذا يتوجب على الدول دراسة طبيعة العلاقة بين انخفاض الأسعار وارتفاع الطلب السياحي على المرونة السياحية
4. **المنافسة:** تمتاز الكثير من الدول بنوع خاص من المنافسة يجعلها تنافس في السوق السياحي بقوة خاصة إذا كانت تمتلك مقومات سياحية من صنع الخالق أو آثار قديمة تعود لمئات السنين مما يجعل المنافسة صعبة جداً في هذا المجال (بلالطة، 2005).

4-4-2 العرض السياحي:

يُقصد بالعرض السياحي العوامل الطبيعية والتاريخية التي تُقدمها الدولة المضيفة ضمن حدودها السياسية للزائرين من مناخ وتضاريس ومعالم سياحية ، بالإضافة إلى الخدمات والسلع التي يُفضل الزوار شراءها عند زيارة بلد معين (الصيرفي،2007).

5-2 الدراسات السابقة:

شغل القطاع السياحي وأثره على جوانب عديدة في الاقتصاد اهتمام العديد من الاقتصاديين والباحثين على مستوى الدول الأجنبية لما لهذا الموضوع من أهمية واضحة في الاقتصادات الوطنية إلا أنه لم ينل الحظ الوافر من الاهتمام والبحث على مستوى الدول العربية ، وهنالك العديد من الدراسات التي تطرقت لموضوع السياحة من جوانب مختلفة ، وتم تصنيفها كالتالي:

1-5-2 الدراسات التي توصلت إلى علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين السياحة وأبرز المتغيرات الاقتصادية الكلية (كالناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف الحقيقي الفعال):

- **دراسة (Dritsakis,2004)**، حيث استخدمت كلاً من الناتج المحلي الإجمالي وإيرادات السياحة الدولية وسعر الصرف الحقيقي الفعَال لتحليل طبيعة العلاقة بين السياحة الدولية والنمو الاقتصادي في اليونان خلال السنوات (1960-2000)، وأظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات في حين كشف اختبار السببية أن تأثير كل من الإيرادات السياحية وسعر الصرف الحقيقي قوي على النمو الاقتصادي.
- **دراسة (Wickremasinghe and Ihalanayake,2006)**، تهتم هذه الدراسة بتحليل طبيعة العلاقة السببية بين إيرادات السياحة الدولية والنمو الاقتصادي في سيريلانكا في الفترة الواقعة بين (1960-2000)، واعتمدت الدراسة على نموذج تصحيح الخطأ (Vecm) وأسلوب التكامل المشترك ، ومن خلال النتائج تبيَن وجود علاقة موجبة سببية باتجاهين طويلة الأجل بين المتغيرين مع الإشارة إلى تأثير الإيرادات السياحية على النمو الاقتصادي بشكل أكبر من تأثير النمو على السياحة.
- **دراسة (Khalil et al.,2007)** ، التي اهتمت بتحديد اتجاه العلاقة السببية بين كلٍ من الإيرادات السياحية والناتج المحلي الإجمالي للباكستان خلال الفترة (1960- 2005) حيث استخدم الباحث نموذج (Vecm) وأوضحت النتائج وجود علاقة تكاملية بين المتغيرين فيما كانت العلاقة السببية ثنائية الاتجاه فيما بينهم.

2-5-2 الدراسات التي توصلت إلى علاقة سببية أحادية الاتجاه بين السياحة وأبرز المتغيرات الاقتصادية الكلية:

- **دراسة (Balaguer and Cantavella-Jorda, 2000)** ، والتي تُعيد النظر بنظرية النمو الاقتصادي الإسبانية في الأجل الطويل ، حيث أظهرت النتائج أن النمو الاقتصادي في إسبانيا يتأثر بشكل كبير في السياحة الدولية ، فالتطور السياحي في إسبانيا سيخلق عدة مضاعفات إيجابية على الإقتصاد في الأجل الطويل واستخدمت الدراسة القُدرة التنافسية الخارجية لهذا القطاع لتكون مُتغيراً أساسياً في عملية النمو الاقتصادي الإسباني طويل الأجل ، ومن خلال النتائج تبيَن أن السياحة تؤثر بشكل إيجابي على الدخل.
- **دراسة (Zortuk,2009)**، والتي تهتم بدراسة أثر السياحة على الاقتصاد التركي خلال الفترة الواقعة بين الأعوام (1990- 2008) استعانت الدراسة ببيانات ربعية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وسعر الصرف الحقيقي الفعال وعدد السياح الوافدين ، واستخدمت نموذج تصحيح الخطأ (VECM) لاختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة ، ومن خلال النتائج تبيَن وجود علاقة تكامل مشترك بين أعداد السُياح الوافدين والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كما أظهرت نتائج اختبار السببية وجود علاقة أحادية الاتجاه بين النشاط السياحي المتمثل بمتغير أعداد السياح الوافدين والناتج المحلي الإجمالي مما يدعم الفرضية القائلة إن السياحة تدعم الاقتصاد التركي ، وتبين أيضاً وجود ذات العلاقة والاتجاه بين سعر الصرف الحقيقي الفعَال والنمو المتمثل ببيانات الناتج المحلي الإجمالي والسياحة.
- **دراسة (Eugenio-Martin et al.,2004)**، والتي تدرس طبيعة العلاقة السببية بين السياحة الدولية والنمو الاقتصادي في دول أمريكا اللاتينية خلال السنوات (1985-1998) وتم صياغة نموذجين مختلفين في هذه الدراسة ؛ ففي النموذج القياسي الأول يحاول الباحث دراسة مدى اعتماد النمو الاقتصادي على أعداد السائحين ، أما في النموذج القياسي الآخر فيدرس الاتجاه المُعاكس لهذه العلاقة ومدى اعتماد النمو في القطاع السياحي على النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، حيث توصلت الدراسة إلى أن العلاقة السببية طويلة الأجل أحادية الاتجاه تتجه من السياحة الدولية إلى النمو الاقتصادي في الدول المتوسطة والمنخفضة الدخل ولكن تختفي هذه العلاقة في الدول مرتفعة الدخل.
- **دراسة (Belloumi,2010)**، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر وطبيعة العلاقة بين الإيرادات السياحية الدولية على الاقتصادي التونسي إذ استخدمت هذه الدراسة بيانات الناتج

المحلي الإجمالـــي لتونس بالإضافـة إلى سعر الصرف الحقيقي الفعـــال خـلال السنـــوات (1970-2007) واعتمدت على اختبار جوهانسون للتكامل المشترك فتبيَن وجود علاقة تكامل واحدة بين المتغيرات واستخدمت أيضاً نموذج (VECM)، وأوضحت النتائج أن تأثير سعر الصرف الحقيقي الفعَال على النمو السياحي في الأجل القصير أكبر منه في الأجل الطويل، في حين أن العلاقة السببية تأخذ اتجاهاً واحداً في الأجل الطويل من السياحة الدولية إلى النمو في الاقتصاد التونسي.

- **دراسة (Akinboade and Braimoh,2010)**، هدفت إلى دراسة طبيعة العلاقة بين السياحة الدولية والنمو الاقتصادي في جنوب أفريقيا ، واهتمت هذه الدراسة بالسياحة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي في جنوب أفريقيا ، من خلال تأثيرها على زيادة الطلب على السلع والخدمات من خلال إنفاق الدولة المضيفة من أجل تشجيع السياحة وجذب السياح ، ودورها في تحسين الميزان التجاري في الدولة بحيث سيلعب دوراً كبيراً في النمو الاقتصادي لهذا ركزت الدراسة على السياحة الدولية بشكل أكبر من السياحة المحلية ، وميَزت الدراسة القطاع السياحي عن غيره من القطاعات بحيث إنه قطاع متكامل مرتبط بغيره من القطاعات ، وأشارت الدراسة إلى الأسباب التي جعلت السياحة في جنوب أفريقيا متميزة إذ إنه جراء الهجمات الإرهابية انخفضت السياحة العالمية باستثناء السياحة في جنوب أفريقيا إذ أُعتبرت منطقة آمنة سياحياً وبالتالي كانت جنوب أفريقيا أكبر وأسرع مثال على النمو السياحي في العالم ، استخدمت الدراســـة بيانات سنويـــة خـــلال الفترة من (1980-2005) وبينت العلاقة بين السياحة الدولية والنمو الاقتصادي في أفريقيا مستخدمة نموذج (VAR) في التحليل مستعينة في بيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وسعر الصرف الحقيقي والايرادات والصادرات في تحليل النموذج القياسي، وتوصلت الدراسة إلى أن السياحة عنصر محوري وأساسي في الدولة واستطاعت أن تساهم بشكل كبير في الاقتصاد واستخدم الباحث طريقة جوهانسن للتكامل المشترك على الفرق الأول.

3-5-2 الدراسات التي اهتمت في العلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي:

- **دراسة (Druzic ,2004)**، والتي توضح العلاقة بين السياحة، التوظيف، البطالة والإنتاج دراسة حالة كرواتيا، حيث تناولت هذه الدراسة فرضية النمو الســـياحي طويـــل الأجل والتي تبين أن السيـــاحة مرتبطـــة بشكل سلبـــي مع البطالـــة وبشكـــل إيجابـــي مع الإنتاجية والتوظيف، اعتمدت على بيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقـــي لكرواتيـــا لاثنـــين وخمسين

سنـــة (1952-2004)، بحيث اعتمد التحليل على 4 متغيرات اقتصادية كلية مُستعينة بنموذج التكامل المشترك واختبار جذر الوحدة لتوضيح العلاقة بين السياحة ، التوظيف ، الإنتاجية والبطالة في التحليل ، وتبيَن أن جميع المتغيرات كانت متكاملة من الدرجة الأولى بحيث استخدم الباحث نموذج (VAR) في التحليل بدلاً من (VECM) لوجود قدرٍ كافٍ من الاستقرارية وتبين أن السياحة لها أثر كبير على التوظيف في الأجل القصير أكبر من الأثر في الأجل الطويل وأثر كبير على الإنتاجية والنمو في الاقتصاد.

- **دراسة (Jacint& Manuel,1999) بعنوان السياحة كعامل نمو اقتصـــادي طويـــل الأجـــل، دراسة حالة إسبانـــيا** : اهتمت هذه الدراسة ببيان دور السياحة في النمو الاقتصادي الإسباني طويل الأجل واعتمدت على بيانات ربعية للفترة (1957-1997) باستخدام التوزيع اللوغارتيمي الطبيعي ، واستخدمت الدراسة اختبار جوهانسون للتكامل المشترك لإكتشاف مدى استقرارية السلاسل الزمنية ، ولقد جاءت النتائج كما هو متوقع إذ إن الإيرادات السياحية تؤثر بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي طويل الأجل في إسبانيا.

- **دراسة (Fayissa, Nsiah and Tadasse, 2007):** اهتمت هذه الدراسة بتحليل أثر القطاع السياحي على النمو الاقتصادي في أفريقيا للفترة الممتدة من عام 1995 إلى عام 2004 مُستخدمة بيانات الإيرادات السياحية والناتج المحلي الإجمالي لاثنين وأربعين دولة من دول صحراء جنوب أفريقيا خاصة مع ما أصدرته منظمة السياحة العالمية من تقارير تُشير إلى ازدهار السياحة في فترة التسعينيات في أفريقيا لتصل الإيرادات السياحية إلى ما يقارب (3.7) بليـــون دولار أمريكـــي، وحققت صناعة السياحة في دول جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية عام 2006 معدلات نمو وصلت إلى ما يُقارب (10%)، وبينت النتائج أن عائدات صناعة السياحة تساهم بشكل كبير على المستوى الحالي من الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى ، وكذلك الاستثمارات في رأس المال المادي والبشري ، مما يعني أن الاقتصادات الأفريقية يمكن أن تعزز النمو الاقتصادي على المدى القصير من خلال تعزيز الصناعات السياحية الخاصة.

- **دراسة زينب عليوة، 2014 ، بعنوان " تقييم أثر النشاط السياحي على النمو الاقتصادي في مصر"**: هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الإيرادات السياحية في النمو الاقتصادي خلال الفترة (1983-2009) من خلال مؤشر الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وإجمالي الاستثمارات وصافي الميزان التجاري ، وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة طردية قوية بين الإيرادات السياحية والناتج المحلي الإجمالي، فأي تحسن في الإيرادات السياحية سيرافقهُ تحسَن في الناتج المحلي الإجمالي.

4-5-2 الدراسات التي توصلت إلى نتائج غير معنوية بين السياحة وأبرز المتغيرات الاقتصادية الكلية:

• **دراسة (Sequeria and Campos, 2005)**: بعنوان العلاقة بين السياحة الدولية والنمو الاقتصادي التي تدرس متوسط النمو في السياحة لجميع دول العالم للفترة (1980-1999) استخدمت بيانات مقطعية في التحليل وتم تقسيم الدول إلى دول غنية ودول فقيرة، وتبيَن أن البلدان المتخصصة في السياحة تنمو أكثر من غيرها من الدول وهذه الحقيقة لا تتفق مع النظرية الاقتصادية إذ تقترح نظرية النمو الداخلية أن يرتبط النمو الاقتصادي مع القطاعات ذات الكثافة العالية في (Research & Development-R&D) والإنتاجية العالية ، واستخدمت الدراسة البيانات المقطعية لدراسة العلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي بشكل عام ولمعالجة أيضاً مشكلة النمو الداخلي ، وتبيَن أن السياحة هي أحد المحددات الايجابية للنمو الاقتصادي لعدد كبير من البلدان المتقدمة وعينة أقل من الدول الفقيرة وخلافاً للأعمال السابقة ، واستنتجت الدراسة أن السياحة في الدول الفقيرة ليست أكثر أهمية منها في الدول المتقدمة

5-5-2 الدراسات التي اهتمت بدراسة الأثر السياحي على عدة جوانب في الاقتصاد من أبرزها التوظيف:

• **دراسة (Simon N.N Gatimu, 2007) :** بعنوان السياحة في كينيا وتانزانيا وأوغندا، إذ ترتكز هذه الدراسة على نظرية النمو والتطور فقد سعت هذه الدراسة إلى تطوير المفهوم العام حول ارتباط صناعة السياحة بالسياسة والاقتصاد والقطاعات التكنولوجية وباقي القطاعات التنافسية الأخرى في دول شرق أفريقيا منها كينيا وتنزانيا وأوغندا، واستخدمت في التحليل بيانات ديموغرافية من 1990 إلى 2004 ، تساهم هذه الدراسة في زيادة وعي القائمين على أهمية تطوير القطاع السياحي ، والبيانات التي تم جمعها تُقدم معلومات حول الفرص التي تواجه هذه الدول في القطاع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، واتخذت الدراسة نهجاً موضوعياً في مدى تأثير التطور في الدول على تطوير القطاع السياحي. تُعتبر كينيا والدول المجاورة لها من الدول النامية والتي تفتقر إلى العديد من الصناعات الرئيسة، فيُعتبر القطاع السياحي عاملاً مهماً في عملية التطوير الاقتصادي لها ، وتم تجميع بيانات السياحة الخاصة بهده الدول مثل أعداد الوافدين واستخدمت هذه الدول نموذج (Porter's Model C) والذي يدعم صناعة السياحة لديها مما يزيد من النمو الاقتصادي لها ويزيد التوظيف، وواجهت الدراسة عدة مشاكل فيما يخص تجميع

البيانات المختصة في القطاع السياحي في هذه الدول مما أدى إلى صعوبة حساب منافع القطاع السياحي.

- **دراسة (Joseph ,Brian,2007) :** بعنوان تطور السياحة والاقتصاد في دول منطقة البحر الكاريبي . إن الهدف الرئيس من هذه الدراسة يكمن في تحديد دور السياحة في النمو الاقتصادي ، وتحاول هذه الدراسة تحليل أسباب النمو الاقتصادي في عدد من الدول فاستخدمت أسلوب تحليل الانحدار وأساليب إحصائية أخرى لإيجاد العلاقة بين الانخفاض أو الارتفاع في القطاع السياحي وأثره على النمو الاقتصادي ، بالإضافة إلى تحليل الأسباب التي تهدف إلى اختلاف أعداد الزائرين القادمين إلى الجزر الكاريبية . استعانت الدراسة ببيانات مقطعية لأربع عشرة دولة في منطقة البحر الكاريبي لتوضيح طبيعة العلاقة بين نسبة أعداد السياح القادمين والتطور الاقتصادي للأعوام (1990-2000) من خلال تحديد أثر السياحة على القطاعات الاقتصادية في هذه الجزر الصغيرة ، وتمت مقارنة تنافسية القطاع السياحي بين هذه الدول على مستوى الاقتصاد الكلي فاستعانت الدراسة ببيانات الإيرادات الحكومية الضريبة في هذه الدول ، واستخدمت أيضاً بيانات أعداد العاملين من كلا الجنسين في مختلف القطاعات الاقتصادية في هذه الدول فلوحظ زيادة أعداد العاملين في القطاعات الخدمية مقارنة بالقطاعات الأخرى كنتيجة لزيادة النشاط السياحي وزيادة أعداد السائحين وزيادة إنفاقهم مما يعمل على زيادة الرفاه الاجتماعي في دول الدراسة ، وبيَنت نتائج تحليل عدد العاملين حسب الجنسين أن الاقتصاديات التي تعتمد على السياحة تشهد زيادة في أعداد النساء العاملات في القطاعات الخدمية.

- **دراسة (Susan L.Slocum,2006) :** بعنوان أثر السياحة على اقتصاد نيفادا. تهتم هذه الدراسة بتقييم الأثر السياحي في اقتصاد نيفادا، واستعانت الدراسة ببيانات أعداد الزائرين واستخدمت الدراسة نموذج (Comutaple General Equilibrium Model - CGE) لقياس الطلب على السلع والخدمات والمشتق من دالة كوب دوغلاس الذي يسمح للاجور والأسعار أن تكون مرنة ويسمح بتوازن الطلب والعرض في الأسواق، ويفترض توظيف الجميع حتى ولو بقطاعات اقتصادية أخرى، واستخدمت الدراسة العديد من النماذج وتوصلت إلى العديد من الأرقام والتي نستطيع أن نستلخص منها أن الناتج من القطاعات غير السياحية بالإضافة إلى التوظيف في هذه القطاعات من الممكن أن ينخفض في حالة زيادة الطلب على القطاع السياحي في الأجل القصير.

- **دراسة (Pei- Ti Chen ,2010) :** تهتم هذه الدراسة بتقييم الأثر الاقتصادي للسياحة على جزر بنغهو التايويانية باستخدام تحليل للمدخلات والمخرجات وتهدف إلى تحديد آثار مضاعفة إنفاق السُياح على الاقتصاد المحلي ، ومدى تأثير ذلك على نصيب الفرد من الدخل الشخصي من

القطاعات تميز القضايا التوزيعية حول الأثر الاقتصادي للسياحة. أفادت النتائج أن بعض القطاعات في جزر البنغهو كان لها التأثير الاقتصادي الإيجابي الأكبر بسبب طبيعة تكاملها مع القطاع السياحي مثل القطاع الخدمي وقطاع النقل والمواصلات والتجارة بالتجزئة بالإضافة إلى الخدمات الترفيهية ، واستخدمت الدراسة المضاعف لدراسة أثر السياحة على التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي والدخل والتوظيف من خلال الاعتماد على بيانات الإنفاق السياحي؛ مُضاعف الناتج يقيس التغير في الناتج والمنعكس على التغيرات الحاصلة في القطاع السياحي، أما مضاعف الدخل يوضح العلاقة بين الإنفاق السياحي والدخل في الدول المضيفة، بينما يوضح مُضاعف التوظيف العلاقة بين إنفاق السياح وخلق وظائف جديدة من خلال زيادة إنفاقهم، واستخدم نموذج المضاعف التالي والعائد إلى (Archer and Owen ,1972) والمُقتبس من نموذج المضاعف لكينيز لتقدير التأثير الكلي للإنفاق السياحي، واستطاعت الدراسة بالاعتماد على هذا النموذج معرفة آثار الإنفاق السياحي من مختلف الزائرين على مختلف الأنشطة المرتبطة بالسياحة من خلال الدخل المباشر وغير المباشر والمقسَم حسب كل مجموعة ، ولوحظ من خلال النتائج أن قطاع النقل والمواصلات من أكثر القطاعات المتأثرة بالإنفاق السياحي يليه تجارة التجزئة ومن ثم قطاع الخدمات.

2-5-6 الدراسات التي اهتمت بدراسة أثر القطاع السياحي على النفقات الحكومية:

- **دراسة (Celaand Arjina,2007) :** تهتم هذه الدراسة بتقييم الأثر الاقتصادي للسياحة على النفقات الحكومية والاستثمار والواردات في ألبانيا، الجمهورية اليوغسلافية سابقاً، (جمهورية مقدونيا) مقدونيا، واليونان خلال السنوات (1991-2004). تهدف هذه الدراسة إلى تطوير نموذج يُحدد الآثار الناتجة عن التغير التدريجي في الإنفاق السياحي في اقتصاد كل من هذه الدول من خلال تقدير مضاعفات النفقات السياحية على نفقات الاستثمار والحكومة والواردات في ألبانيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا بالإضافة إلى اليونان ، مع إيجاد أوجه الشبه والاختلاف في الآثار الاقتصادية للسياحة بين هذه الدول. وفقاً للنتائج ، فإن السياحة في جمهورية مقدونيا كان لها الأثر الأكبر في النفقات الحكومية والاستثمار والواردات ، أما في ألبانيا وكرواتيا واليونان وألبانيا فكان تأثير السياحة أكبر على الاستثمارات وذلك بسب تزايد عدد السياح القادمين مما يعمل على زيادة نفقات السياحة في هذه الدول ، واستطاعت السياحة أن تؤثر بشكل أكبر في النفقات الحكومية في اليونان بسبب استجابة هذه الدول للنمو السريع في الطلب على السياحة. أما في ألبانيا، كان تأثير السياحة على الإنفاق الحكومي أقل أهمية ، نظراً لتمويل مشاريع البنية التحتية الضخمة والتي تعتمد على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فيما يخص الواردات فإن تأثير السياحة على الواردات

جاء كبيراً لكل من ألبانيا وكرواتيا واليونان وذلك لأن كلاً من ألبانيا وكرواتيا لم تعمل على تطوير الصناعات التي تعتمد على إحلال الواردات ، أما اليونان فقد طورت الصناعات الغذائية والمشروبات ولكن لايزال هناك اعتماد كبير على السلع والخدمات المستوردة مثل الآلآت والوقود.

2-5-7 الدراسات التي استعانت ببيانات إنفاق السائحين كأحد متغيراتها:

- **دراسة (Alexis Noelle Imler,2011)**: الهدف العام من هذه الدراسة هو دراسة السياحة في ولاية كارولينا الجنوبية الساحلية وتشمل منطقة الدراسة المقاطعات الساحلية (هوري، تشارلستون، وبوفورت وجورجتاون، بيركلي، دورتشستر، جاسبر)، وتحتوي هذه الدراسة على نوعين من التحليلات: تحليل انحدار نفقات الزوار وتحليل الأثر الاقتصادي لإنفاق السُياح ، ويتم تحديد نماذج إنفاق الزوار باستخدام نظرية الطلب على السلع الاستهلاكية ، ويجري تحليل الانحدار للنموذج باستخدام بيانات مسح سياحية من زوار ولاية كارولينا الجنوبية (والتي أجريت في صيف عام 2008 وصيف 2009)، وتم استخدام بيانات المشاركة في النشاطات كمتغيرات وهمية تفسيرية في تحليل الانحدار، واستخدامها في التقديرات النسبية للإنفاق السياحي في تحليل الأثر الاقتصادي ، ولتحليل الأثر الاقتصادي استُخدمت بيانات المسح على مشاركة النشاطات والتقديرات السياحية الشاملة حسب المنطقة من جمعية السفر الأمريكية عام (2009) لتقدير تأثيرات الإنفاق على السياحة ، وتظهر نتائج الانحدار عدداً من الأشخاص وعدد الليالي والأنشطة الساحلية على أنها المحدد الأكبر لنفقات الزوار في جميع المناطق ، واستخدم في نموذج الانحدار بيانات مسح الزائرين وبيانات المشاركة في النشاطات السياحية كمتغيرات وهمية في المناطق الساحلية واستخدمت الدراسة الإنفاق اليومي لكل شخص كمتغير تابع في نموذج تحليل الانحدار باعتبار أن الإنفاق السياحي من أهم الأهداف في هذه الدراسة.

2-5-8 الدراسات حول القطاع السياحي في الأردن:

- **دراسة (Kreishan,2010)** : اهتمت الدراسة بتحديد العلاقة بين النشاط السياحي والنمو الاقتصادي في الأردن للفترة (1970-2009)، واستعانت الدراسة ببيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وبيانات الإيرادات السياحية ، كما استخدمت الدراسة اختبار جوهانسون للتكامل المشترك واختبار السببية لتكشف وجود علاقة باتجاه واحد تفيد بتسبب النمو في القطاع السياحي بدفع عجلة النمو الاقتصادي في الأردن.

•دراسة المصاروة، 2005 بعنوان "دور القطاع السياحي في الاقتصاد الأردني : تحليل السلاســـــل الزمنيـــة (1975-2003)": هدفت الدراسة إلى معرفة دور قطاع السياحة في الاقتصاد الأردني ، وتبيَن من خلال النتائج وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين كلٍ من الدخل السياحي والنمو الاقتصادي ، وأظهر اختبار التكامل المشترك وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة ، فيما أثبتت الدراسة في الأجل القصير أن العوائد السياحية تلعب دوراً أساسياً في أهم المتغيرات الاقتصادية.

•دراسة بلقاضي، آسيا بعنوان " تحليل العلاقة بين السياحة الدولية والنمو الاقتصادي: دراسة حالة الأردن (1990- 2009): هدفت بلقاضي إلى تحديد طبيعة واتجاه العلاقة السببية بين السياحة الدولية والنمو الاقتصادي في الأردن للفترة من (1990-2009) من خلال تحليل العلاقة بين صافي الدخل السياحي الحقيقي (الميزان السياحي) والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وسعر الصرف الحقيقي الفعال في الأردن ، واعتمدت الدراسة على عدة اختبارات للخروج بنتائج ومنها اختبار جذر الوحدة (Unit Root test) واختبار التكامل المشترك ونموذج (VECM)، واعتمدت الدراسة على سلاسل زمنية متعددة لاختبار العلاقة السببية ، وقد أظهر اختبار جوهانســن للتكامـل المشترك (Contigration Test) وجود علاقــة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، في حين تبين من خلال نموذج تصحيح الخطأ (VECM) إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه طويلة الأجل بين صافي الدخل السياحي الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وعلاقة سببية أحادية الاتجاه بين سعر الصرف الحقيقي الفعَال إلى كل من الناتج المحلي الحقيقي وصافي الدخل السياحي الحقيقي ، وأوضحت النتائج تأثيراً إيجابياً لصافي الدخل السياحي على النمو الاقتصادي في الأردن وأثراً سلبياً لسعر الصرف الحقيقي الفعَال على كل من صافي الدخل السياحي الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

•دراسة آل درويش ،هانم ملاوي، احمد إبراهيم بعنوان " العوامل المؤثرة في الدخل السياحي في الأردن" دراسة قياسية للفترة (1975-2005): تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء العوامل التي تؤثر على الدخل السياحي من خلال إجراء اختبارات الاستقرارية ، التكامـل المشترك ، تحليل مكونات التباين ، ودالة الاستجابة لردة الفعل لمتغيرات نموذج الدراسة خلال الفترة (1975- 2005)، ومن خلال النتائج تبيَن وجود تأثير إيجابي للإنفاق السياحي وعدد السياح على الدخل السياحي في الأردن ، بينما كان تأثير كل من سعر الصرف الحقيقي للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي ومعدل التضخم المحلي سلبياً على الدخل السياحي الأردني ، إضافةً إلى ذلك استطاعت أن تُميَز النتائج بين التأثيرات المختلفة لمتغيرات الدراسة من إنفاق سياحي وعدد سياح وسعر الصرف الحقيقي للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي ومعدل التضخم على الدخل

السياحي في الأجل القصير والأجل الطويل ، إذ يستحوذ الإنفاق السياحي في المدى القصير على الأهمية الأكبر في التأثير النسبي على الدخل السياحي يليه معدل التضخم ثم سعر الصـرف الحقيقي ، وكانت النسبة الأقل لعدد السياح فيما يختلف ترتيب المتغيرات في المدى الطويل إذ يترأس سعر الصرف الحقيقي للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي الأهمية الأكبر في التأثير على الدخل السياحي ويليه الإنفاق السياحـي ومن ثم عـدد السياح في حين تكون نسبـة التأثير الأقل على الدخل السياحي من نصيب معدل التضخم ، وأوضحت الدراسة ضرورة الاهتمام بالإنفاق السياحي من قبل الحكومة الأردنية في الأجلين القصير والطويل والحفاظ على مستويات متواضعة لمعدلات التضخم وتخفيض سعر الصرف الحقيقي للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي.

- **دراسـة المعايطـة، سـالم، 1991، بعنـوان دراسـة تحليليـة للقطـاع السـياحي وأثـرهُ علـى الاقتصاد الأردني للفترة (1970 – 1989):** تناولت الدراسة أهم ملامح القطاع السياحي في الأردن والبناء المؤسسي العام والخاص وعلاقته بالنشاط السياحي ، وبيان أهمية النشاط السياحي في عملية التنمية وحل مشكلة البطالة من خلال توليد فرص العمل بشكل مباشر وغير مباشر، كما ناقشت الدراسة سياسة الاستثمار السياحي في الأردن واتضح أن حجـم الاستثمـار السياحي ضئيل، واستخدمت الدراسة الأساليب الكمية لتوضيح أثر السياحة في الاقتصاد الأردني من خلال أثر العوائد السياحية على ميزان المدفوعات والمساهمة في الناتج المحلي ، كما أوضحت الدراسة طريقة قياس مضاعف الدخل السياحي في الأردن وفقاً للتحليل الكنزي للمضاعف حيث بلغت قيمته (46%) ، كما تعرضت الدراسة لتحليل العوائد السياحية والمتغيرات المؤثرة في عدد الزوار للأردن باستخدام أسلوب الانحدار المعتمد على نظرية سلوك المستهلك في تفسير قرار استهلاك السلعة ، وتناولت الدراسة أهمية القطاع الفندقي والمشاريع الفندقية في الأردن بوصفه أحد أهم القطاعات السياحية في الأردن.

- **دراســـة الطعـــامنـة، محمـد، 2001 بعنـوان دور السياحـة في التنميـة الاقتصادية في الأردن للفتـرة (1980-1990) :** هدفت هذه الدراسة إلى إظهار الدور الذي يؤديه هذا القطاع والخصائص والمميزات التي يتمتع بها ومساهمتهُ الإيجابية في مسيرة التنمية ، كما تطرقت إلى أهم المشكلات التي تواجه هذا القطاع ، وتعرضت الدراسة للتطورات التي مرت بها الحركة السياحية في الأردن ، مبينة الآثار التي تحدثها العوائد السياحية على أهـم المتغيـرات الاقتصادية ، وتوصلت الدراسة إلى أن القطاع السياحي يُعتبر أحد أهم الأنشطة القادرة على كسب العملة الأجنبية ، بالإضافة إلى مساهمتهُ الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي البالغ (10,59%) عام

1998، لذا فقد أعطت اهتماماً خاصاً بوزارة السياحة والمؤسسات السياحية في الأردن ودورها في تطوير مفاهيمها الإدارية والتنظيمية بهدف تحقيق أكبر جودة في الجذب السياحي.

- **دراسة مقابلة، خالد، 2000، بعنوان "صناعة السياحة في الأردن"** : تناولت موضوع السياحة كأكبر صناعة في الاقتصاد العالمي ومحط نظر واهتمام كافة الدول وخاصة الدول النامية التي تسعى إلى تفعيل دور السياحة لما لها من منافع اقتصادية واجتماعية وبيئية ، إذ تناولت الدراسة حجم الحركة السياحية العالمية واتجاهاتها والمقومات الأساسية في تنميتها ، حيث إن محور هذا الاهتمام هو السائح من خلال دراسة تحليلية لبيئة الاستثمار السياحي من مقومات ومعوقات. وركزت الدراسة على واقع السياحة في المملكة الأردنية الهاشمية وموقعها بين الدول المجاورة والعالمية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال ما استحدثتهُ من تشريعات وقوانين عملت على جذب السائح وتلبية رغباتهُ وتحسين مستوى الخدمات التي تقدم في هذا البلد.
- **دراسة الطائي، ناجي، 2012، بعنوان" السياحة البينية بين الأردن والدول المجاورة":** هدفت الدراسة إلى تحديد تقييم السياح العرب لجودة الخدمات الفندقية المقدمة لهم من قبل الفنادق العاملة في الأردن ، من خلال تحديد أثر مجموعة من العوامل الديمغرافية المتعلقة بالسياح العرب على هذا التقييم ، حيث أوضحت النتائج أن تقييم السياح العرب لجودة الخدمات الفندقية كان سلبياً.

6-2 ملخص حول أبرز ما توصلت إليه الدراسات السابقة:

لقد تم تلخيص أبرز ما توصلت إليه الدراسات السابقة من نتائج وأساليب التحليل القياسية المتبعة بالإضافة إلى المتغيرات التي تم اعتمادها في جدول يُسَهل على القارئ بناء صورة عامة عن الأدبيات الاقتصادية السابقة ، وفيما يلي الجدول الآنف الذكر.

الجدول (2-1): ملخص عن الدراسات السابقة وأبرز ما توصلت اليه.

الرقم	الباحثون / السنة	البيانات المستخدمة	المنهجية المستخدمة	المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في تحليل النموذج القياسي	النتائج
1	Akinboade and Braimoh,2010	بيانات سنوية لدول جنوب أفريقيا خلال الفترة من (2005-1980)	استخدمت اختبار var واختبار جوهانسن للتكامل المشترك على الفرق الأول للوغاريتمات المتغيرات لتحليل طبيعة العلاقة بين السياحة الدولية والنمو الاقتصادي بالاستعانة ببيانات إنفاق الدولة المضيفة	بيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و سعر الصرف الحقيقي والإيرادات والصادرات	الدخل السياحي يؤثر إيجاباً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الأردني ،بينما كان تأثير سعر الصرف سلبياً على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وعند مستوى دلالة 5%.
2	Druzic,2004	بيانات لكرواتيا لاثنين وخمسين سنة (2004-1952)	استخدمت الدراسة اختبار var ونموذج التكامل المشترك واختبار جذر الوحدة لتوضيح طبيعة العلاقة بين السياحة، التوظيف، الإنتاجية والبطالة	استعانت الدراسة بأربع متغيرات اقتصادية كلية منها بيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكرواتيا وبيانات السياحة والتوظيف والبطالة	السياحة لها أثر كبير على التوظيف في الأجل القصير أكبر من الأثر في الأجل الطويل و أثر كبير على الإنتاجية و النمو في الاقتصاد
3	Eugenio-Martin et al,2004	بيانات دول أمريكا اللاتينية خلال السنوات (1998-1985)	استخدمت الدراسة نموذجيين قياسيين بالإضافة إلى اختبار جرانجر للسببية لتدرس طبيعة العلاقة السببية بين السياحة الدولية والنمو الاقتصادي لدول أمريكا اللاتينية	بيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وبيانات السياحة الدولية	العلاقة السببية طويلة الأجل أحادية الاتجاه من السياحة الدولية إلى النمو الاقتصادي في الدول المتوسطة والمنخفضة الدخل تختفي هذه العلاقة في الدول المرتفعة الدخل .
4	المصاروة ،2005	استخدمت سلاسل زمنية للفترة (2003-1975)	استخدمت اختبار التكامل المشترك واختبار السببية لقياس دور القطاع السياحي في الاقتصاد الأردني	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والدخل السياحي وسعر الصرف الحقيقي	وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الدخل السياحي والنمو الاقتصادي و العوائد السياحية تلعب دوراً أساسياً في أهم المتغيرات الاقتصادية .
5	Khalil et al.,2007	بيانات لدولة الباكستان خلال الفترة (2005-1960)	استخدمت الدراسة نموذج VECM لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين كلٍ من الإيرادات السياحية والناتج المحلي الإجمالي	بيانات الإيرادات السياحية والناتج المحلي الإجمالي	وجود علاقة تكاملية بين المتغيرين فيما كانت العلاقة السببية ثنائية الاتجاه بينهم.
6	Dritsakis,2004	بيانات للاقتصاد اليوناني خلال السنوات (2000-1960)	يعد اختبار السببية و اختبار التكامل المشترك من الاختبارات المستخدمة في هذه الدراسة لتحليل طبيعة العلاقة بين السياحة الدولية والنمو الاقتصادي	بيانات الناتج المحلي الإجمالي وإيرادات السياحة الدولية وسعر الصرف الحقيقي الفعَال	وجود تأثير قوي للإيرادات السياحية وسعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي
7	Wickremasinghe and Ihalanayake,2006	بيانات لسيريلانكا خلال السنوات (2000-1960)	استخدمت نموذج تصحيح الخطأ Vecm و أسلوب التكامل المشترك لتحليل طبيعة العلاقة بين ايرادات السياحة الدولية والنمو الاقتصادي	بيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وايرادات السياحة الدولية	تأثير الإيرادات السياحية على النمو الاقتصادي بشكل أكبر من تأثير النمو على السياحة.
8	Jacint & Manuel,1999	واعتمدت على بيانات ربعية للفترة (1997-1957)	تم استخدام اختبار جوهانسون للتكامل المشترك لبيان دور السياحة في النمو الاقتصادي الإسباني	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي باللوغاريتم الطبيعي وإيرادات السياحة الدولية باللوغاريتم الطبيعي وسعر الصرف الحقيقي الفعال بالوغاريتم الطبيعي	الإيرادات السياحية تؤثر بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي طويل الأجل في إسبانيا
9	Fayissa, Nsiah and Tadasse 2007	بيانات لاثنين وأربعين دولة من دول صحراء جنوب إفريقيا (2004 -1995)	تم استخدام اختبار جوهانسون للتكامل المشترك لتحليل أثر القطاع السياحي على النمو الاقتصادي في أفريقيا	بيانات الإيرادات السياحية والناتج المحلي الإجمالي	تعزيز صناعة السياحة سيعزز النمو الاقتصادي في الأجل القصير
10	Sequeria and Campos ,2005	بيانات مقطعية لجميع دول العالم للفترة (1999-1980)	دراسة العلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي بشكل عام و لمعالجة مشكلة النمو الداخلي	بيانات السياحة الدولية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	السياحة هي أحد المحددات الإيجابية للنمو الاقتصادي لعدد كبير من البلدان المتقدمة وعينة أقل من الدول الفقيرة

11	Simon N.N Gatimu,2007	استخدمت في التحليل بيانات ديموغرافية لدول شرق أفريقيا منها كينيا، تانزانيا و أوغندا من 1990 إلى 2004	تم استخدام نموذج (Porter's Model C) لقياس مدى ارتباط صناعة السياحة بالسياسة والاقتصاد والقطاعات التكنولوجية والتنافسية	بيانات أعداد الوافدين والناتج المحلي الإجمالي	النمو في القطاع السياحي يدعم النمو الاقتصادي و يزيد التوظيف
12	Joseph,Brian,2007	بيانات مقطعية لأربع عشرة دولة من دول منطقة البحر الكاريبي للأعوام (1990-2000)	تم اعتماد أسلوب تحليل الانحدار وأساليب إحصائية أخرى لتحديد دور السياحة في النمو الاقتصادي	بيانات أعداد السياح القادمين والناتج المحلي الإجمالي وبيانات الإيرادات الحكومية الضريبية وبيانات أعداد العاملين من كلا الجنسين في مختلف القطاعات الاقتصادية	زيادة عدد العاملين في القطاعات الخدمية وزيادة النشاط السياحي سيزيد الرفاه الاجتماعي، بينت نتائج تحليل عدد العاملين حسب الجنسين أن الدول التي تعتمد على السياحة تشهد زيادة في أعداد النساء في القطاعات الخدمية
13	Pei- Ti Chen ,2010	بنغهو التايويانية	تم استخدام نموذج المضاعف والعائد إلى Archer and Owen (1972) لقياس أثر الإنفاق السياحي من مختلف الزائرين على مختلف الأنشطة المرتبطة بالسياحة	بيانات الإنفاق السياحي ودخل السكان المقيمين والمنفق في الدولة وبيانات الإنفاق السياحي من قبل المقيمين	التأثير الاقتصادي الإيجابي الأكبر على القطاع السياحي يعود للقطاع الخدمي والترفيهي و النقل والمواصلات و التجارة بالتجزئة
14	Cela,Arjina,2007	بيانات لألبانيا واليونان خلال السنوات (1991-2004)	تم اعتماد مضاعف الإنفاق الحكومي والواردات ومضاعف الاستثمار لتقييم الأثر الاقتصادي للسياحة على النفقات الحكومية والاستثمار والواردات	بيانات الإنفاق السياحي وبيانات الضريبة والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	تزايد عدد السياح القادمين يعمل على زيادة النفقات السياحية
15	Susan L.Slocum,2006	تحليل السياحة في ولاية نيفادا	استخدمت الدراسة نموذج Computable (CGE) general equilibrium لتقييم الأثر السياحي في اقتصاد نيفادا	بيانات أعداد الزائرين ورأس المال والعمل المستخدم في القطاعات والدخل من العمل ورأس المال	الناتج من القطاعات غير السياحية بالإضافة إلى التوظيف في هذه القطاعات من الممكن أن ينخفض في حالة زيادة الطلب على القطاع السياحي في الأجل القصير .
16	Alexis Noelle Imler,2011	بيانات مقطعية لولاية كارولينا الجنوبية خلال عامي (2008-2009)	استخدمت الدراسة أسلوب تحليل الانحدار لدراسة السياحة في ولاية كارولينا الجنوبية الساحلية	بيانات النفقات اليومية لكل سائح ودخل الأسر وعدد الليالي وأعمار الزارئن وبيانات المشاركة في النشاطات كمتغيرات وهمية تفسيرية في تحليل الانحدار	عدد الأشخاص والليالي والأنشطة الساحلية على أنها المحدد الأكبر لنفقات الزوار في جميع المناطق
17	Zortuk,2009	بيانات ربعية لاقتصاد تركيا بين الأعوام (1990-2008)	استخدمت الدراسة نموذج تصحيح الخطأ (Vecm) واختبار السببية لدراسة أثر السياحة على الاقتصاد التركي	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و سعر الصرف الحقيقي الفعال وعدد السياح الوافدين	السياحة تدعم الاقتصاد التركي
18	Kreishan.2010	بيانات الاقتصاد الأردني للفترة (1970-2009)	استخدمت الدراسة اختبار جوهانسون للتكامل المشترك و اختبار السببية لتحديد العلاقة بين النشاط السياحي والنمو الاقتصادي الأردني	بيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وبيانات الإيرادات السياحية	النمو في القطاع السياحي بدفع عجلة النمو الاقتصادي في الأردن
19	Belloumi,2010	بيانات الاقتصاد التونسي خلال الفترة (1970-2007)	استخدمت الدراسة اختبار جوهانسون للتكامل المشترك ونموذج Vecm لقياس أثر العلاقة بين إيرادات السياحة الدولية على الاقتصاد التونسي	بيانات سعر الصرف الحقيقي الفعال والناتج المحلي الإجمالي	وجود تأثير لسعر الصرف الحقيقي الفعال على النمو السياحي
20	Balaguer and Cantavella-Jorda, 2000	تحليل العلاقة السببية بين السياحة الدولية والنمو الاقتصادي في أسبانيا (1975-1997)	استخدمت الدراسة اختبار التكامل المشترك القائم على نموذج تصحيح الخطأ (VECM)	بيانات الايرادات السياحية والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وصافي الميزان التجاري	النمو الاقتصادي في إسبانيا يتأثر بشكل كبير في السياحة
21	علوية، 2014	بيانات للاقتصاد المصري خلال الفترة (1983-2009)	استخدمت الدراسة أسلوب المربعات الصغرى في التحليل	بيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وإجمالي الإستثمارات وصافي الميزان التجاري	النتائج وجود علاقة طردية قوية بين الإيرادات السياحية والناتج المحلي الإجمالي
22	المعايطة، 1991	بيانات للاقتصاد الأردني (1970-1989)	استعانت الدراسة أسلوب المضاعف الكنزي في التحليل لبيان أثر السياحة في الاقتصاد الأردني من خلال اثر العائدات السياحية على ميزان المدفوعات والناتج	بيانات العائدات السياحية والناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات الأردني	استنتجت الدراسة أن حجم الاستثمار السياحي ضئيل وأن أثر العوائد السياحية على ميزان المدفوعات و الناتج المحلي الإجمالي بلغت 46%

7-2 أبرز ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

بعد عرض الأدبيات السابقة المتعلقة بالموضوع لُوحظ قِلة الدراسات التي اهتمت بقياس أثر الإنفاق السياحي على اقتصادات الدول ، ويعود هذا إما لاختلاف الأساليب الإحصائية أو نُدرة البيانات المتعلقة بالموضوع أو اختلاف تركيبة الدول ، فهناك عدد قليل من الدراسات التي اهتمت بدراسة الإنفـــاق السياحي على الاقتصاد ، خاصةً وأن أغلب الدراسات اهتمت بدراسة أثر النمو في القطاع السياحي على تحريك عجلة النمو الاقتصادي. وجاءت هذه الدراسة لتختلف عن غيرها من الدراسات فكان هدفها هو دراسة أثر الإنفاق السياحي على أبرز المتغيرات الاقتصادية الكلية مما جعلها متميزة من حيث متغيراتها وأهدافها وأسلوبها في التحليل ، بالإضافة إلى حداثة الفترة الزمنية خلال الفترة (2003-2013).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المكتبة العربية شحيحة في الدراسات العربية التي تتعلق بهذا الموضوع مما زاد من أهمية هذه الدراسة بالإضافة إلى قلة الدراسات التي أُجريت على الأردن خاصةً وأن معظمها اعتمدت الأسلوب الوصفي والأساليب الإحصائية في التحليل وابتعدت عن الأساليب القياسية باستثناء بعض الدراسات مما زاد من أهميتها. إذ من المتوقع أن تصل هذه الدراسة إلى نتائج جوهرية من الممكن أن تُساهم في النمو والنهوض بهذا القطاع خاصةً أنها ستدرس الإنفاق السياحي وأثرهُ على أبرز المتغيرات الاقتصادية الكلية في الأردن، مما يلقي الضوء على مساهمات هذا القطاع بشكلٍ عام وعلى مساهمة وأهمية الإنفاق السياحي بشكلٍ خـــاص ، حيث ستُقدم هذه الدراسة مُخرجات ونتائج ذات بعد اقتصادي تُسَهل على متخذي القرار وضع البرامج والخطط التنموية المستقبلية.

الفصل الثالث

نبذة عن القطـــاع

السياحـــي الأردنـــــي

1-3 مقدمـــــة:

يُعتبرالاقتصـاد الأردنـي اقتصـاد محـدود بمـوارده الماديـة والبشـرية ومنفـتح علـى العـالم الخارجي من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة والحوالات والمنح والمساعدات والتي تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد الأردني من خلال زيادة رصيد العملات الأجنبية وأثرها الواضح على الناتج القومي ، علاوةً على ذلك تلعب الكثافة السكانية والمساحة الجغرافية بُعديَن أساسيين في حقيقة صِغر حجم الاقتصاد الأردني ، مما يجعل الناتج المحلي الإجمالي الأردني منخفضاً نسبياً إذا ما تمت مقارنته بغيره من الدول حيث تشكل هذه الأسباب عائقاً أمام اللحاق بموكب النمو الاقتصادي السريع ، مما يركز الجهود نحو الانفتاح والعولمة وتحرير الأسواق.

اهتمت الحكومات الأردنية المتعاقبة من خلال سياساتها المختلفة بالتجارة الخارجية وذلك باعتبار الأردن جزءاً لا يتجزأ من هذا العالم السريع فأغلب مستورداتهُ من المواد الخام والتي تدخل في صناعة أهم منتجاتهُ وبالأخص الاستهلاكية منها ، وعلى ضوء ذلك تم إنشاء الأسواق الخارجية ، وساهم هذا كلهُ بجعل الأردن متأثراً بالنسقين الإقليمي والدولي ، وكنتيجة لهذا الواقع الاقتصادي أصبح الاقتصاد الأردني متقلباً تبعاً للتقلبات التي تشهدها الأسواق العالمية بشكل عام والأسواق الإقليمية بشكل خاص ومن هنا فإن الأردن لا يملك أي سيطرة نسبية على الأسعار العالمية مما يجعلهُ متلقياً للسعر في المعاملات التجارية (الفرحان،2001).

ركزت العديد من دول العالم وبالأخص الدول النامية منها على صناعة السياحة خاصةً مع تنامي جهودها لرفع مستوياتها الاقتصادية والأردن واحدة من هذه الدول التي يُسيطر عليها القطاع الخدمي حيث تُعتبر السياحة واحدة من أهم مصادر الدخل فيه لتأثيرها الواضح على ميزان المدفوعات ومساهمتها الفعَالة في الناتج المحلي الإجمالي.

فجاء هذا الفصل لإلقاء الضوء على أداء الاقتصاد الأردني خلال فترة الدراسة والفترات السابقة لها بالإضافة إلى تقديم عرض عن أبرز المقومات السياحية في الأردن مع التطرق لمدى مساهمة القطاع السياحي على أبرز المتغيرات الاقتصادية الكلية، وعرض للآفاق والتطلعات المستقبلية لهذا القطاع.

2-3 الاقتصاد الأردني:

يُعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أكثر المؤشرات الاقتصادية شيوعاً والتي تُستخدم في التعبير عن الحالة الاقتصادية التي تمر فيها الدول إن كانت حالات ركود أو انتعاش إقتصادي ، فهو يدل على قيمة السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة (Blanchard, 2000).

أبدت معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي تفاوتاً في نسبها على مدى العقدين الماضيين، متأثرة بالعوامل الخارجية بشكل أكبر عن تلك الداخلية ، وذلك بسبب انفتاح الاقتصاد الأردني واعتمادهُ بشكل كبير على المساعدات والمنح الخارجية. ومن أبرز العوامل التي تركت أثراً واضحاً على الاقتصاد الأردني حرب الخليج عام 1990، حيث تضرر الاقتصاد الأردني وتأثر القطاع السياحي سلباً حين قررت دول الخليج حد علاقتها الاقتصادية مع الأردن ، الأمر الذي أدى إلى إغلاق أسواق التصدير لهذه الدول ، فتضررت إمدادات النفط إلى المملكة جراء الموقف السياسي الذي تبناهُ الأردن ووقوفهُ إلى جانب العراق ، والذي تزامن مع قرار الأمم المتحدة بإقامة عقوبات على العراق ، عندها كان الأردن شريكاً تجارياً للعراق ومسانداً له ، مما أدى إلى انخفاض المساعدات الخارجية للمملكة ، وارتفعت تكاليف النقل والشحن فارتفع مستوى الأسعار، بالإضافة إلى استقبال الأردن عدداً كبيراً من اللاجئين فراراً من تبعات الحرب، الأمر الذي أدى إلى تفاقم البطالة، مع عدم قدرة الحكومة على توفير الخدمات الأساسية.

وخلال الفترة التي تلتها جاء انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية بتاريخ 2000/4/11 ، حيث ساهم هذا الإنضمام بتهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال دخول مؤسسات أجنبية تتمتع بكفاءة عالية وخلق فرص للاستفادة من رؤوس الأموال الأجنبية ، ودعم هذا الإنضمام أيضاً التجارة بين الدول العربية من خلال إزالة العوائق أمام التجارة العربية ، إضافةً الى ذلك فلقد شجع الإنفتاح التجاري المنافسة بين الصناعات لتطوير وتحسين منتجاتها بشكل مستمر من أجل البقاء ، فساهم هذا كله في تحقيق نمو ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2001 ، مما ساهم في تحول المملكة إلى مركز إقليمي للاستثمار في المنطقة ، حيث برز قطاعا السياحة والعقارات، بالإضافة إلى التقدم في قطاع تكنولوجيا المعلومات وسوق الاتصالات وتمكن الاقتصاد الأردني في العام نفسه من الحفاظ على أدائه الإيجابي رغم استمرار التأثيرات السلبية للظروف الإقليمية الصعبة التي تمر بها المنطقة ، بالإضافة إلى أحداث 2001/9/11 التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية.

إلا أن الاقتصاد الأردني لم ينجُ من تبعات وآثار الأزمة المالية العالمية حيث تراجع النمو الحقيقي عام 2008، وعلى الرغم من ذلك استمر النمو الحقيقي في الناتج عند مستويات مقبولة نسبياً ، مما يؤكد على قدرة الاقتصاد الأردني على امتصاص أثر الصدمات الخارجية التي كان من أبرزها الارتفاع غير المسبوق في أسعار النفط والمواد الغذائية في الأسواق الدولية ، ولكن لم ينعكس هذا الارتفاع على أرقام الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بسبب ارتفاع الدعم الحكومي لأهم السلع ، ومع مرور الوقت بدأت آثار الأزمة المالية العالمية واضحة على الاقتصاد الوطني مع حلول عام 2009 أي بعد عام من ضرب البنيان المالي للولايات المتحدة الأمريكية ، حيث تسربت تبعات وآثار هذه الأزمة إلى معظم دول العالم لتشكل أزمة اقتصادية تكبح عجلة النمو الاقتصادي الحقيقي في الأردن مما أدى إلى تراجع النمو الحقيقي بشكل واضح.

لم يكن النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي خلال العامين الأخيرين من فترة الدراسة كافياً للنهوض بمتطلبات النمو الاقتصادي ، ويعود ذلك بشكل رئيس إلى العوامل الخارجية ، إذ لم يتسنَ للاقتصاد الوطني الخروج من تبعات الأزمة المالية العالمية إلى أن دخل بدوامة الاضطرابات السياسية في الدول المجاورة للمملكة ، خاصةً فيما عُرف " بثورات الربيع العربي" وبسبب سياسة الانفتاح على العالم الخارجي التي تتبعها المملكة ، تأثر الاقتصاد الوطني بشكل سلبي، مما أدى إلى كبح سرعة النمو بالإضافة إلى ارتفاع عجز الميزانية على كاهل الحكومة ، وتجاوز صافي الدين العام السقف القانوني المسموح به نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي ، وفيما يلي رسم يوضح مسار النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال فترة الدراسة (2003-2013):

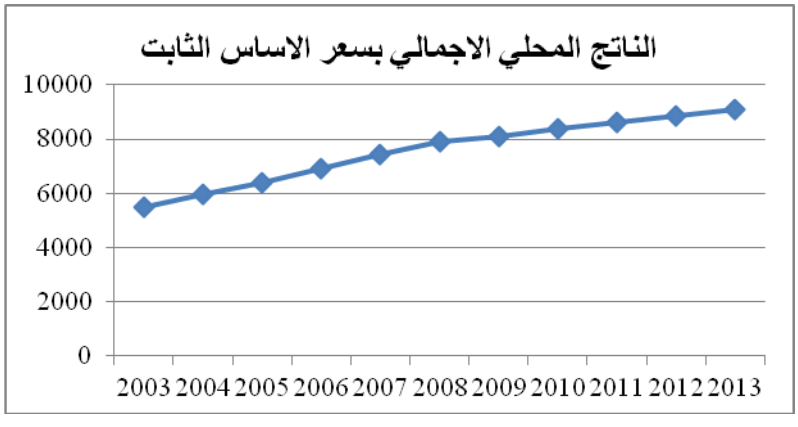

الشكل رقم (1.3): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأردن خلال الفترة (2003- 2013).

من إعداد الباحثة استناداً لبيانات الناتج المحلي الإجمالي بسعر الأساس الثابت الصادرة عن البنك المركزي الأردني للأعوام (2003-2013).

من خلال الشكل السابق تتضح معدلات النمو المتحققة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الأردني خلال فترة الدراسة حيث بلغ متوسط معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الأعوام (2003- 2013) ما نسبتهُ (5,5%) ، وتُشير الأرقام إلى التفاوت في المستويات المُتحققة لأداء الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات السابقة، إذ حقق عام 2003 معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بأسعار الأساس الثابت) مقدارهُ (4,2%) ، وشهدت الأعوام (2004-2008) ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات النمو تراوحت بين (7,2 % و8,6%)، لتُعاود الانخفاض مجدداً عام 2009 جراء الأزمة المالية العالمية حيث انخفض معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ليصل إلى (5,5%) وتلا ذلك انخفاض مستمر ويعود السبب في ذلك إلى التقلبات السياسية والأمنية في منطقة الشرق الأوسط.

2-2-3 القطاع الخدمي في الأردن خلال فترة الدراسة:

يُعتبر كلٌ من قطاع الخدمات والقطاع الصناعي والزراعي من أهم أركان الاقتصاد الأردني، ويُشكل قطاع الخدمات ما نسبتهُ (73%) من مجمل الاقتصاد الأردني.

القطاع الخدمي: حيث يشمل هذا القطاع على عدة خدمات ومن أهمها:

1. خدمات المال والتأمين والعقارات:

احتل هذا القطاع المرتبة الأولى في مساهمتهُ في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الأساس الجارية منذ عام 1990 ولغاية عام 2008 إلا أنه تراجع عام 2009 ليحتل المرتبة الثانية، واستمر في التراجع خلال العامين 2010 و2011 ليصبح في المرتبة الثالثة ، وبدأت آثار الأزمة العالمية بالتلاشي فسجل قطاع المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال نمواً ملحوظاً خلال العام 2010 ويعود ذلك النمو إلى تعافي الاقتصاد الوطني من تبعات الأزمة العالمية.

استمرت مساهمة هذا القطاع في الناتج بنسبة (20%) أي ما يُقارب خُمس الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الأساس الجارية، إذ كانت النسبة الأعلى عام 2005 ، وذلك بسبب انتعاش بورصة عمان بشكل رئيس ، خاصةً مع الاستقرار السياسي والأمني الذي تتمتع به المملكة، وتحسَن أداء البنوك والشركات العامة المُدرجة في سوق بورصة عمان والاستمرار ببناء الاحتياطيات المالية للبنك المركزي ، مما ساهم بزيادة الاستثمارات الأجنبية للمملكة، وقد ساهمت استمرارية تدفق المنح والمساعدات الخارجية والاستثمارات الخارجية للأردن وتشديد الرقابة على سوق عمان المالي عبر تطبيق مبادىء الإفصاح والشفافية والالتزام بالتشريعات التي تحكم أعمال سوق عمان المالي وحماية المستثمرين وضمانة حقوقهم، برفع رغبة

الاستثمار الأجنبي في السوق المالي (غرفة صناعة الأردن، نشرة المؤشرات الإقتصادية للقطاع الصناعي الأردني ، العدد3 ، شباط 2013).

2. منتجو الخدمات الحكومية:

احتل هذا القطاع المرتبة الثانية في مساهمتهُ بالناتج المحلي الإجمالي بأسعار الأساس الجارية منذ عام 1990 ولغاية العام 2004 ، ثم تراجع ليحتل المرتبة الثالثة نهاية عام 2009، وبعد ذلك عاود هذا القطاع بالنمو ليقفز إلى المرتبة الأولى ، إذ حقق هذا القطاع عام 2008 نمواً بأسعار الأساس الجارية ويُعزى هذا النمو إلى الارتفاع الملموس في النفقات الجارية بسبب الزيادة التي طرأت على رواتب العاملين والمتقاعدين ، إضافةً إلى الإجراءات الأخرى المتعلقة بحُزمة الأمان الاجتماعي للحد من الآثار التي ولدها تحرير أسعار المشتقات النفطية ، وحسب النظرية الاقتصادية فإن الارتفاع في الإنفاق الحكومي والجارية منها بالتحديد لا تُساهم في رفع النمو الحقيقي للاقتصاد ، بل تساهم في رفع قيمة الإنتاج كرقم فقط ، وشهد هذا القطاع عام 2010 تباطؤاً في نموه على الرغم من احتلالهُ المرتبة الأولى في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ويُعزى هذا التباطؤ إلى الإجراءات الحكومية بضبط الإنفاق وتقليص عجز الموازنة العامة خلال العام ذاته. شهد عام 2011 عاود هذا القطاع عام 2011 بالنمو مجدداً واستمر باحتلاله المرتبة الأولى ويُعزى هذا النمو إلى إرتفاع النفقات الحكومية الجارية بسبب زيادة رواتب الموظفين العاملين والمتقاعدين خلال العام ذاته.

3. السياحة:

تمتاز المملكة بموقع مركزي واستراتيجي ، بالإضافة إلى مناخ مُعتدل وطبيعة جغرافية خلابّة ، وغيرها العديد من المزايا التي لعبت دوراً مهماً بالنهوض بالقطاع السياحي ودعم عملية النمو الاقتصادي بشكل واضح ، حيث يُساهم قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي بنسب مقبولة ، إذ بلغ متوسط معدل نسبة الدخل من السياحة إلى الناتج المحلي الإجمالي (26,1%) من بداية العام 2003 إلى نهاية العام 2013 ، في المقابل بلغ متوسط معدل نسبة الإنفاق على السياحة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال ذات الفترة (9,3%) وسيتم التطرق بشكل مُفَصل في هذا الفصل لمدى مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الأردني.

3-3 القطاع السياحـــي في الأردن:

يزخر الأردن بالعديد من المقومات التاريخية والجغرافية والطبيعية التي من الممكن أن تجعل منهُ بلداً سياحياً من الدرجة الأولى في حال تم إستغلالها بالشكل الأفضل لما يتواجد فيه من أماكن دينية ومواقع تراثية وأثرية ، بدأت السياحة في الأردن منذ زمنٍ بعيدٍ خاصةً مع ارتباط أراضيه بالديانات السماوية الثلاث ؛ كنهر الأردن الذي تعمَد المسيح عليه السلام في أراضيه فكان الهدف الرئيس والأولي منها زيارة الأماكن الدينية المسيحية كالحج المسيحي إلى المغطس. وبعد أن أصبحت البتراء من عجائب الدنيا السبع عام (2007) ازداد الأردن جاذبية للسُياح من جميع أنحاء العالم فُوصف الأردن بأنهُ مُتحف شرقي ثري بالمواقع الأثرية والطبيعية التي تُعتبر من أهم معالم التراث الإنساني بالإضافة إلى نعمة الأمن والأمان والمناخ المعتدل والطبيعـــة الجغرافية الخلاّبة التي تتمتع بها المملكة ، جميع هذه المزايا ساهمت بجعل المملكة منطقة جاذبة للسياحـــة ، مما دعم النمو الاقتصادي بشكل واضح حيث يُساهم قطاع السياحـــة في الناتج المحلي الإجمالي بنسب مقبولة ، ومن هنا استحوذ هذا القطاع على الاهتمام الكبير من قبل الحكومات المتعاقبة إذ يُصنف على أنه أكبر قطاع تصديري وثاني أكبر قطاع بقدرتهِ على استيعاب الأيدي العاملة من خلال المشاريع السياحية الخاصة وثالث أكبر مصدر للعملة الأجنبية ويُذكر أن الأردن حصل على المرتبة 53 من بين 130 دولة منافسة سياحياً لعام 2011 (منشورات وزارة التخطيط ،2011) .

1-3-3 مقومات الأردن السياحية:

- **الأمن والإستقرار**: يُعتبر أمن الأردن واستقرارهُ من المزايا والمقومات السياحية المهمة والتي تجعل من الأردن بلداً سياحياً من الدرجة الأولى ، فأول ما يبحث عنهُ السائح هو الاستقرار السياسي والأمن والأمان ، خاصةً مع ثورات ما يُسمى بالربيع العربي في منطقة الشرق الأوسط بما فيها الدول المُحيطة بالأردن والتي أدَت إلى عدم استقرار سياسي وحروب أهلية وانقلابات عسكرية جعلت الأردن المنفذ السياحي الوحيد للسُياح والزائرين العرب والسُياح المحليين.

الموقع الجغرافي: يتميَز الأردن بموقعهُ الجغرافي المميز في قلب الوطن العربي فهو يتوسط أقاليم سياحية عربية وهي السعودية ، سوريا ، العراق وفلسطين ويربط الأردن الدول الآسيوية بأوروبا عبر الخط البري منه إلى تركيا وعبر خط العقبة البري والبحري مما ساهم موقع الأردن الاستراتيجي على نمو تجارة الترانزيت (مقابلة وذيب، 2000).

- **المُنـــــاخ**: يتميز الأردن بتنوع مناخهُ تبعاً لتنوع تضاريسه ، فصيفهُ مُعتدل في عمان وفصل شتائهُ قصير مع اعتدال في درجات الحرارة في البحر الميت والأغـــوار والعقبة، وتنبع أهمية المُناخ في مقدرة السُياح على اختيار المواقع السياحية المناسبة للاستجمام خلال فصول السنة ، فيزداد إقبال السُياح والزائرين من الدول الخليجية هروباً من أجوائها الحارة مقارنةً مع صيف عمان المُعتدل ، ويشهد شتاء عمان إقبالاً للمجموعات السياحية الأوروبية التي تقصد البحر الميت والعقبة للاستمتاع بأجوائها المعتدلة في فصل الشتاء (بلقاضي،2012).
- **المقومات التاريخية والحضارية**: ويُقصد فيها المواقع الأثرية والتاريخية ومن أهمها:

- البتراء: المدينة الوردية والتـــي نالت المركز الثاني في المسابقة العالمية لعجائب الدنيا السبع ، فهي من أهــم المواقع التراثية في العالم والتي يزورها السياح من مختلف أنحاء العالم.
- جرش: بآثاره الرومانية ومدرجهُ الضخم الذي يستقبل كل عام العديد من أشهر الفنانين في الوطن العربي جعلت منه معلماً فنياً ضخماً ينتظرهُ العديد من السياح.
- عمان: تشتهر بمدرجها الروماني في وسط المدينة والذي يضم العديد من الآثار والأعمدة من الزمن الروماني وجبل القلعة ذي الإطلالة الجميلة ، بالإضافة إلى كونها قلب المملكة الأردنية الهاشمية وما تحويه من مراكز تجارية فهي تجمع بين الماضي العريق والحاضر المشرق.
- أم قيس: تراث الحضارات اليونانية والرومانية والعثمانية يتمركز في هذه المدينة الجميلة.

2-3-3 تطور الحركة السياحية الدولية والأردنية:

تشير إحصائيات منظمة السياحة العالمية (WTO) إلى حدوث تنافس قوي بين الدول على تقديم أفضل ما لديها واستقطاب أكبر عدد من السياح حيث تشير إحصائيات المنظمة إلى ارتفاع أعداد السياح الوافدين الدوليين عـــام (2011) بنسبة (4,4 %) مقارنة بالعـــام الذي يسبقهُ (2010)، بمعنى آخر ارتفع عدد السُياح من (939) مليون سائح دولي عام 2010 إلى (980) مليون سائح دولي في (2011) . ولقد توقعت المنظمة ارتفاعاً في الحركة السياحة الدولية في المستقبل يصل إلى (1602) مليون سائح عام (2020)، بالإضافة إلى سيطرة أمريكا وأوروبا على حصة الأســد في هذا القطاع مع حفاظ منطقة الشــرق الأوسط على حصص تنافسيــة متواضعة، تُساهم السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بما نسبته (15%)، بالإضافة إلى مساهمتها بنسبة

(16%) من إجمالي الاستهلاك العالمي . على الرغم من تأثر حركة السياحة الدولية في الأردن خلال فترة الدراسة (2003-2013) بالظروف السياسية والأمنية في المنطقة إلا أن المملكة سعت إلى تنشيط القطاع السياحي ورفع المستوى العام لهذا القطاع مما ساهم في زيادة أعداد القادمين وزيادة مدد إقاماتهم ، وسيتم تتبع التطور الزمني لعدد من المؤشرات السياحية في الأردن خلال فترة الدراسة ومن أبرزها:

1-2-3-3 أعداد السياح القادمين والمغادرين:

يزور الأردن سنوياً آلاف من السيَاح الوافدين من مختلف أنحاء العالم ولأسبابٍ متعددةٍ مما يُساهم في تنشيط الحركة السياحية الأردنية ، ومن المعلوم أن السياحة الدولية الوافدة تؤثر بشكلٍ إيجابيٍ على ميزان المدفوعات الأردني في حين يتأثر بشكل سلبي بالسياحة الخارجة من الأردن، وذلك لأن السياح الوافدين إلى الأردن ينفقون داخل المملكة لغايات التنقل والطعام والشراب مما يزيد من رصيد العملة الأجنبية ، ويوضح الجدول التالي حركة السياحة الدولية الأردنية من أعداد السيُاح القادمين والمغادرين خلال الفترة (2003- 2013):

الجدول رقم (1.3): أعداد السياح القادمين والمغادرين بالألف سائح خلال فترة الدراسة (2003-2013)

السنوات	عدد السياح القادمين	نمو السياح القادمين % *	عدد السياح المغادرين	نمو السياح المغادرين % *
2003	6842,600	-	6655,600	-
2004	8348,400	22 ,0%	7998,400	20%
2005	8880,600	6,37%	8378,200	4%
2006	9599,700	8,10%	8992,000	7%
2007	8947,500	6,79%	8475,300	5%-
2008	9458,900	5%	9231,800	8%
2009	9500,400	4%	9278,000	5%
2010	11390,500	19%	11126,000	19%
2011	8860,273	22%	8739,261	21%
2012	823,800	7%	8065,200	7%
2013	7095,100	13%	6978,800	13%

المصدر: البنك المركزي الأردني – القطاع الخارجي – قادمون ومغادرون (2003- 2013).

(%*) أُحتسبت نسبة النمو من قبل الباحثة.

تُشير الأرقام في الجدول السابق إلى حدوث نمو متزايد في أعداد السُياح القادمين إلى الأردن ، إذ بلغ النمو ذروتهُ عام 2010 حيث وصل أعداد السياح القادمين إلى (11390.500) ألف سائح إذ كان عاماً قياسياً بأعداد الزُوار والدخل السياحي المتأتي للمملكة ، إلا أن النسبة الأقل كانت من نصيب عام 2003 ويرجع هذا إلى انتشار مرض السارس في آسيا وحرب العراق التي وقفت عائقاً أمام نمو حركة السياحة الدولية ، أما عام 2013 فقد شهد تراجعاً في أعداد السياح القادميـــن ويُرجَـــح السبب في ذلك إلى الأحداث السياسية غير المستقرة في بعض الدول العربية المجـــاورة . يُذكـــر أن متوســـط نمـــو السيـــتاح الوافديـــن إلـــى الأردن خـــلال الأعـــوام (2003- 2013) قد بلغ (15%).

أما فيما يخص الأردنيين المغادرين فقد كانت الأرقام متذبذبة خلال السنوات السابقة ، إذ زادت أعداد المسافرين الأردنيين بغرض السياحة من (6655,600) مغادر عام (2003) إلى (261,8739) عام (2011) ، ثم انخفضت مجدداً في (2013) لتصل تقريباً إلى ما كانت عليه في السابق ويعود هذا إلى ثورات الربيع العربي المحيطة بالأردن ، إضافةً إلى ذلك يوضح الشكل التالي عدد السياح القادمين والمغادرين من وإلى الأردن خلال سنوات الدراسة:

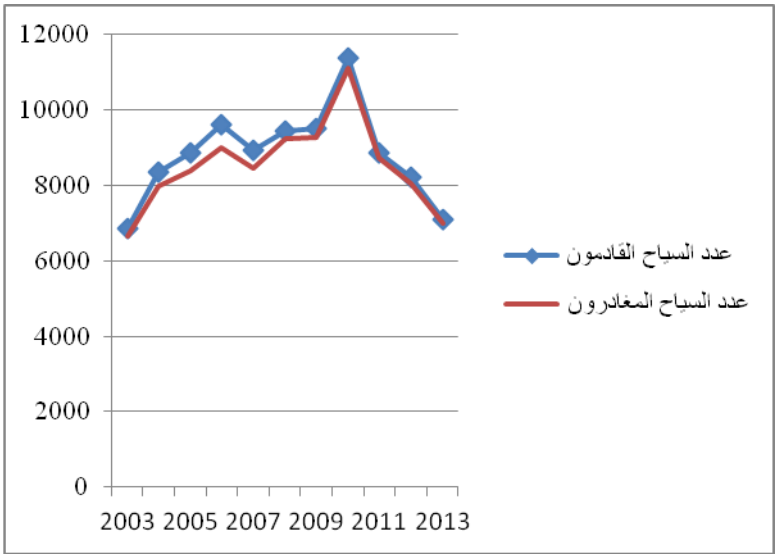

الشكل رقم (2.3): أعداد السياح القادمين والمغادرين (2003- 2013).

المصدر: البنك المركزي الأردني، القطاع الخارجي،أعداد السياح القادمين والمغادرين (2003- 2013).

3-3-2-2 أعداد السياح القادمين حسب الجنسية:

يشهد السوق الأردني إقبالاً متنوعاً من مختلف الجنسيات حول العالم كما هو موضح في الجدول رقم (2.3) وتحتل السوق العربية الصدارة فيما يخص أعداد السياح الوافدين وتختلف هذه النسب تبعاً لأسباب وظروف مختلفة ، إذ شكلت ما نسبتهُ (59%) عام (2006) ويعود هذا الرقم إلى قرب المسافات وأسبابٍ أخرى كزيارة الأهل والأصدقاء بالإضافة إلى التشابه في العادات والتقاليد، وتحتل الدول الأوروبية المركز الثاني من حيث أعداد السياح القادمين إلى الأردن بنسبة (13%) عام (2006) ، أما فيما يخص السوق الأمريكية فكانت في المرتبة الثالثة في تصدير السياحة إلى الأردن حيث زار الأردن (58,33) ألف سائحاً أمريكياً عام (2009)، وتُعتبر السوق الأفريقية السوق الأضعف حيث شكلت نسبة القادمين الأفريقيين إلى الأردن عام (2009) ما نسبتهُ (35%) باستثناء دول شمال أفريقيا والتي تم دمجها مع الدول العربية.

الجدول رقم (2.3):عدد السياح القادمين بالألف سائح حسب مجموعات الدول خلال الفترة (2005- 2013)

مجموعات الدول	عدد السياح								
	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الدول الأفريقية	2,421	3,229	2,766	3,520	1,312	3,143	3,050	3,245	2,592
الدول الأمريكية	28,930	39,343	37,418	63,875	58,330	79,096	46,763	49,184	31,090
دول آسيا والباسيفيك	45,128	40,854	53,713	74,380	57,862	104,512	89,631	111,109	79,816
الدول الأوروبية	234,039	166,210	234,012	335,679	326,986	472,481	256,167	249,808	175,590
الدول العربية	28,269	28,277	31,716	29,220	30,175	48,503	23,960	32,973	18,260

المصدر: وزارة السياحة والآثار، النشرة الإحصائية السياحية ، أعداد مختلفة (2005- 2013).
ملاحظة :عدم توافر بيانات أعداد السياح للمجموعات السياحية حسب مجموعات الدول للأعوام (2003-2004).
في أعداد النشرة الإحصائية السياحية لوزراة السياحة والآثار.

وبهذا فإن جهود الحكومات المتعاقبة في الأردن للنهوض بالقطاع السياحي لم تذهب سدى، إذ تُبيَن النِسب والأرقام نمواً جيدا في السياحة الدولية في الأردن من خلال السياسات الترويجية في القطاعين العام والخاص بالإضافة إلى تطوير المرافق والمواقع السياحية والتي ساهمت بتطوير هذا القطاع.

3-2-3-3 أعداد سياح المبيت وسياح اليوم الواحد:

ينقسم السُياح الوافدون إلى الأردن إلى سُياح اليوم الواحد وسياح المبيت ، إذ يُقرر بعض السُياح خاصةً العرب منهم القيام ببعض الأعمال وزيارة المواقع السياحية بنفس اليوم بالإضافة إلى المجموعات السياحية القادمة من الدول الغربية والتي تقصد الأردن بغرض الحج وزيارة المغطس ومن ثم التوجه مباشرةً لإكمال رحلة الحج في فلسطين ، ومنهم من يقصد الأردن ويرغب في الإقامة فيه لمدة معينة لا تقل عن يومٍ واحدٍ ولاتزيد عن عدة أسابيع ، ومن هنا تم تجميع بيانات تخص أعداد سياح اليوم الواحد وسياح المبيت من وزارة السياحة والآثار الأردنية للأعوام (2005- 2013) وفيما يلي الرسم التالي:

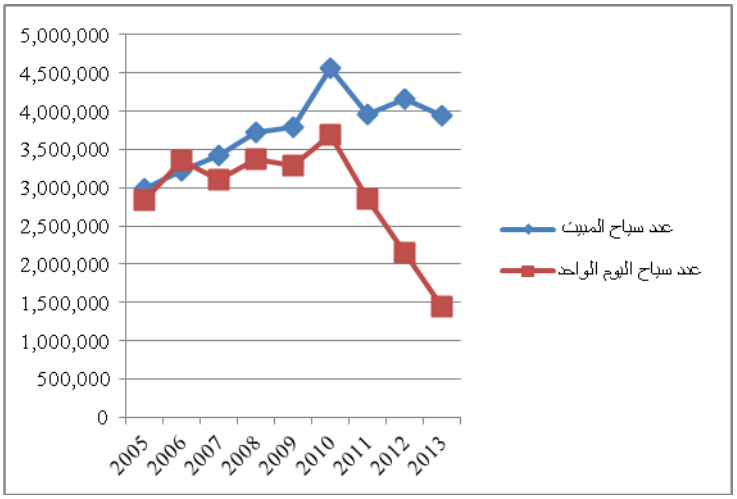

الرسم رقم (3.3): أعداد سياح المبيت وسياح اليوم الواحد للفترة (2005- 2013)

المصدر: وزارة السياحة والآثار الأردنية، النشرة الإحصائية السياحية، أعداد مختلفة (2005- 2013).

ملاحظة :عدم توافر بيانات تخص أعداد سياح المبيت وسياح اليوم الواحد للسنوات (2003- 2004).

يُبيَن الرسم السابق التفاوت بين أعداد سياح المبيت وأعداد سياح اليوم الواحد حيث تصَدر سُياح المبيت المركز الأول ، فأغلب زائري الأردن يفضلون الإقامة لعدة أيام على زيارتهُ ليومٍ واحدٍ فقط . زارَ الأردن خلال السنوات (2005-2013) ما يُقارب (33,784,977) مليون سائح مبيت ، وما يُقارب (26,082,061) مليون سائح ليومٍ واحدٍ فقط . وبالرجوع إلى النشرة الإحصائية الشهرية لوزارة السياحة والآثار الأردنية تبيَن وجود موسمية في أرقام أعداد الوافدين حيث يُعتبر شهر تموز من كل عام شهر الذروة بالنسبة لكلا النوعين من السُياح.

4-2-3-3 الأسـواق السياحية الرئيسة المُصدرة للسياحة في الأردن:

تُعتبر الدول العشر الأكثر تصديراً للسياحة ذات أهمية كبيرة، حيث إن أية تغييرات تطرأ على الطلب السياحي من قبل أسواقها من الممكن أن تؤدي إلى فروق كبيرة في إجمالي عدد زوار الأردن وبالتالي تؤثر سلباً على الإنفاق السياحي، تم تصنيف هذه الدول بالاعتماد على عدد السياح القادمين منها سنوياً والقاصدين الأردن لأغراض سياحية ويوضح الجدول رقم (3.3) أعلى خمس دول عربية تستحوذ على النسبة الأكبر من الطلب السياحي على المنتج السياحي الأردني بالإضافة إلى أعلى خمس دول من باقي دول العالم:

الجدول رقم (3.3): أعداد السياح القادمين إلى الأردن حسب الجنسية خلال الفترة (2003-2013)

الدول العربية (الخمس الأعلى من حيث أعداد القادمين)											
2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	الدول
1,096,934	582,037	1,093,134	1,262,080	1,234,961	1,150,308	1,046,764	1,150,308	1,160,957	722,730	680,546	السعودية
463,736	367,574	522,659	483,597	382,908	364011	361,407	364,011	109,026	70,022	79,179	فلسطين
441,785	367,476	404,504	314,958	293,749	243432	307,875	243,432	889,565	230,645	370,986	العراق
623,707	316,303	1,975,674	2,402,908	2,277,740	2,188,167	2,156,438	2,188,167	2,071,580	1,271,255	1,352,559	سوريا
91,357	97,906	32,942	54,150	40,782	37143	59,328	37,143	28,743	19,183	20,875	ليبيا
باقي دول العالم (الخمس الأعلى من حيث أعداد القادمين)											
174,571	141,424	178,467	200,567	184,040	187,669	176,707	187,669	152,494	103,711	72,857	أمريكا
89,339	69,845	99,797	113,050	87,199	90,248	99,021	90,248	66,698	51,477	34,765	بريطانيا
68,591	54,202	78,821	65,337	36,155	43,331	36,760	43,331	34,325	19,978	18,587	الهند
69,747	47,274	63,297	73,564	60,816	54,595	47,752	54,595	35,391	25,544	20,388	ألمانيا
25,386		27,097	31,899	25,439	25,202	19,578	25,202	4099	11,117	7,956	أستراليا
1,047,773	2,206,830	124,689	154,729	108,862	166,743	100,755	120,780	58,939	47,982	36,351	أخرى

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة الأردنية ، أعداد مختلفة (2003-2013).

ويوضح الجدول السابق تربع سوريا على المركز الأول باعتبارها أول وأهم سوق مصَدر للسياحة في الأردن لغاية عام 2012 خلال الفترة (2003-2011) ، إلى أن انخفض عدد السياح القادمين من سوريا بشكل لافت عام 2011 جراء الأزمة السورية. يلي ذلك السعودية التي جاءت في المركز الثاني من حيث أعداد السياح السعوديين القاصدين الأردن حيث تُعتبر السوق السعودية سوق قوية من حيث تأثيرها على طلب المنتج السياحي الأردني على الرغم من تفاوت أرقام

السُياح السعوديين الوافدين إلى الأردن إلى أنها كانت ومازالت من الأسواق العربية المهمة والمؤثرة بشكل كبير على الطلب السياحي.

أما فيما يخص باقي دول العالم فتبين الأرقام أن الولايات المتحدة الأمريكية أكثر دولة غير عربية ذات أهمية كبرى للأردن إذ وصل عدد القادمين إلى الأردن عام 2013 من الولايات المتحدة الأمريكية (174,571) من إجمالي أعداد القادمين.

3-3-2-5 فترة الإقامة وعدد الليالي السياحية:

تُعتبر فترة الإقامة وعدد الليالي السياحية من المؤشرات السياحية المهمة التي تؤثر بشكل مباشر في زيادة معدل الإنفاق السياحي فالعلاقة طردية بينهم مما يزيد رصيد العملة الأجنبية في البلد المحلي ويساهم في تسويق المنتج السياحي ، فكلما زادت معدل الإقامة وعدد الليالي السياحية كلما زاد معدل الإنفاق اليومي السياحي على كل ما قد يحتاجهُ السائح في رحلته السياحية. وفيما يلي جدول يبين التطور في عدد السياح والليالي السياحية للمجموعات السياحية في الأردن خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (4.3):تطورعدد السياح والليالي السياحية للمجموعات السياحية في الأردن خلال الفترة (2003- 2013)

السنوات	عدد السياح	التغير النسبي	عدد الليالي السياحية	التغير النسبي	معدل الاقامة
2003	145,601	-	647,456	-	4,4
2004	254,145	%7,00	1,275,590	%97,02	4,4
2005	338,787	%33,30	1,538,233	%20,58	4,5
2006	277,913	%18,00	1,160,925	%24,50-	4,2
2007	359,625	%29,40	1,571,657	%35,37	4,4
2008	506,674	%40,88	2,189,317	%39,29	4,3
2009	474,665	%6,30-	2,280,779	%4,18	4,8
2010	707,735	%49,10	3,189,618	% 39,84	4,5
2011	419,571	%40,71-	1,787,694	%43,95 -	4,3
2012	446,319	%6,38	1,891,212	% 5,79	4,5
2013	342,878	%3,11-	1,864,449	%1,40-	4,3

المصدر: وزارة السياحة والآثار الأردنية ، النشرة الإحصائية السياحية ، أعداد مختلفة (2003- 2013).

تُشير الأرقام في الجدول السابق إلى التزايد الملحوظ في أعداد السياح القادمين إلى الأردن، حيث كان عام 2010 العام الأنجح سياحياً من حيث استقبال أعداد السياح وزيادة عدد الليالي السياحية ، في حين شهد عام 2011 تراجعاً كبيراً بنسبة (40,71%) في عدد السُياح القادمين إلى الأردن، واستمر هذا الانخفاض لغاية عام 2013 مما أسفر عنه انخفاض في عدد الليالي السياحية أيضاً ، ويعود هذا إلى الظروف السياسية والأمنية في المنطقة المجاورة.

4-3 التطور في مستوى الخدمات السياحية الأردنية:

تؤدي الخدمات السياحية المُقدمة في البلد المُضيف دوراً مهماً في زيادة القدرة الاستيعابية للقطاع السياحي خاصةً مع تزايد أعداد السياح القادمين على مر السنين ، ولقد أُنشئ لهذه الغاية العديد من المشاريع السياحية في مختلف مناطق المملكة مستفيدة من الثروة السياحية التي تُميز الأردن عن غيره من باقي الدول ، فاتجهت الشركات متعددة الجنسيات إلى الأردن وأقامت أكبر الفنادق العالمية والمنتجعات السياحية وخاصةً في عروس البحر الأحمر "العقبة" وعلى شواطئ أخفض مناطق العالم "البحر الميت"، وأُنشئت العديد من المؤسسات والهيئات الحكومية والتي تهدف إلى تقديم الإعفاءات والتسهيلات وخاصةً في المجالات الاستثمارية مما سهل عملية ترويج المنتج السياحي الأردني، إذ ساهم ذلك بالنهوض في مستوى الخدمات السياحية المُقدمة في الأردن ، فأصبح الأردن بذلك وجهة استثمارية مهمة تنجذب إليها رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية والعربية وخاصةً في مجال الاستثمارات السياحية.

1-4-3 مكان الإقامة:

يُعتبر مكان الإقامة من أبرز الأولويات التي تشغل بال العديد من السُياح عند القيام بجولة سياحية ، حيث تُعتبر مكان الإقامة أولوية السائح الأولى عند القيام بجولة سياحية إذ يتوجب عليه تحديد مكان إقامته بما يتوائم مع الظروف الخاصة بكل سائح ، لذلك تم إنشاء العديد من الفنادق السياحية في مختلف أرجاء المملكة واختلفت هذه الفنادق من حيث التصنيف والأسعار لتُناسب جميع الفئات السياحية ، إضافةً الى إنشاء المشاريع السياحية المختلفة والتي تخدم السائح أثناء فترة إقامتهُ مما جعل الأردن يتميز بقدرتهِ على تقديم أفضل الخدمات السياحية ويتضح من خلال الجدول التالي مدى تطور الخدمات السياحية من فنادق ومطاعم سياحية وشركات سياحية خلال فترة الدراسة (2003-2013):

الجدول رقم (5.3): تطـور الخدمـات السياحيـــة خـلال الأعـوام (2003- 2013)

السنة	عدد الفنادق	عدد الغرف	عدد العاملين	مكاتب سياحة وسفر	المطاعم السياحية	شركات النقل السياحي	متاجر التحف الشرقية
2003	458	19698	10499	426	374	4	211
2004	463	19945	10708	466	448	4	185
2005	468	20827	12884	431	525	4	236
2006	476	21609	13450	441	602	4	274
2007	470	21857	13193	536	675	6	283
2008	472	22671	13994	619	682	7	294
2009	482	22880	14338	651	773	7	309
2010	487	24009	15080	727	802	8	304
2011	491	24147	15055	799	799	8	316
2012	497	24703	15419	798	907	8	451
2013	519	26370	18307	806	963	8	368

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، أعداد مختلفة (2003-2013).

يبيـن الجدول رقم (5.3) الإقبـال الكبير علـى الاستثمار فـي المشـاريع السياحية من خـلال إنشـاء الفنـادق والمكاتـب والمطـاعم السياحية والتـي لهـا دور كبيـر وفعَـــال فـي تعزيـز القدرة التنافســية لهذا القطاع ، إذ يُلاحظ ازدياد أعداد الفنادق من 458 فندقا عام 2003 إلى 519 فندقاً عام 2013 بمـا يسـاوي واحداً وستين فندقاً تم إنشاؤهُ خلال فترة الدراسة وهذا رقم لا بـأس بـه خاصـةً مـع التكـاليف الباهظـة التـي يتطلبها إنشاء الفندق الواحد ، وتصل القُدرة الاستيعابية لهذه الفنـادق علـى تـأمين مـا يقـارب 716,248 ألـف غرفة فندقية خلال فترة الدراسة ، إضـافةً إلـى ذلك فـإن مكاتـب السياحة والسفر لهـا دور كبيـر فـي تقديم أفضـل الخـدمات السياحية بأسـعار وعـروض مختلفـة تناسـب الجميـع ، فتنـامى الاهتمـام بإنشـاء المكاتـب السياحية إذ تم إنشاء ما يقارب 380 مكتبا سياحيا في الأردن ممـا يـدل علـى التطـور والإقبـال الشـديد علـى هذه المكاتب ، ولقد شهد الاستثمار في المطاعم السياحية فـي الأردن ارتفاعـاً ملحوظـاً فـي الآونـة الأخيـرة لتصـبح أحـد أهم مراكـز الجـذب السياحي والقـادرة علـى تعزيـز النمـو الاقتصـادي والقطـاع السياحي فـي الأردن، حيث وصل حجم الاستثمار فيهـا إلـى أكثـر مـن 1.5 بليـون دولار بإنشـاء مـا يُقـارب 589 مطعمـاً سياحياً ، كما أن هنـاك العديـد مـن المشـاريع والاستثمارات التـي ستدخل حيز التنفيذ خـلال الفتـرة المقبلـة سواء علـى شكل فنادق أم مراكز مؤتمرات أم مدن تسلية وترفيه في كل من مدينـة عمـان والعقبـة والبحـر الميت، الأمر الذي يعزز أهمية القطاع للاقتصاد الأردني.

5-3 السياحة والقوى العاملة الأردنية:

استطاع أن يوفر القطاع السياحي الأردني ما يُقارب 42 ألف فرصة عمل مباشرة و130 ألف فرصة عمل غير مباشرة مما يشير إلى استفادة أكثر من 800 ألف مواطن من العوائد الاقتصادية السياحية الأردنية ، وتسعى المملكة من خلال الخطط الحالية والمستقبلية إلى زيادة عدد فرص العمل المُتاحة في هذا القطاع إلى 51 ألف فرصة ، وخلق أكثر من 300 ألف وظيفة جديدة مباشرة وغير مباشرة في القطاعات المكملة لهذا القطاع ، وقد انعكس في الآونة الأخيرة النمو في القطاع السياحي على التعليم ، إذ تم إضافة مساق "التوجيهي الفندقي" ، حيث استطاع طلاب الثانوية العامة الالتحاق بالمساق ، وتم إنشاء الكليات التي تعمل على تأهيل اليد العاملة الأردنية في المجال الفندقي والسياحي مثل كلية الأردن الجامعية التطبيقية (هيئة تنشيط السياحة الأردنية).

يتميز القطاع السياحي بقدرته على استيعاب العديد من الأيدي العاملة فهو قطاع كثيف عمالياً وتنقسم فرص العمل المتولدة من هذا القطاع إلى ثلاث أقسام: (أبو رمان والراوي، 2009).

1. العمالة المباشرة: ويُقصد بها العاملون في الأنشطة والخدمات السياحية من فنادق ومكاتب سياحية فهي جمعيها وظائف مباشرة متولدة من الاستثمار المباشر في القطاع السياحي.
2. العمالة غير المباشرة: وهم العاملون في القطاعات والأنشطة المرتبطة بشكلٍ أو بآخر في القطاع السياحي مثل الصناعة والزراعة.
3. العمالة المُحفزة: وهي العمالة المتولدة في الاقتصاد نتيجة زيادة الإنفاق السياحي (الطعامنة،2001).

يُشكل موضوع العمل والبطالة أحد أهم أولويات الدول النامية لهذا ينصب اهتمام هذه الدول على تنمية القطاع السياحي فهو إضافةً لقدرته على توفير العملة الصعبة والنهوض بالاقتصاد الوطني فهو بلا شك قادر على تشغيل وتأمين العديد من الوظائف المباشرة وغير المباشرة لأبناء البلد، ويوضح الجدول التالي أعداد العاملين في مختلف الأنشطة السياحية خلال الأعوام (2003-2013):

الجدول رقم (6.3): أعداد العاملين في مختلف الأنشطة السياحية خلال الأعوام (2003-2013)

البند	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الفنادق	10,499	10,708	12,884	13,450	13,193	13,994	14,690	15,080	15,174	15,419	18,307
مكاتب السياحة والسفر	2,621	2,826	2,774	2,309	3,408	3,680	3,981	4,351	4,582	4,719	4,783
المطاعم السياحية	6,367	6,719	9,950	10,720	13,472	15,498	16,517	17,345	16,855	18,439	19,512
مكاتب تأجير السيارات	928	1,287	1,357	1,289	1,417	1,500	1,520	1,520	1,489	1,489	1,476
متاجر التحف الشرقية	296	310	385	530	550	732	772	791	814	870	940
الأدلاء السياحيون	547	601	672	646	686	803	855	988	1,140	1,181	1,200
مرافقو الرواحل	353	493	613	613	613	713	713	713	713	713	713
شركات النقل السياحي	499	483	620	758	951	881	879	939	939	939	1,047
مراكز الغوص	-	28	32	43	45	45	45	48	48	48	48
الرياضة المائية	-	89	97	111	120	120	120	125	125	125	125
المجموع	**22,110**	**23,544**	**29,384**	**31,063**	**34,455**	**37,966**	**40,092**	**41,900**	**41,879**	**43,942**	**48,151**

المصدر: وزارة السياحة والآثار الأردنية، النشرة الإحصائية السياحية، أعداد مختلفة (2003-2013).

تستحوذ المطاعم السياحية على النسبة الأكبر من القوى الأردنية العاملة ، حيث ارتفعت من 6367 ألف عامل إلى 19217 ألف عامل ، ويليها الفنادق التي ارتفعت بنسبة (26%) خلال الأعوام (2009-2013)، وتوفر المكاتب السياحية فرص عمل لا بأس بها للعديد من الأيدي العاملة ، إذ قدمت ما يُقارب 4494 فرصة عمل عام 2014 ، يلي ذلك شركات تأجير السيارات والنقل السياحي حيث قدمت شركات تأجير السيارات حوالي 1476 فرصة عمل ، بينما استطاعت شركات النقل السياحي أن تقدم ما يقارب 1047 فرصة عمل خلال العام الماضي.

6-3 الميزان السياحي:

إن الإنفاق السياحي هو إجمالي إنفاق الزائر الاستهلاكي خلال رحلته السياحية في البلد المُزار لأغراض الإقامة والطعام والشراب والتنقل ، وهو عنصر محوري في ميزان المدفوعات الدولي حيث يشكل إنفاق السُياح في الخارج رصيداً مديناً للبلد المعني (سياحة خارجية) في حين يشكل إنفاق السياح الزائرين للبلد رصيداً دائناً (سياحة وافدة). وينقسم الإنفاق السياحي إلى:

- إنفاق السياحة الوافدة : هو الإنفاق الناتج عن الزوار الوافدين الذين يسافرون إلى الأردن وهو بمثابة دخل سياحي للبلد المعني.
- إنفاق السياحة الصادرة : هو الإنفاق الناتج عن إنفاق المسافرين من الأردن إلى الخارج.
- إنفاق السياحة المحلية : وهو الإنفاق الناتج مباشرةً من المقيمين في الأردن والذين يقصدون وجهات سياحية داخلية.

يُقصد بالميزان السياحي الفرق بين الدخل السياحي المتأتي من إنفاق السياح الأجانب داخل المملكة وبين ما ينفقهُ السياح الأردنيون في الخارج ، وهو بمثابة المؤشر الاقتصادي للقطاع السياحي وتدل الإشارة الموجبة للميزان السياحي على تحسن الاقتصاد الوطني. وفيما يلي جدول يوضح مستويات الدخل والإنفاق السياحي في الأردن خلال الأعوام (2003- 2013) ومدى التغيَر في الميزان السياحي الأردني خلال ذات الأعوام.

الجدول رقم (7.3): ميزان السياحة الأردني خلال الفترة (2003- 2013) بالمليون دينار

السنة	الدخل السياحي (انفاق السياحة الوافدة بالمليون دينار)	Δ%	الانفاق السياحي (انفاق السياحة الصادرة بالمليون دينار)	Δ%	الناتج المحلي الاجمالي بسعر الاساس الثابت	الميزان السياحي	النمو في الميزان السياحي
2003	752,6	-	320,4	-	5476,5	432,2	%32,3
2004	943,0	%25,30	371,4	%15,90	5952,5	571,6	%6,2
2005	1021,6	%8,30	414,8	%11,70	6404,2	606,8	%42,8
2006	1460,8	%43,00%	594,4	%43,30	6919,597	866,4	%16,9
2007	1638,3	%12,10%	625,5	%5,20	7419,862	1012,8	% 36,.1
2008	2088,9	%27,50%	710,3	%13,50	7914,367	1378,6	%-5,0
2009	2067,0	%-1,00	757,5	%6,70	8083,357	1309,5	%17,2
2010	2545,2	%23,10	1010,5	33,40%	8358,172	1534,7	%-14,9
2011	2129,7	%-16,30	823,9	%-18,50	8635,169	1305,8	%58,7
2012	2883,6	%35,40	811,9	%-1,50	8854,61	2071,7	%3,5
2013	2923,5	%1,40	778,3	%-4,1	9098,5	2145,2	%32,3

المصدر: البنك المركزي الأردني، نشرة إحصائية شهرية،أعداد مختلفة (2003-2013).

(%*) تم احتساب النسب من قبل الباحثة.

بلغ متوسط النمو في الدخل السياحي خلال فترة الدراسة (15%) ما يشير إلى معدل نمو جيد نسبياً ، ووصل الدخل السياحي ذروته عام 2013 إذ حقق (2923.5) مليون دينار أردني بفائض مقداره (3.5%) مليون دينار، ويرجح السبب إلى تزايد أعداد السياح القادمين إلى الأردن ما يعمل على زيادة إنفاقهم داخل حدود المملكة. وفيما يخص الإنفاق السياحي (إنفاق السياحة الصادرة) فلقد شهد تحسناً ملحوظاً خلال فترة الدراسة ما يؤكد على رغبة العديد من المواطنين الأردنيين في السفر إلى الخارج على السياحة المحلية التي تراجعت في الآونة الأخيرة خاصةً مع ارتفاع تكلفتها وقيام العديد من المكاتب السياحية بتقديم عروض سياحية خارجية بأسعار مقبولة نسبياً ، علماً بأن معدل النمو في الإنفاق السياحي بلغ خلال السنوات الأخيرة من الدراسة (8%) ، واستعانت الباحثة أيضاً برسوم توضيحية تُبيَن التقلبات في مستويات الإنفاق والدخل السياحي خلال الأعوام (2003- 2013):

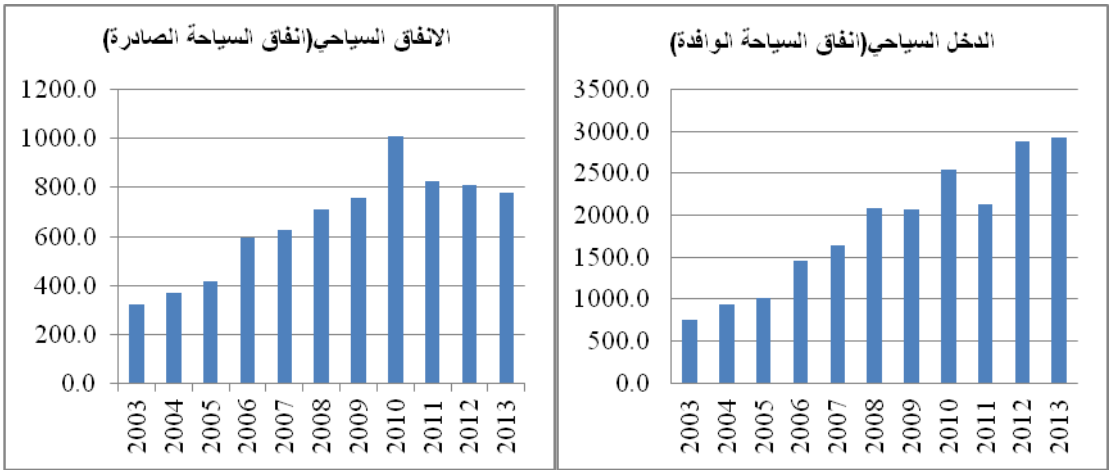

الشكل رقم (4.3) : رسوم توضيحية لمستويات الإنفاق والدخل السياحي خلال السنوات (2003 - 2013).

المصدر : من إعداد الباحثة، استناداً لأعداد مختلفة من النشرة الإحصائية السياحية الصادرة عن البنك المركزي الأردني (2003-2013).

توضح الرسومات معدل التغير في الدخل السياحي (إنفاق السياحة الوافدة) والإنفاق السياحي (إنفاق السياحة الصادرة) حيث شهدت السنوات السابقة تحسناً ملحوظاً في مستويات الدخل السياحي (إنفاق السياحة الوافدة) كنتيجة مباشرة لازدياد أعداد السياح الوافدين إلى الأردن وزيادة إنفاقهم ، مما يحقق نمواً في الميزان السياحي باستثناء عامي (2009 و2011) جراء الظروف المحيطة بالأردن.

7.3 مساهمة السياحة الدولية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأردن:

إن للسياحة دوراً فعالاً في الاقتصاد ، إذ أصبحت السياحة أكبر قطاع مُساهم في الناتج المحلي العالمي ومن المؤكد أن تساهم بشكل كبير في نمو الاقتصاد الوطني أيضاً، إذ ساهمت السياحة بنسبة (23.6%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الأردني خلال سنوات الدراسة مما يُدَعم مسيرة التنمية الاقتصادية بحيث يساهم النشاط السياحي بتوليد إيرادات مباشرة للدولة عن طريق الرسوم المستوفاة من زيارة المواقع السياحية ، رسوم التأشيرات، ضريبة المغادرة ، وضريبة الدخل والمبيعات على المنشآت السياحية من فنادق ومطاعم سياحية.

ويظهر الجدول التالي نسبة مساهمة الدخل السياحي والإنفاق السياحي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (2003-2013):

الجدول رقم (8.3):مساهمة الدخل السياحي والإنفاق السياحي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفترة(2003-2013)

السنة	الدخل السياحي بالمليون دينار(إنفاق السياحة الوافدة)	Δ%	الإنفاق السياحي بالمليون دينار(إنفاق السياحة الصادرة)	Δ%	الناتج المحلي الإجمالي بسعر الأساس الثابت	(*%) نسبة صافي الدخل السياحي الحقيقي إلى الناتج المحلي الإجمالي	(*%) نسبة الإنفاق السياحي إلى الناتج المحلي الإجمالي
2003	752,6	-	320,4	-	5476.5	%13,7	%5,9
2004	943	%25,30	371,4	%15,90	5952.5	%15,8	%15,8
2005	1022	%8,30	4148	%11,70	6404.2	%16,0	%16,0
2006	1461	%43,00	594,4	%43,30	6919.597	%21,1	%21,1
2007	1638	%12,10	625,5	%5,20	7419.862	%22,1	%22,1
2008	2089	%27,50	710,3	%13,50	7914.367	%26,4	%26,4
2009	2067	%1,0-	757,5	%6,70	8083.357	%25,6	%25,6
2010	2545	%23,10	1010,5	%33,40	8358.172	%30,5	%30,5
2011	2130	%16,30-	823,9	%18,50	8635.169	%24,7	%24,7
2012	2884	% 35,4	811,9	% 1,5-	8854.61	%32,6	%32,6
2013	2924	%1,4	778,3	% 4,10-	9098.5	%32,1	%32,1

المصدر: البنك المركزي الأردني لبيانات الناتج المحلي الإجمالي للسنوات (2003-2013).

وزارة السياحة والآثار الأردنية لبيانات الدخل والإنفاق السياحي للسنوات (2003-2013).

(%*) تم حساب النسب من قبل الباحثة.

سُجلت أدنى نسبة مساهمة للدخل السياحي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2003 بنسبة (13.7%) لترتفع في العـــام الذي يليه إلى (15.8%) ، واستمرت في في الإرتفاع لغاية عام (2008)، ولكن سرعان ما انخفض مستوى مساهمة الدخل السياحي في الناتج عام (2009) ويعود هذا بسبب انخفاض عدد السُياح القادمين إلى الأردن آنذاك، في حين بلغ متوسط مساهمة الدخل السياحي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال فترة الدراسة (26.1%) وهي مساهمة جيدة نسبياً للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي خلال العشر سنوات السابقة.

3-8 مساهمة السياحة الدولية في ميزان المدفوعات الأردني:

إن الأثر السياحي على ميزان المدفوعات يقيس الأهمية الاقتصادية لهذ القطاع ، ويُعرَف ميزان المدفوعات على أنه سجل يدون فيه كل المبادلات والمعاملات التجارية بين المُقيمين في البلد وغير المقيمين ، ويعتمد طريقة القيد المزدوج. ويحتوي ميزان المدفوعات على حسابين:

- حساب رأس المال : ويشمل هذا الحساب على جميع المعاملات الدولية فهناك رأس المال طويل الأجل ورأس المال قصير الأجل.
- الحساب الجاري : يضم هذا الحساب جميع السلع المصدرة والمستوردة والخدمات بالإضافة إلى التحويلات.

ولأن النشاط السياحي قطاع خدمي بالدرجة الأولى فمن خلال هذا النشاط تُقَدم خدمات الإيواء الفندقي والنقل والطعام والإرشاد السياحي وكافة هذا المبادلات تتم بالعملات الأجنبية والتي تعزز ميزان المدفوعات الأردني . وتصَنف المدفوعات من قبل السُياح الأجانب على أنها مقبوضات وتُسجل في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات ، فهذا الإنفاق هو بمثابة صادرات غير منظورة للخدمات السياحية . أما إنفاق السياح الأردنيين في الخارج فيُسَجل في الجانب المدين من الميزان وتعتبر واردات غير منظورة . ويُحسب الميزان السياحي من خلال الفرق بين المدفوعات والمقبوضات السياحية، يبين الجدول التالي مدى مساهمة النشاط السياحي في ميزان المدفوعات الأردني.

الجدول رقم (9.3): مساهمة النشاط السياحي في ميزان المدفوعات الأردني

السنة	المقبوضات السياحية			المدفوعات السياحية			ميزان السياحة	عجز الميزان التجاري بالمليون دينار	نسبة الميزان السياحي إلى العجز التجاري %
	إجمالي المقبوضات	المقبوضات السياحية	نسبة المقبوضات السياحية إلى إجمالي المقبوضات	إجمالي المدفوعات	المدفوعات السياحية	نسبة المدفوعات السياحة إلى إجمالي المدفوعات			
2003	4112	752,6	18,3	1846,9	320,4	17,3	432,2	1415,3	30,5
2004	4455,6	942,8	21,1	2032,8	371,4	18,2	571,4	2395,1	23,8
2005	4363,7	1021,4	23,4	2418	414,9	17,1	606,5	3556,3	17
2006	5188,6	1460,8	28,1	2827,7	593,4	20,9	867,4	3584,7	24,2
2007	6059,9	1638,3	27	3523,7	625,8	17,7	1012,5	4574,2	22,1
2008	7472,3	2088,5	28	3833,1	712,3	18,5	1376,2	5084,4	27
2009	7224,7	2066,8	28,6	3574,9	755,4	21,1	1311,4	4448,8	29,4
2010	7619,3	2545,3	31,8	3828,9	1016,3	26,5	1406,9	6060	23,1
2011	8387,6	2431,5	28,9	4224,7	824	19,5	1305,8	6261,7	20,8
2012	8582,5	2883,6	33,5	4441,2	811,9	18,2	2071,7	7486,6	27,6
2013	10153,6	2923	28,7	4394,6	768,3	17,4	2145,2	8143,6	26,3
المعدل	7361,98		29,74	3694,65		21,24	1310,72		27,18

المصدر: البنك المركزي الأردني ، بيانات إحصائية سنوية ، أعداد مختلفة لبيانات الفتـــرة (2003-2005).

البنك المركزي الأردني ، النشرة الإحصائية الشهرية للسنوات (2006-2013).

(%*) تم احتساب النسب من قبل الباحثة.

ساهـم الميـزان السياحي بتغطيـة بما يقارب (27.18 %) مـن عجـز الميـــزان التجـاري الأردنـــي خـلال الأعـــوام (2003 -2013)، وكـانـت النسبـة الأعلـى مـن نصيـب عـام 2003 إذ بلغـــت آنذاك (30.5%) ، واستمر في الحفاظ على نسب مقاربـة تقريبـاً مـع القليل من الانخفاض ويعود هذا إما لانخفاض الدخل السياحي أو ارتفاع المديونية أو ارتفاع عجز الميزان التجاري الأردني، تُعتبر السياحة عاملاً مهماً ومساهماً فعَالاً في نمو الاقتصاد الأردني حيث ساهمت خلال فترة الدراسة (2003-2013) بما يلي:

- (23.6%) إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- (29.74%) من إجمالي المقبوضات في ميزان المدفوعات.
- (27.18%) من إجمالي تغطية العجز التجاري (وهذا يضـع السياحة فـي المركز الثالث من حيث الأهمية بعد الصادرات السلعية وتحويلات العاملين في الخارج).

3-9 المعوقات السياحية التي تواجه الأردن:

تواجه الأردن عدد من المعوقات والتي تقف عائقاً أمام تطورها والنهوض بهذا القطاع بشكل كبير ومن أهم هذه المعوقات:

1. الأوضاع الاقتصادية في الأردن : إذ يُسيطر الفقر والبطالة على فئات كبيرة من المجتمع الأردني مما يحول دون تطور السياحة الداخلية منها والخارجية.
2. الأوضاع السياسية والأمنية في منطقة الشرق الأوسط : إذ يقع الأردن في قلب الشرق الأوسط وحدوده مع دول تشهد حالياً صراعات وحروب أهلية وانقلابات عسكرية فأُعتُبر هذا العامل من أهم العوامل التي جعلت من الصعب المضي قدماً في هذ القطاع.
3. ضعف البنية التحتية: لا شك أن الأردن بحاجة إلى تقديم المزيد والأفضل خاصة فيما يتعلق في الطرق وشبكات الصرف الصحي إضافةً إلى شح المصادر المائية.
4. ضعف حجم المؤسسات السياحية : على الرغم من إنشاء العديد من المطاعم والفنادق والمنتجعات السياحية إلا أنها تُصنف كمؤسسات صغيرة نسبياً إذا ما قورنت بغيرها من المؤسسات السياحية العالمية (أبورمان والراوي، 2009).
5. البطؤ في إدخال الاستراتيجات والتكنولوجيا الحديثة في الوصول للأسواق والمنتج السياحي في الأردن حيث تُعتبر وسائل الاتصال الحديثة والتسويق الرقمي والمعلوماتية حجر الأساس للقطاع السياحي وخاصة في عصرنا الحالي (الاستراتيجية الوطنية للسياحة2011-2015).
6. ضعف الشراكة والتعاون بين القطاعين العام والخاص في المجال السياحي الأردني**:** إذ لا بد من وضع الاستراتيجيات الوطنية وتنفيذها على أكمل وجه بما يخدم قطاع الأعمال السياحية ويُفجر الطاقة الكامنة والخامدة للقطاع السياحي الخاص بوصفه المُحرك الأكبر لنمو القطاع السياحي.
7. الاعتماد الكبير على المواسم السياحية التقليدية : إذ لا بد من وضع استراتيجية ترويجية سياحية تشمل العام بأكمله مما سيُدعم عملية النمو الاقتصادي ويُساهم في تحقيق الأهداف المرجوة**.**

10-3 خلاصة الوضع السياحي والآفاق المستقبلية:

حقق القطاع السياحي تقدماً ملحوظاً خلال فترة الدراسة، وشـــهدت الفترة ما بين عام (2003 و2009) طفرة في إنشاء الفنادق والمطاعم السياحية وخاصةً الأجنبية منها مما زاد من رصيد العملة الأجنبية في الأردن. ورغم هذا إلا أن الأردن لم يرتقِ إلى مثيلاته من الدول المجاورة كلبنان وتركيا، يلي ذلك تدهور أصاب هذا القطاع كنتيجة منطقية لثورات الربيع العربي في الدول المجاورة و للأسباب السياسية والأمنية في المنطقة المجاورة، فكان لا بد من وضع الخطط والاستراتيجيات الوطنية لرفع المستوى العام لهذا القطاع ومدى مساهمته في الاقتصاد الوطني.

وقد بدأ العمل على ذلك منذ وُضعت أول استراتيجية وطنية للسياحة عام (2004-2010) من قبل وزارة السياحة والآثار الأردنية، حيث ساهمت نوعاً ما بتعزيز مكانة الأردن السياحية، فأصبح مقصداً سياحيا مهما للعديد من السياح حول العالم، إذ تم تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتم العمل على ترويج القطاع وتطوير المنتج السياحي الأردني وعقد دورات وورشات تدريبية للموارد البشرية للعمل في هذا المجال، فاستطاع أن يساهم هذا القطاع بما يزيد عن (12.4%) من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2010، أما فيما يتعلق بالمستقبل السياحي الأردني فقد رسمت وزارة السياحية والآثار الأردنية الطريق الواضح لضمان مستقبل سياحي أردني مشرق من خلال إعداد استراتيجية وطنية للسياحة للأعوام (2011- 2015) تجعل الأردن أكثر تميزاً وتنافساً بهذا القطاع إذ تسعى لتحقيق عدة أهداف كان من أهمها زيادة الترويج السياحي وزيادة إجمالي أعداد السياح القادمين إلى الأردن ليصل إلى 94 مليون سائح مما يزيد الدخل السياحي إلى 4.6 مليار دينار أردني، ونمو الدخل المتأتي من السياحة المحلية بنسبة (30%)، بالإضافة إلى توفير ما يقارب 25 ألف وظيفة في هذا القطاع مما يحد من مشكلة البطالة من خلال تنويع المنتجات السياحية الأردنية ليكون الأردن قادراً على الوفاء بوعده لزواره بتوفير تجربة سياحية لا تُنسى (وزارة السياحة والآثار الأردنية).

الفصل الرابع

التحليل القياسي لأثر الإنفاق السياحي على أبرز المتغيرات الاقتصادية الكلية

1-4 مقدمة:

تهدف الدراسة إلى تحليل طبيعة العلاقة بين الإنفاق السياحي وأبرز المتغيرات الاقتصادية الكلية في الأردن بالاعتماد على طريقة تحليل السلاسل الزمنية ، وبهذا جاء هذا الفصل ليستعرض متغيرات الدراسة ومنهجيتها ومصادر جمع البيانات مروراً بأساليب التحليل القياسي المتبعة ، ومما لا شك فيه أن هذا الفصل يهدف إلى تحليل نتائج التقديرات القياسية من خلال اختبار فرضيات الدراسة والحكم عليها.

2-4 منهجية الدراسة:

1-2-4 متغيرات الدراسة:

تم الاستعانة بمتغيرات اقتصادية كلية بما يتوافق والأهداف المرجوة من جهة والنظرية الاقتصادية من جهةٍ أخرى، وبالرجوع إلى الدراسات السابقة فإن أبرز المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في التحليل هي:

1. **الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Real -GDP):**

يُعتبر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مؤشراً يرصد معدلات النمو الحقيقي في بلد ما حيث يمثل إجمالي القيمة المضافة المتحققة من قبل كافة الأطراف المنتجة والمقيمة في الاقتصاد سواء أكانت على شكل سلع أم خدمات باستثناء الضرائب والمعونات. وتعتمد الدراسة القيم بالدينار الأردني (العملة الأردنية) كمؤشر لقيم الناتج المحلي الإجمالي بالرجوع إلى أسعار سنة الأساس، الشكل رقم (1.4) يظهر سلوك البيانات الربعية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأردن خلال الفترة (2003-2013):

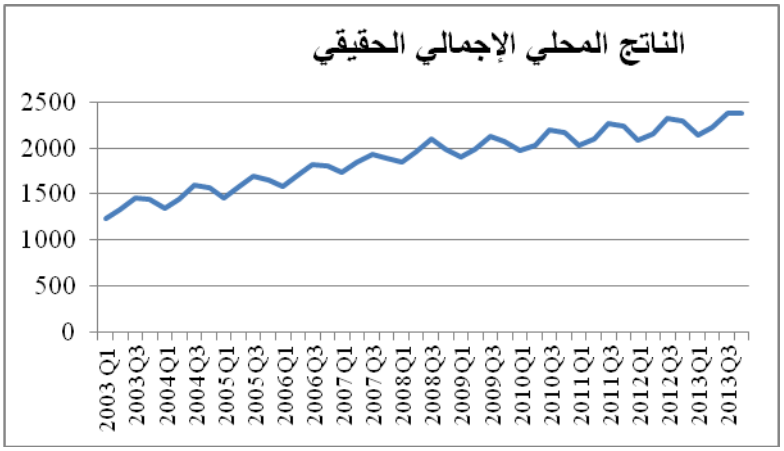

الشكل رقم (1.4): الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بشكل ربعي خلال الفترة (2003-2013)

2. سعر الصرف الحقيقي الفعال ((Real Effective Exchange Rate(REX)):

يعكس هذا المؤشر البعد الاقتصادي لقدرة الدولة على التنافس في الأسواق العالمية إذ تنخفض مقدرة السوق المحلي على التنافسية مع ارتفاع سعر الصرف الحقيقي وتزيد القدرة التنافسية الخارجية للاقتصاد مع انخفاضه ، تستخدم طريقة ترجيح سعر الصرف للعملة الوطنية المستخدمة في التجارة الخارجية لأهم الشركاء التجاريين ومن خلال هذه المعادلة يتم احتسابه (Thapa, 2002):

REX=w (i)*rer (i)…… (1)

REX: سعر الصرف الحقيقي الفعال.

W (I): وزن تجارة الأردن مع الدولة i.

rer (i): سعر الصرف الحقيقي للعملة الأردنية مقابل العملة الأجنبية i.

علماً بأن:

REX=E.p/p*

E: سعر الصرف الاسمي للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي.

P: الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في الأردن.

P*: الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في أمريكا.

ويظهر الشكل رقم (2.4) سلوك البيانات الربعية لسعر الصرف الحقيقي الفعَال خلال فترة الدراسة:

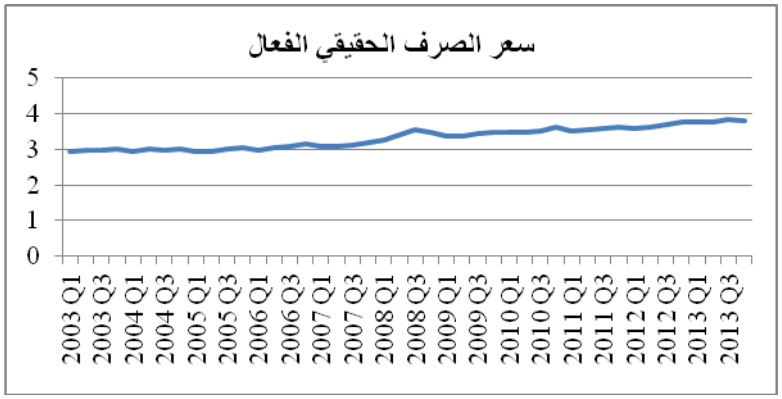

الشكل رقم (2.4) : سعر الصرف الحقيقي الفعال بشكل ربعي في الأردن خلال الفترة (2003- 2013).

المصدر: صندوق النقد الدولي، بيانات الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الولايات المتحدة الأمريكية / البنك المركزي الأردني ، بيانات الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأردن وبيانات سعر الصرف الاسمي.

3. التضخم Inflation:

تستخدم الدراسة التضخم تعبيراً عن المستوى العام للأسعار، حيث إن الأسعار تلعب عاملاً مِحورياً في الطلب العالمي على المنتج السياحي الأردني، ولم يصل الاقتصاديون إلى اتفاق موحد حول تعريف التضخم فهو مصطلح اقتصادي شائع يعبر عن الارتفاع المفرط في الأسعار أو التضخم النقدي من حيث الأجور والأرباح بالإضافة إلى اتباع بعض السياسات النقدية كالإفراط في إصدار العملة مما ينتج عنه تضخم في خلق الأرصدة النقدية ، ولكن تعتمد هذه الدراسة التعريف الشائع للتضخم ألا وهو الارتفاع الكبير في الأسعار، وتعتمد الدراسة قيم التضخم بالاعتماد على أسعار سنة الأساس 2000.

4. الإنفاق السياحي Tourism Expenditure:

وهو إجمالـــي ما ينفقهُ السائحون على مشترياتهم من طعام وشراب وإقامة وتنقل داخل حدود الدولة المضيفة ،ويعتبر الإنفاق السياحي داخل حدود الدولة المضيفة بمثابة دخل سياحي لها إستعانت الدراسة ببيانات إنفاق السياحة الوافدة من وزارة السياحة والآثار و المعبرة عن إنفاق السياحة الدولية بشكل عام .

5. الميزان التجاري (Trade Balance -TB):

يُمثل الميـــزان التجـــاري الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات من السلـــع والخدمـــات ، ويتمتع الميزان التجاري بفائض عندما تتجاوز قيمة الصادرات قيمة الواردات ، في حين أن زيادة قيمة الواردات عن قيمة الصادرات ستؤدي إلى عجز في الميزان التجاري ، يصل الميزان التجاري إلى حالة التوازن عندما تتساوى قيمة الصادرات مع قيمة الواردات.

4-2-2 نموذج الدراسة:

سعياً لتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدراسة وتحديد طبيعة العلاقة بين متغيراتها تستخدم الدراسة مجموعة من التقديرات القياسية لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة، وتمت صياغة ثلاثة نماذج قياسية لقياس أثر الإنفاق السياحي على المتغيرات الاقتصادية الكلية كما يلي:

النموذج القياسي الأول " نموذج التضخم":

$LP_t=B_0+B_1LY_t+B_2LTE_t+U_t$…… (2)

P : معدل التضخم.

B_o : قيمة الثابت (المقطع) Intercept.

Bi : معلمات النموذج المجهولة، حيث إن (i=1, 2).

LY_t : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي باللوغاريتم الطبيعي.

LTE_t : الإنفاق السياحي باللوغاريتم الطبيعي.

U_t : حد الخطأ.

النموذج القياسي الثاني " نموذج الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي":

$LY_t=B_0+B_1LTE_t+B_2\ TB_t+U_t$…… (3)

LY_t: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي باللوغاريتم الطبيعي.

B_o : قيمة الثابت (المقطع) Intercept.

Bi : معلمات النموذج المجهولة، حيث إن (i =1, 2).

LTE_t : الإنفاق السياحي باللوغاريتم الطبيعي.

TB_t : الميزان التجاري.

U_t : حد الخطأ.

النموذج القياسي الثالث " نموذج سعر الصرف الحقيقي الفعال":

$REX_t=B_O+B_1LTE_t+B_2LY_t+U_t$ …….. (4)

REX_t: سعر الصرف الحقيقي الفعَال.

B_0 : قيمة الثابت (المقطع) Intercept.

Bi : معلمات النموذج المجهولة، حيث إن (i=1, 2).

LTE_t : الإنفاق السياحي باللوغاريتم الطبيعي.

LY_t : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي باللوغاريتم الطبيعي.

U_t: حد الخطأ.

3-2-4 مصادر جمع البيانات:

تعتمد الدراسة على السلاســـل الزمنية الربعية للفترة الممتدة من عام 2003 إلى عام 2013، حيث شهدت هذه الفترة مراحل رخاء وانكماش اقتصادي يعود للأحداث السياسية والاقتصادية في المنطقة المجاورة والتي أثرت بشكل واضح على الاقتصاد الأردني ، في حين حصلت الدراسة على بيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وبيانات التضخم والميزان التجاري وسعر الصرف الاسمي من التقارير السنوية للبنك المركزي الأردني ، أما البيانات الخاصة بسعر الصرف الحقيقي الفعّال فقد تم الاعتماد على بيانات صادرة عن البنك الدولي لاحتسابه ، كما تم جمع بيانات الإنفاق السياحي من النشرة الإحصائية الشهرية الصادرة عن وزارة السياحة والآثار الأردنية.

3-4 الاختبارات القياسية:

سعياً لاختبار فرضيات الدراسة تلجأ الدراسة إلى طريقة تحليل السلاسل الزمنية المتعددة حيث تم معالجة البيانات للحصول على نتائج أكثر دقة باستخدام برنامج التحليل القياسي (E.views 7) .

1-3-4 الإحصـــاءات الوصفيـــة واختبـــار التوزيـــع الطبيعـــي للمتغيـــرات (Descriptive Analysis):

تُساعد هذه الاختبارات على تقديم تلخيص عام لبيانات الدراسة ووصفها من خلال نتائج الوسط والتشتت والانحراف، وتشمل مقاييس النزعة المركزية على الوسط الحسابي والوسيط، في حين تشمل التدابير على الانحراف المعياري والحد الأدنى والحد الأعلى المتغيرات بالإضافة إلى مقاييس التفرطح والالتواء.

2-3-4 اختبارات جـذر الوحـدة لسكون السلاسل الزمنية (The Unit Root Tests):

في الغالب ما تتعرض الكثير من المُتغيرات الاقتصادية الكلية إلى تذبذبات وتغيَرات تؤثر على سكون السلاسل الزمنية واتجاهها الزمني مما يجعل من الصعب استخدامها في التحليل إلا بعد التحقق من سكونها واستقرارها، إذ تتميز السلسة الزمنية الساكنة بثبات وسطها وتباينها وتغايرها بمرور الزمن خلافاً لتلك السلسلة الزمنية غير المستقرة، ولهذا يتوجب على الباحث في

البداية اختبار مدى استقرارية المتغيرات والتعرف على درجة تكامل السلسلة الزمنية للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة خاصةً وأنّ معظمها غير مستقر على المستوى الصفري I(0) مما يُنتج مشكلة الانحدار المزيف (Superiors Regression) عند استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) ، بحيث يتم الحصول على قيم ذات دلالة إحصائية لاختباري (T-Test & F-Statistics) دون الوصول إلى البعد الاقتصادي المطلوب (Greene,2003).

و يلعب عامل الاتجاه دوراً أساسياً في عدم استقرارية السلاسل الزمنية والذي يعكس تأثير الظروف المختلفة على جميع المتغيرات فيكون إما باتجاه واحد أو اتجاهات مختلفة، وقد تم استخدام عدة طرق لاختبار الفرضية العدمية لاستقرار السلاسل الزمنية والتي تم اقتراحها من قبل ديكي- فولر عام 1979 ويتم تقدير اختبار ديكي – فولر من خلال الانحدار التالي:

$$Y_t = PY_{t-1} + u_t \ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

ومن خلال المعادلة السابقة يتم احتساب قيمة ديكي – فولر، حيث تشير (n) إلى عدد المشاهدات و($\widehat{P}$) إلى القيمة المُقدرة من المعادلة ، وعليه يتم مقارنة قيمة ديكي فولر المُحتسبة. فإذا كانت أكبر من القيمة الجدولية تُرفض الفرضية الصفرية والقائلة بأن السلسلة الزمنية غير مستقرة مقابل قبول الفرضية البديلة التي تنص على استقرارها. وعلى الرغم من ذلك إلا أن هذا الاختبار لم يعالج مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء (Auto-Correlation) ، فما زال الخطأ يتمتع بالخصائص غير المرغوب فيها فوسطهُ وتباينهُ وتغايرهُ غير ثابت ، وعليه تم تطوير هذا الاختبار عام 1981 ليأخذ أكثر من فترة بالإضافة إلى عامل الاتجاه في الحُسبان ، ليُسمى بعد ذلك باختبار ديكي- فولر الموسع Augmented Dickey-Fuller (ADF)، بعد ذلك تم اقتراح اختبار ثانٍ من قبل فيليبس بيرون Phillips-Perron (PP) عام 1988 والذي يختبر أيضاً الفرضية العدمية لوجود جذر الوحدة وعدم سكون السلاسل الزمنية. وفيما يلي شرح موجز عن كلا الاختبارين:

i. **اختبار Augmented Dickey-Fuller(ADF):** والذي يختبر مدى سكون السلاسل الزمنية إذ يتم الحكم على سكون المتغيرات من عدمه من خلال تقدير الانحدار التالي:

$$\Delta Y_t=\beta_0+ \beta_{2t}+\delta Y_{t-1}+ \sum_{i=1}^{m} ai\Delta Y_t +\varepsilon_t \ldots\ldots\ldots (6)$$

ويتم الحكم على سكون المتغيرات من خلال المعلمة (δ) والتي تستخدم معيار Akaike information criteria (AIC) ، فإذا كانت سالبة ومعنوية يتم رفض فرضية العدم والتي تنص على عدم استقرار المتغيرات . ويُعبر الرمز (Y_t)عن السلسة الزمنية المراد اختبارها في السنة (t) بينما يعبر الرمز (ε_t) عن حد الخطأ، وتشير(m) إلى فترات التباطؤ الزمني اللازمة لإلغاء الارتباط الذاتي لحد الخطأ، ويرمز(β_0) إلى الحد الثابت و(β_{2t}) إلى معامل المتجه الزمني في حين ترمز (a) إلى الحد الثابت.

وبناءً على ذلك يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة لاختبار ديكي-فولرالموسع في حال كانت القيمة المطلقة المحسوبة (F-cal) للاختبار أكبر من القيمة المطلقة الحرجة (F-cri):

[F-cri] < [F-cal] رفض (H0).

ولهذا فإنه لا بد قبل البدء بالتحليل القياسي اختبار خصائص السلاسل الزمنية إذ يتم التأكد من سكون السلاسل الزمنية ، حيث إن جميع الدراسات السابقة والتي قامت بتطبيق طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) يشوبها شيء من عدم الدقة في التقدير ولم تقدم تفسيراً اقتصادياً ذا معنى ، إذ يمكن الحصول على نتائج جيدة لاختباري (F,T) وقيمة مرتفعة لمعامل التحديد (R^2) دون التوصل إلى معنى حقيقي للنتائج وتفسير اقتصادي واضح.

ii. **اختبار فيلبس بيرون (Phillips-Perron) :** يُعتبر هذا الاختبار من أشهر الاختبارات المستخدمة للكشف عن خصائص السلاسل الزمنية والتأكد من استقراريتها ودرجة تكاملها ، إذ يتميز بعدم احتوائه على قيم متباطئة للفروق مما يجعلهُ مختلفاً عن اختبار (ADF)، ويعتمد في تقديره على معادلة ديكي فولر المبسط (DF) دون حد ثابت واتجاه، أما في طريقة معالجة الارتباط الذاتي وعدم التجانس فإنه يعتمد على طريقة غير معلمية (Non-Parametric) في تصحيح الارتباط الذاتي من خلال المعادلة التالية:

(Phillips and Perron, 1988)

$$Y_t = PY_{t-1} + U_t \ldots\ldots\ldots (7)$$

ويتم تقدير تباين الخطأ كما يلي:

$$S^2 = T^{-1}\sum_{t=1}^{t} u^2 T^{-1} \sum_{t=s+1}^{L} Ut\,Us \ldots\ldots\ldots (8)$$

حيث تمثل (T) حجم العينة ، أما (L) فيمثل عامل الإبطاء . يتم اختبار فرضية العدم والتي تنص على عدم استقرار السلسلة الزمنية في مستوياتها ($H0: \lambda = 0$) مقابل الفرضية البديلة والتي تنص على استقرار السلسلة الزمنية ($H1: \lambda < 0$) بناءً على معنوية (λ).

ويؤخذ القرار إذا كانت القيمة المحسوبة لاختبار فيليبس بيرون (PPcal) أكبر من القيمة الحرجة المطلقة (PPcri).

[PPcal] < [PPcri] رفض (H0).

3-3-4 اختبار التكامل المشترك (Cointegration Test):

من خلال هذا الاختبار يتم الإطلاع على مدى الانسجام والتناغم بين متغيرات الدراسة، حيث يلجأ إليه الباحث بعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية ، للتعرف على درجة تكامل المتغيرات وعدد متجهات التكامل المشترك لكل معادلة مُقدرة على حدة، إذ يُطلق على المتغيرين (X_t) و(Y_t) صفة التكامل إذا كان كل منهما يسيران بنفس الاتجاه سواء بالصعود أم النزول ويتمتعان بنفس درجة التكامل (d) ، ولفحص تكاملية المتغيرات أوجد الاقتصادي إنجل – جرانجر عام 1987 منهجية يتم فيها الكشف عن درجة تكامل المتغيرات بالإضافة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات غير المستقرة،إذ يُشير (Engle-Granger) إلى أن عدم استقرار المتغيرات ليس دليلاً قطعياً على عدم وجود علاقة طويلة الأجل بينهم .ويتم أيضاً استخدام اختبار بديل لاختبار (E-h) وهو اختبار جوهانسون للتكامل المشترك (Johansen Co-integration Test).

1-3-3-4 اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية إنجل– جرانجر (Engle Granger Two Step Procedure):

بعد التأكد من أن جميع السلاسل الزمنية غير ساكنة المستوى وساكنة عند أخذ الفرق الأول لها وبعد التحقق من تكاملها تكاملاً مشتركاً مما قد يشير إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة ، لا بد من تقدير العلاقة بين المتغيرات في الأجل القصير والأجل الطويل ، إذ

تستخدم هذه الطريقة لاستبعاد أية مشاكل قياسية قد تنجم عن مشكلة الارتباط الزائف (Supirous Correlation). وحسب (Engle and Garanger,1987) فإن المتغيرات المتكاملة تكاملاً مشتركاً فيما بينها تعكس وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ، حيث تشمل هذه المنهجية على خطوتين ؛ في الخطوة الأولى يتم تقدير نموذج العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) وتسمى بانحدار التكامل المشترك ومن ثم تقدير البواقي ، أما في الخطوة الثانية للاختبار يتم اختبار مدى سكون البواقي المقدرة من معادلة الانحدار المشترك استناداً إلى الفرضية الصفرية والقائلة " باحتواء البواقي على جذر الوحدة " مما يدل على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات ويتم الكشف عن هذه العلاقة إذا ما وُجد أن البواقي ساكنة عند المستوى فهذا دليل على أن العلاقة التي تم تقديرها في المعادلة الأولى صحيحة وغير مضلَلة وبالتالي تُرفض الفرضية العدمية،أما إذا ما وُجد أن البواقي غير ساكنة عند المستوى فيدل ذلك على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات وأن العلاقة المُقدرة السابقة مضللة وبهذا يتم قبول الفرضية الصفرية (Engle and Granger,1987).

- **الخطوة الأولى للاختبار**

تشمل على تقدير انحدار التكامل المشترك من خلال العلاقة طويلة الأجل بين المتغير (X_t) والمتغير (Y_t) باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS):

$$Y_t = B_o + B_{1t}X_t + U_t \ldots\ldots\ldots\ldots (9)$$

وفي هذه الخطوة يجب التأكد من أن تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة بعد ذلك يتم اختبار سكون بواقي الانحدار المشترك (U_t) والذي نحصل عليه بعد تقدير المعادلة رقم 9.

- **الخطوة الثانية للاختبار**

في هذه الخطوة يتم اختبار وجود جذر الوحدة في سلسلة البواقي التي تم الحصول عليها من معادلة تقدير الانحدار المشترك السابقة، حيث يتم اختبار استقرار البواقي (U_t) بالاستناد إلى الفرضية الصفرية التي تنص على وجود جذر الوحدة بسلسلة البواقي وبالتالي عدم استقرارها ومنه يُستنتج عدم وجود تكامل مشترك في المعادلة، أما إذا كانت سلسلة البواقي مُستقرة ولا تشمل على جذر الوحدة حينها تُرفض الفرضية الصفرية ويتم قبول الفرضية البديلة والتي تنص على عدم وجود جذر وحدة وبالتالي وجود علاقة تكامل مشترك فيما بين المتغيرات.

2-3-3-4 اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة جوهانسن (Johansen Cointegration Test):

يُعتبر هذا الاختبار بمثابة الخطوة الثانية للباحث إذ يتم إجراء هذا الاختبار على المتغيرات غير المستقرة بالمستوى ولكنها تتمتع بنفس درجة الاستقرار بعد أخذ الفرق الأول لها، مما يُشير إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، وبشكل عام إذا ما وُجد تكامل مشترك فهو دليل على وجود توليفة خطية طويلة الأجل بين المتغيرات، ويُساعد هذا الاختبار على الكشف عن مدى التناغم والانسجام بين المتغيرات وما إذا كانت تتحرك بنفس الإتجاه (القحطاني،2003). حظي موضوع التكامل المشترك على اهتمام العديد من الباحثين والمحللين الاقتصاديين حيث طوَر كلٍ من (Johansen 1988) و(Juselius 1990) اختبارات خاصة لفحص العلاقة التكاملية بين المتغيرات وتحديد عدد متجهات التكامل المشترك من خلال اختباري الأثر (Trace Test) واختبار القيم العظمى (Max Test).

i. اختبار الأثر (Trace Test –λ trace):

$$\lambda_{Trace}(r) = -T\sum_{i=r+1}^{p}\ln\left(1-\hat{\lambda}_i\right).....(10)$$

يفرض هذا الاختبار وجود (q) من متجهات التكامل المشترك مقابل الأنموذج العام غير المقيد r=q، إذ تنص الفرضية العدمية للاختبار الأول (trace) على أن متجهات التكامل المشترك يساوي على الأكثر (r) أي عن عدد متجهات التكامل يقل أو يساوي (r)، وتشير (T) في المعادلة السابقة إلى حجم العينة، بينما تدل ($\lambda_{r+1}.....\lambda_p$) على أصغر متجهات التكامل الذاتية (p-r).

ii. اختبار القيم العظمى (Maximum Eigenvalues Test-λ max):

$$\lambda_{max}(r,r+1) = -T\ln(1-\hat{\lambda}_{r+1}) ..... (11)$$

حيث إن:

Iλ: معلمة القيمة العظمى.

T= عدد المشاهدات.

r= عدد متجهات التكامل المشترك.

تنص الفرضية العدمية للاختبار الثاني (max) بأن عدد متجهات التكامل المشترك = (r).

ويختبر هذا الاختبار فرضية العدم التي تنص على وجود (r) من متجهات التكامل المشترك مقابل الفرضية البديلة التي تنص على وجود (r+1) ، فإذا زادت القيمة المحسوبة لنسبة الإمكانية (LR) عن القيمة الحرجة عند مستوى معنوية معين، فهذا يشير إلى رفض الفرضية البديلة والتي تنص على عدم وجود أي متجه للتكامل مشترك في حين إذ جاءت القيمة المحسوبة للاختبار أقل فهذا يشير إلى وجود متجه واحد على الأقل للتكامل المشترك بين المتغيرات.

4-3-4 نموذج متجه تصحيح الخطأ (Vector Error Correction Model):

بعد التحقق من أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة غير مستقرة على المستوى والتأكد من تكاملها تكاملاً مشتركاً يتم اللجوء إلى هذا الاختبار لتقدير العلاقات قصيرة وطويلة الأجل بين متغيرات الدراسة ، ويعتمد هذا النموذج على معنوية حد تصحيح الخطأ فإذا كان سالباً ومعنوياً فهذا دليل على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات ، إذ يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ من خلال استخدام البواقي المقدرة في نموذج الانحدار المشترك ويُسمى بحد تصحيح الخطأ (Error Correction Term-ECT) حيث يتم إضافة البواقي كمتغير مستقل بفترة إبطاء واحدة إلى جانب فروق المتغيرات الأخرى غير الساكنة في نموذج العلاقة قصيرة المدى كالتالي:

$$\Delta P= b_0+\sum_{i=1}^{n} b_{1i}\,\Delta LY_{t-i}+\sum_{i=1}^{n} b_{2i}\,\Delta LTE_{t-i}+\sum_{i=1}^{n} b_{3i}\,\Delta RES_{t-i}+\lambda\, ECT_{t-1}+\varepsilon_{it} \quad \ldots\ldots\ldots (10)$$

$$\Delta LY= b_0+\sum_{i=1}^{n} b_{1i}\,\Delta LTE_{t-i}+\sum_{i=1}^{n} b_{2i}\,\Delta TB_{t-i}+\sum_{i=1}^{n} b_{3i}\,\Delta RES_{t-i}+\lambda\, ECT_{t-1}+\varepsilon_{it} \quad \ldots\ldots (11)$$

$$\Delta REX= b_0+\sum_{i=1}^{n} b_{1i}\,\Delta LTE_{t-i}+\sum_{i=1}^{n} b_{2i}\,\Delta LY_{t-i}+\sum_{i=1}^{n} b_{3i}\,\Delta RES_{t-i}+\lambda\, ECT_{t-1}+\varepsilon_{it} \quad \ldots. (12)$$

حيث:

Δ الفرق الأول.

ε_t: حدود الخطأ في المعادلات القياسية الثلاث.

λ: معلمة تعديل القيم الفعلية اتجاه قيمها التوازنية من فترة لأخرى (معامل سرعة التعديل).

T: الفترة الحالية.

t-1: الفترة السابقة.

n: عدد فترات التباطؤ.

ECT: حد تصحيح الخطأ.

إذ من الممكن أن لا تتساوى القيم الحالية لمتغيرات الدراسة في المدى القصير مع قيمها التوازنية في الأجل الطويل، وبالتالي يتوجب تصحيح هذا الاختلال في التوازن ويتم قياس نسبة الاختلال في الفترة السابقة والفترة الحالية من خلال معلمة التعديل (λ) لتي تعمل على تعديل الاختلالات في الفترة السابقة (t-1) في الفترة الحالية (t) من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ عند إدراج البواقي كمتغير مستقل بفترة إبطاء واحدة في نموذج المدى القصير، ويتم الحُكم من خلال النتائج على سلوك وطبيعة المتغيرات في الأجل القصير والأجل الطويل بالاستناد إلى إحصائية (t) والتي تشير إلى معامل تصحيح الخطأ والتي تدل على وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، في حين يتم الرجوع إلى إحصائية (F) للكشف عن وجود علاقة سببية قصيرة الأجل بين المتغيرات.

5-3-4 اختبار السببية (Granger Casuilty Test):

بناءً على اختبار (Granger Casuilty Test) فإن المتغير X يسبب المتغير Y إذا كانت التباطؤ الزمني للمتغير X له قوة تنبؤ إضافية تفوق قوة التنبؤ الإضافية للمتغير Y، إذ يُستخدم هذا الاختبار في أغلب دراسات السلاسل الزمنية لمعرفة مدى تأثير التغيرات في القيم الحالية والماضية في متغير ما والمُسَببة لتغيرات في متغير آخر في الأجل القصير، فأية تغيرات تحصل في قيم المتغير X_t تعود لتغييرات حاصلة في قيم المتغير Y_t لذا تؤخذ القيم السابقة لكلا المتغيرين، ويُحكم على هذا الاختبار من خلال إحصائية (F) فإذا وجدت قيمتها المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية تُرفض الفرضية الصفرية والقائلة بين المتغير Y_t يسبب المتغير X_t وتُعاد نفس الخطوات لمعرفة ما إذا كان المتغير X_t يسبب المتغير Y_t ، وهنالك أربعة احتمالات لاتجاهات السببية: (Granger,1986).

1. اتجاه أحادي السببية من X إلى Y: $X \rightarrow Y$
2. اتجاه أحادي السببية من Y إلى X: $Y \rightarrow X$
3. سببية ثنائية الاتجاه : $X \leftrightarrow Y$
4. الاستقلالية.

$$Y_t = \beta_0 + \alpha_0 X_t + \sum_{i=1}^{m} \alpha_i X_{t-i} \sum_{i=1}^{m} + \beta_j Y_{t-j} + U_t \ldots\ldots\ldots (13)$$

$$X_t = Y_0 + \delta_0 Y_t + \sum_{i=1}^{m} y_i X_{t-i} \sum_{i=1}^{m} + \delta Y_{t-j} + V_t \ldots\ldots\ldots (14)$$

يتم الحكم على طبيعة واتجاه العلاقة السببية بين المتغيرين بالاستناد إلى إحصائية اختبار (F) للقيود الخطية كالتالي:

$$F = \frac{SSRr - SSR}{n - k} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (15)$$

حيث:

SSR_r: مجموع مربعات البواقي في النموذج المقيد (إذ يُشترط أن تكون فيه قيود خطية وتتحول إلى نموذج برمجة خطية).

SSR_u: مجموع مربعات البواقي في النموذج غير المقيد (حيث يخلو من قيود).

K: عدد معلمات النموذج.

m: عدد القيود.

n: عدد المشاهدات.

6-3-4 تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition):

يتم اللجوء إلى هذا الاختبار لمعرفة مقدار التباين في التنبؤ، وبما أن المتغيرات تتعرض لصدمات فجائية بالتالي يُستخدم هذا الاختبار لتحليل مقدار الخطأ في التقدير والتي تنتج في الأغلب عن المتغيرات الأخرى أو قد يكون الخطأ في التنبؤ نابعاً من المتغير نفسه.

7-3-4 دالـــة الاستجابـــة لردة الفعل (Impulse Response Function-IRF):

تستخدم هذه الأداة كوسيلة ثانية لتحليل طبيعة العلاقة الديناميكية بين متغيرات الدراسة بعد تحليل مكونات التباين وتنبع أهميتها من اتباع المسار الزمني للتغيَرات والصدمات

المفاجئة التي قد تتعرض لها المتغيرات خلال سنوات الدراسة ، وسيتم تتبع مسار متغيرات الدراسة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الإنفاق السياحي، التضخم وسعر الصرف الحقيقي الفعال خلال الفترة (2003- 2013)، إذ يتم تتبع المسار الزمني لمختلف الصدمات المفاجئة التي تتعرض لها المتغيرات المختلفة وسيتم التركيز على استجابة كل متغير من متغيرات الدراسة لحدوث صدمة مفاجئة في المتغيرات.

4-4 نتائج التقدير القياسي:

4-4-1 نتائج الإحصاءات الوصفية والتوزيع الطبيعي للمتغيرات:

تم إجراء هذه الاختبارات بالإضافة إلى اختبارات النزعة المركزية وتم الحصول على نتائج الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (2003-2013) وتلخيصها في الجدول (1.4) كالتالي:

الجدول رقم (1.4): نتائج الاختبارات الوصفية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (2003-2013)

	سعر الصرف الحقيقي الفعال(REX)	الميزان التجاري (TB)	الإنفاق السياحي (LTE)	التضخم (LP)	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (LY)
الوسط (Mean)	3.303618	-1151.13	4.977584	1.534832	7.518349
أعلى قيمة (Maximum)	3.823485	-336.2	5.847305	5.37807	7.774982
أدنى قيمة (Minimum)	2.930125	-2202.2	4.127134	0.055324	7.120283
الانحراف المعياري (Std. Dev.)	0.297956	508.0908	0.427259	0.840568	0.172161
الالتواء (Skewness)	0.212372	-0.27971	-0.24252	2.170039	-0.52916
التفرطح (Kurtosis)	1.541556	2.243571	2.164168	11.99308	2.283812
Jarque-Bera	3.94192	1.512113	1.59539	170.3409	2.789633
الاحتمالية (Probability)	0.139323	0.469514	0.450366	0	0.247879
المجموع (Sum)	135.4483	-47196.5	204.081	62.92811	308.2523
Sum Sq. Dev.	3.551121	10326252	7.301999	28.26221	1.185577
عدد المشاهدات (Observations)	41	41	41	41	41

إذ تُبين الأرقام في الجدول أعلاه أن الوسط الحسابي لكلٍ من سعر الصرف الحقيقي الفعَال والتضخم والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والإنفاق السياحي جاء موجباً في حين كان الوسط الحسابي للميزان التجاري سالباً خلال فترة الدراسة ، وأظهرت النتائج أيضاً أن أعلى قيمة كانت من نصيب الإنفاق السياحي حيث بلغت أعلى قيمة له خلال فترة الدراسة (5.847305) في حين كانت القيمة الأدنى من نصيب الميزان التجاري إذ بلغت (2202.2-). فيما يخص الانحراف المعياري فقد سجل أعلى انحراف معياري لمتغير الميزان التجاري وجاء أقل انحراف معياري

لمتغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، وتشير نتائج اختبار(Jarque-Bera) على قبول فرضية التوزيع الطبيعي لكل متغيرات الدراسة باستثناء التضخم وسعر الصرف الحقيقي الفعال عند مستوى معنوية (1%) ، إذ تُشير نتائج التوزيع الطبيعي للمتغيرات إلى صعوبة استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية في التحليل حيث تشترط هذه الطريقة في التحليل على شرط التوزيع الطبيعي لنماذج الدراسة والأمر غير المتحقق في نماذج الدراسة القياسية الحالية.

4-4-2 نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية:

بغرض الحكم على مستوى سكون متغيرات الدراسة تم إجراء اختباري جذر الوحدة عند المستوى وعند الفروق الأولى وفقاً للحالات المتعددة (المقطع، المقطع والاتجاه)، وتم تلخيص النتائج في الجدول رقم (2.4) حيث تشير النتائج إلى أن جميع متغيرات الدراسة غير مستقرة عند المستوى واستقرت بعد أخذ الفرق الأول لها، بعد أن تم مقارنة القيم المحسوبة للاختبارين بالقيم الحرجة لـ (Mackinnon,1991) عند مستوى معنوية (5%)، وبذلك تكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

الجدول رقم (2.4): نتائج اختبارات جذر الوحدة لديكي –فولر

المتغيرات	Augmented Dickey-Fuller (ADF)											
	level						First Level					
	مع المقطع(C)			مع المقطع والاتجاه (C+T)			مع المقطع(C)			مع المقطع والاتجاه(C+T)		
	القيمة	الاحتمالية	النتيجة	القيمة	الاحتمالية	النتيجة	القيمة	الاحتمالية	النتيجة	القيمة	الاحتمالية	النتيجة
(LTE)	-1.63641	0.4544	غير ساكنة	-0.19484	0.9908	غيرساكنة	-3.71328	0.0079	ساكنة	-4. 16396	0.0117	ساكنة
(LY)	-3.13007	0.0324	ساكنة	-1.97277	0.5975	غير ساكنة	- 1.86494	0.3447	غير ساكنة	-3.14136	0.1113	غير ساكنة
(LP)	-4.04850	0.00305	ساكنة	-4.59293	0.0036	ساكنة	-8.45458	0.0000	ساكنة	-8.383944	0.0000	ساكنة
(REX)	-0.127648	0.9396	غير ساكنة	-2.834461	0.1935	غير ساكنة	-6.218393	0.000	ساكنة	-6.194540	0.000	ساكنة
(TB)	-0.90222	0.7781	غير ساكنة	-2.92768	0.1643	غير ساكنة	-6.99105	0.0000	ساكنة	- 6.898164	0.0000	ساكنة
المتغيرات	اختبار فيلبـــس بيـــرون (Phillips-Perron-PP)											
	level						First Level					
	مع المقطع (C)			مع المقطع والاتجاه (C+T)			مع المقطع (C)			مع المقطع والاتجاه(C+T)		
	القيمة	الاحتمالية	النتيجة	القيمة	الاحتمالية	النتيجة	القيمة	الاحتمالية	النتيجة	القيمة	الاحتمالية	النتيجة
(LTE)	-1.63641	0.4544	غير ساكنة	-0.19484	0.9908	غيرساكنة	-3.71328	0.0079	ساكنة	-4. 16396	0.0117	ساكنة
(LY)	-3.13007	0.0324	ساكنة	-1.97277	0.5975	غير ساكنة	- 1.86494	0.3447	غير مساكنة	-3.14136	0.1113	غير ساكنة
(LP)	-4.04850	0.00305	ساكنة	-4.59293	0.0036	ساكنة	-8.45458	0.0000	ساكنة	-8.383944	0.0000	ساكنة
(REX)	0.9876	0.582650	غير ساكنة	-2.534207	0.3111	غير ساكنة	-7.680500	0.000	ساكنة	-9.081248	0.000	ساكنة
(TB)	-0.90222	0.7781	غير ساكنة	-2.92768	0.1643	غير ساكنة	-6.99105	0.0000	ساكنة	- 6.898164	0.0000	ساكنة

تم مقارنة القيم عند مستوى دلالة (5%).

وعلى ضوء نتائج اختباري جذر الوحدة وبمقارنة النتائج نستنتج أن كل السلاسل الزمنية مستقرة عند أخذ الفرق الأول لها ، مما يعني إمكانية تكاملها تكاملاً مشتركاً ووجود علاقة توازنية طويلة الأجل فيما بينها. واستناداً إلى النتائج السابقة يتضح أن جميع السلاسل الزمنية لكل من سعر الصرف الحقيقي الفعال والتضخم والإنفاق السياحي هي سلاسل غير ساكنة المستوى ولكنها ساكنة الفرق باستثناء الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إذ اتضح أنها سلاسل زمنية ساكنة عند المستوى مما يقودنا لصرف النظر عن استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية.

3-4-4 نتائج منهجية إنجل – جرانجر للتكامل المشترك (Engle-Granger Two Step Procedure):

نظراً لأن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة غير ساكنة المستوى ولكنها ساكنة الفرق فلا بد من اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل فيما بين السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة عن طريق إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية إنجل – جرانجر للتكامل المشترك (Engle-Granger) ، من خلال تطبيق انحدار التكامل المشترك (Cointegrating Regression)، والذي يتم بعد التحقق من وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة في مستوياتها والتأكد فيما إذا كانت تتحرك بنفس الاتجاه وفي آنٍ واحد، وفقاً لطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) ، حيث يتم تقدير انحدار العلاقة طويلة المدى وتعرف بمعادلات الانحدار المشترك (Cointegrating Regression) وبعد ذلك يتم الحصول على بواقي الانحدار المقدرة للمعادلات السابقة ($\hat{U}_t$) والتي تدل على توليفة خطية متولدة من انحدار العلاقة التوازنية طويلة المدى ، ويتمحور الاختبار حول التحقق من أن البواقي المُقدرة ساكنة بمعنى متكاملة من الدرجة صفر($\hat{U}_t \sim I(0)$)، فإذا كانت القيمة المحسوبة معنوية دلَ ذلك على سكون البواقي وعدم وجود جذر الوحدة في البواقي، ويُستنتج من ذلك أنه على الرغم من عدم استقرار السلاسل الزمنية إلا أنها متكاملة من نفس الرتبة. وقد تم تقدير معادلات الانحدار المشترك وجاءت النتائج كالتالي:

معادلة الانحدار المشترك الأولى (التضخم):

LP= -966.89032 +165.69853 LTE - 54.125992 LY+UE…… (16)

T= (-2.542518)* (-2.062634)* (2.519673)*

(R^2: 0.15) (Adj R^2:0.10) (S.E: 30.81575) (SSR: 37984.43) (F-Statistics: 3.307131)

(D.W: 2.159157)

* معنوي عند مستوى دلالة 5%.

- **معادلة الانحدار المشترك الثانية (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي):**

LY= 6.19792701 +0.2277 LTE - 0.0001633TB+UE……..(17)

T= (62.84858) ** (10.07663) ** (-8.416291) **

(R^2: 0.93) (Adj R^2:93) (S.E: 0.044510) (SSR: 0.079247) (F-Statistics: 287.5196)

(D.W: 1.624973)

** معنوي عند مستوى دلالة 1%.

- **معادلة الانحدار المشترك الثالثة (سعر الصرف الحقيقي الفعال):**

REX = -9.408965 - 0.078207 LTE + 1.74236 LY+UE…….(18)

T= (-6.202781) (-0.747173) *** (6.642354) **

(R^2:83) (Adj R^2:82) (S.E: 0.122) (SSR: 0.604) (F-Statistics: 99.03)

(D.W: 0.345)

*** معنوي عند مستوى دلالة 10% .

** معنوي عند مستوى دلالة 1%.

وبعد الحصول على بواقي الانحدار بواسطة تلك المعادلات تم اختبار جذر الوحدة لحد الخطأ لكل معادلة على حدة والتأكد من مدى استقرارية البواقي باستخدام اختبار جذر الوحدة (ADF) وتمت مقارنة (T) المحسوبة مع القيمة الجدولية وجاءت النتائج للمعادلات القياسية الثلاث على التوالي كالتالي:

الجدول رقم (3.4): نتائج فحص سكون البواقي المقدرة / معادلة انحدار التكامل المشترك الأولى

	ADF			
	مع المقطع	الاحتمالية	مع الإتجاه	احتمالية
إحصائية T	*-2.03678	0.2706	*-2.6189	0.2746
فرض جذر الوحدة	رفض		رفض	
القرار	CI~ (0)		CI ~(0)	

* معنوي عند مستوى دلالة (5%) .

تم اجراء اختبار ديكي فولر الموسع للتأكد من سكون البواقي حيث جاءت قيمة (T) الحسوبة لاختبار سكون البواقي مع القاطع في معادلة الانحدار الأولى (2.03678-) وبالتالي فإنها أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية (5%) ، وعليه يتم رفض الفرض العدمي القائل بوجود جذر الوحدة وعدم سكون البواقي وقبول الفرض البديل الذي ينص على سكون البواقي ووجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات معادلة الانحدار الأولى ، أما فيما يخص نتائج اختبار فيليبس- بيرون لجذر الوحدة ، تُشير النتائج إلى خلو البواقي المقدرة من جذر الوحدة واستقراراها حيث جاءت القيمة (T) المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى دلالة (5%). وباتباع نفس خطوات الاختبار السابقة يتم أيضاً الحكم على استقرارية البواقي المُقدرة في معادلة الانحدار المشترك الثانية ، إذ يبين الجدول رقم (4.4) نتائج قيم (T) المحسوبة مع القاطع والاتجاه لكل من اختباري ديكي – فولر الموسع وفيليبس بيرون، وعليه تم رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل فيما يخص جذر الوحدة للبواقي المُقدرة في معادلة الانحدار الثانية، حيث جاءت قيمة (T) المحسوبة مع القاطع (1.28608-) وبالتالي أكبر من القيمة الجدولية ما يشير إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات معادلة الانحدار الثاني.

الجدول رقم (4.4): نتائج فحص سكون البواقي المقدرة / معادلة انحدار التكامل المشترك الثانية

	ADF			
	مع المقطع	الاحتمالية	مع الإتجاه	احتمالية
إحصائية T	*-1.28608	0.6267	*-2.3202	0.4139
فرض جذر الوحدة	رفض		رفض	
القرار	CI~ (0)		CI~ (0)	

* معنوي عند مستوى دلالة (5%).

وكانت النتائج لاختبار فيليبس – بيرون مُشابهة لنتائج اختبار ديكي- فولر الموسع حيث قورنت قيمة (T) المحسوبة مع قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (5%) وتبيَن استقرار البواقي المقدرة، ويوضح الجدول رقم (5.4) نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون البواقي المقدرة من معادلة الانحدار الثالثة وجاءت النتائج كالآتي:

الجدول رقم (5.4): نتائج فحص سكون البواقي المقدرة / معادلة انحدار التكامل المشترك الثالثة

	ADF			
	قاطع	الاحتمالية	اتجاه	احتمالية
إحصائية T	-3.3452	0.0196	-3.156	0.108
فرض جذر الوحدة	قبول		رفض	
القرار	NOT CI~ (0)		CI ~(0)	

* معنوي عند مستوى دلالة (5%).

يتضح من الجدول السابق أن قيمة (T) المحسوبة جاءت (0.0196) وهي أقل من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية (5%)، وعليه يتم قبول الفرض العدمي القائل بعدم سكون البواقي مقابل الفرض البديل والذي ينص على سكون البواقي المُقدرة في معادلة الانحدار الثالثة، في حين دلّت أيضاً نتائج اختبار فيليبس – بيرون على عدم استقرارية البواقي المقدرة عند مستوى دلالة (5%) ، مما يشير إلى عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج القياسي الثالث، وتوافر هذه العلاقة بين متغيرات النموذج القياسي الأول والثاني حسب طريقة إنجل-جرانجر للتكامل المشترك.

4-4-4 نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة جوهانسون:

تم إجراء اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة استناداً إلى اختباري الأثر(λ_{trace}) والقيم العظمى (λ_{max}) بفترة تباطؤ واحدة مع اعتماد البيانات على اتجاه خطي مع القاطع والمتجه الزمني ودونه، وتم تلخيص نتائج اختباري التكامل المشترك للنموذج القياسي الأول في الجدول رقم (6.4)، وقد تم إجراء اختبار (Johansen and Juselius) تارةً باتجاه وتارةً أخرى دون اتجاه وتم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول (6.4) حيث أختبر الفرض العدمي القائل بعدم وجود علاقة مشتركة عند r=0 بين متغيرات النموذج القياسي الأول " نموذج التضخم"، ودلت إحصائية كل من (trace) و(max) على وجود علاقة تكامل مشترك فريدة بين كل من التضخم والإنفاق السياحي والناتج المحلي الإجمالي عند (r=1) ومستوى دلالة (5%).

الجدول رقم (6.4): نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك / النموذج الأول (التضخم)

Johansen-Juselius maximum likehood contigration tests					
P LY LTE					
Null hypotheses	Alternative hypotheses	Trace Stastistic		5% Critical value	
Trace test		دون اتجاه	مع اتجاه	دون اتجاه	مع اتجاه
r=0	r≥1	36.70129*	58.16456*	29.79707	42.91525
r ≤ 1	r≥2	15.32412	22.95974	15.49471	25.87211
r ≤ 2	r≥3	1.089971	7.459737	3.841466	12.51798
Maximum Eigenvalue test					
Null hypotheses	Alternative hypotheses	Max-Eigen Stastistic		%5 Critical value	
		دون اتجاه	مع اتجاه	دون اتجاه	مع اتجاه
r=0	r=1	21.37717	35.20482*	21.13162	25.82321
r ≤ 1	r=2	14.23415	15.5	14.2646	19.38704
r ≤ 2	r=3	1.089971	7.459737	3.841466	12.51798

*معنوي عند مستوى دلالة (5%).

يتضح من خلال الجدول السابق أن القيمة المحسوبة لكلا الاختبارين أعلى من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية (5%) وبناءً عليه يتم رفض الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود متجه واحد على الأقل للتكامل المشترك بين كل من التضخم والإنفاق السياحي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك واحدة وبالتالي وجود علاقة طويلة الأجل فيما بينها، وباستخدام الاختبارات السابقة أيضاً تم اختبار مدى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج القياسي الثاني والذي يقيس أثر الإنفاق السياحي والميزان التجاري على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث يوضح الجدول رقم (7.4) نتائج التقدير وجاءت كما يلي:

الجدول رقم(7.4): نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك / النموذج الثاني (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)

Johansen-Juselius maximum likehood contigration tests					
LY LTE TB					
Null hypotheses	Alternative hypotheses	Trace Stastistic		%5 Critical value	
Trace test		دون اتجاه	مع اتجاه	دون اتجاه	مع اتجاه
r=0	r≥1	35.83416*	57.89647	29.79707	42.91525
r ≤ 1	r≥2	12.68924	22.96401	15.49471	25.87211
r ≤ 2	r≥3	0.335451	5.682708	3.841466	12.51798
Maximum Eigenvalue test					
Null hypotheses	Alternative hypotheses	Max-Eigen Stastistic		%5 Critical value	
		دون اتجاه	مع اتجاه	دون اتجاه	مع اتجاه
r=0	r=1	23.14492*	34.93246	21.13162	25.82321
r ≤ 1	r=2	12.35379	17.2813	14.2646	19.38704
r ≤ 2	r=3	0.335451	5.682708	3.841466	12.51798

*معنوي عند مستوى دلالة (5%) .

استناداً إلى النتائج السابقة والتي توضح أنّ القيمة المحسوبة لكلا الاختبارين جاءت أعلى من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية (5%)، إذ جاءت إحصائية (Trace) المحسوبة دون اتجاه (35.83416) وهي أعلى من القيمة الحرجة دون اتجاه عند مستوى دلالة (5%) والمساوية (29.79707)، وكذلك الأمر بالنسبة لإحصائية (max) إذ جاءت إحصائيتها المحسوبة دون اتجاه (23.14492) ما يفيد بأنها أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى دلالة (5%)، وبناءً عليه يتم رفض الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود متجه واحد على الأقل للتكامل المشترك بين كل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والإنفاق السياحي والميزان التجاري وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك واحدة على الأقل وبالتالي وجود علاقة طويلة الأجل فيما بينها، أما فيما يخص النموذج القياسي الثالث والذي يقيس أثر الإنفاق السياحي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على سعر الصرف الحقيقي الفعَال تبين النتائج في الجدول التالي وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات السابقة الذكر استناداً إلى نتائج اختباري التكامل المشترك والموضحة في الجدول رقم (8.4):

الجدول رقم (8.4): نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك / النموذج الثالث (سعر الصرف الحقيقي الفعال)

Johansen-Juselius maximum likehood contigration tests					
REX LTE LY					
Null hypotheses	Alternative hypothese	Trace Stastistic		5% Critical value	
trace test		دون اتجاه	مع اتجاه	دون اتجاه	مع اتجاه
r=0	r≥1	27.97348*	47.22991	29.79707*	42.91525
r ≤ 1	r≥2	9.947237	21.92852	15.49471	25.87211
r ≤ 2	r≥3	0.037807	9.841389	3.841466	12.51798
Maximum Eigenvalue test					
Null hypotheses	Alternative hypotheses	Max-Eigen Stastistic		5% Critical value	
		دون اتجاه	مع اتجاه	دون اتجاه	مع اتجاه
r=0	r=1	18.02624	25.3014	21.13162	25.82321
r ≤ 1	r=2	9.909431	12.08713	14.2646	19.38704
r ≤ 2	r=3	0.037807	9.841389	3.841466	12.51798

*معنوي عند مستوى دلالة (5%) .

يوضح الجدول السابق أن القيمة المحسوبة لاختباري الأثر(Trace) واختبار القيمة العظمى (Max) جاءت عند القيم الحرجة ولكن النتائج كانت أقرب إلى التكامل عند مستوى دلالة (5%)، حيث تم رفض الفرضية العدمية والتي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات وقُبلت الفرضية البديلة والتي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك واحدة على الأقل مما يشير إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات نموذج سعر الصرف الحقيقي الفعَال، وبناءً على نتائج هذا الاختبار اتضح وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، مما يشير إلى أن المتغيرات ينبغي تمثيلها بنموذج تصحيح الخطأ لتمثيل الآثار قصيرة وطويلة المدى في نماذج الدراسة القياسية الثلاثة.

5-4-4 نتائج تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ (Vecm Estimation) :

بما أن اختبارات التكامل المشترك أظهرت وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات قيد الدراسة، فلا بد الآن من تقدير هذه العلاقة والأثر طويل الأجل باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM)، فمن خلال إجراء هذا التقدير سيتم التأكد ما إذا كانت نماذج الدراسة تخلو من مشاكل قياسية، حيث يُستعان بقيمة معامل حد تصحيح الخطأ (λ) في كل معادلة على حدة، فإذا كانت قيم حد تصحيح الخطأ سالبة فهذا دليل على معنوية النماذج من الناحية الإحصائية، ومن هنا تتوضح الميكانيكية التي يعمل من خلالها هذا النموذج بحيث يعمل على تصحيح الاختلالات للوصول إلى وضع توازني أمثل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. تم تقصي العلاقة السببية بين كل من التضخم والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والإنفاق السياحي في المدى القصير والمدى الطويل وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (9.4):

الجدول رقم (9.4): نتائج تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ/ نموذج التضخم

تصحيح الخطأ Error Correction	المتغير التابع Dependent Varaible ΔP	
الحدالثابت Constant	Coffiecient	-27.47785
	P.value	0.9254
	T statstitics	-0.094394
ΔP(t-1)	Coffiecient	0.3885
	P.value	0.3885
	T statstitics	0.875016
ΔLY(t-1)	Coffiecient	-177.4941
	P.value	0.442
	T statstitics	-0.779184
ΔLTE(t-1)	Coffiecient	0.074164
	P.value	0.6893
	T statstitics	0.403627
ECTt-1	Coffiecient	-0.367052
	P.value	0.003
	T statstitics	-4.05009
R-squared	0.600522	
Adjusted R-squared	0.480799	
F-statistic	5.825155	
Durbin-Watson stat	2.031531	
S.E. of regression	33.90662	
Sum squared resid	35631.14	

يتضح من خلال الجدول السابق سلامة النموذج إحصائياً عند مستوى معنوية (5%)، حيث جاء معامل حد تصحيح الخطأ (ECT) سالباً ومعنوياً من الناحية الإحصائية عند مستوى دلالة (5%) مما يشير إلى علاقة سببية قصيرة الأجل بالإضافة إلى علاقة طويلة الأجل بين كلٍ من

التضخم والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والإنفاق السياحي إذ بلغ معامل الخطأ في نموذج التضخم (0.367052-). بمعنى آخر يحتاج الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والإنفاق السياحي ما يقارب 3 فترات من الفترة اللاحقة للعودة إلى حالة التوازن، إضافةً إلى ذلك جاءت إحصائية (T) للتباطؤ الزمني عند مستوى معنوية (5%) ذات دلالة إحصائية مما يشير أيضاً إلى وجود علاقة سببية قصيرة الأجل بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة في هذا النموذج وللتأكد لا بد لاحقاً من إجراء اختبار (Granger Casuilty Test) ، وبالرجوع إلى إحصائية (Durbin Watsen) يتضح أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي وهذا مؤشر إضافي على أن النموذج لا يعاني من أية مشاكل قياسية. وللتأكد من خلو نموذج تصحيح متجه الخطأ من المشاكل القياسية فقد تم اللجوء إلى عدة اختبارات تبين ما إذا كان النموذج قد تجاوز كافة إحصائيات فحص البواقي، كتحقق شرط التوزيع الطبيعي للبواقي باستخدام (Jarque-Bera)، وخلوه من الارتباط التسلسلي باستخدام (LM) حتى الدرجة الثالثة، وتجانس تباين الخطأ باستخدام (ARCH Test) حتى الدرجة الثالثة، وعدم ظهور مشكلة خطأ التحديد في النموذج باستخدام (Ramsey Reset Test)، وجاءت النتائج على النحو التالي:

الجدول رقم (10.4): إحصائيات فحص بواقي النموذج القياسي الأول

Statistics	Estimated Value	Probability
Normality (Jarque-Bera)	981.4234	0
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	0.174794	0.6790
	0.084959	0.9188
	1.260843	0.3075
ARCH Test	0.018232	0.8933
	0.036329	0.9644
	0.027362	0.9938
White Heteroskedasticity Test	0.860067	0.5695
Ramsey Reset Test	0.810587	0.4242
	0.657051	0.4242
	0.896163	0.3438

حيث يُشير إحصاء (ARCH) إلى عدم رفض فرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر بينما يشير إحصاء اختبار(JB) إلى قبول الفرضية البديلة والتي تنص على أن الأخطاء العشوائية موزعة توزيعًا طبيعيًا في النموذج محل التقدير وأنها تتبع التوزيع الطبيعي، ويدل إحصاء اختبار(Reset) إلى ملاءمة الشكل الدالي المستخدم في النموذج المستخدم.

أما فيما يخص النموذج القياسي الثاني للدراسة "نموذج الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي" تم تقدير نموذج تصحيح الخطأ للتأكد من طبيعة العلاقة بين كل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والإنفاق السياحي والميزان التجاري في كل من الأجل القصير والأجل الطويل وتم الحصول على النتائج باستخدام برنامج (E.views 7) وتلخيصها في الجدول رقم (11.4):

الجدول رقم (11.4): نتائج تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ/ نموذج الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

تـصحيـــح الخـطـــأ Error Correction	المتغير التابع Dependent Varaible ΔLY	
الحدالثابت Constant	Coffiecient	0.620452
	P.value	0.0357
	T statstitics	2.199401
ΔLY(t-1)	Coffiecient	0.689568
	P.value	0.0004
	T statstitics	3.992009
ΔLTE(t-1)	Coffiecient	0.000762
	P.value	0.0001
	T statstitics	4.68454
ΔTB(t-1)	Coffiecient	-6.55
	P.value	0.1245
	T statstitics	-1.580471
ECT t-1	Coffiecient	0.495313
	P.value	0.0329
	T statstitics	2.236822
R-squared	0.600522	
Adjusted R-squared	0.950348	
F-statistic	83.93995	
Durbin-Watson stat	1.744348	
S.E. of regression	0.033483	
Sum squared resid	0.033634	

مستوى المعنوية (10%) .

تشير النتائج في الجدول أعلاه على وجود علاقة طويلة الأجل بين كل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والإنفاق السياحي والميزان التجاري تم اكتشافها من خلال قيمة معامل تصحيح الخطأ (ECT) ذات الدلالة الإحصائية عند مستوى معنوية (10%) حيث جاءت قيمته (0.495313) ولكنها ليست سالبة وبالتالي جاءت مخالفة للإشارة المتوقعة لحد الخطأ في (VECM)، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها في تفسير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج الثاني. وتوضح قيمة (T) للتباطؤ الزمني وجود علاقة سببية قصيرة الأجل بين متغيرات نموذج الدراسة أما قيمة دوربين واتسون للارتباط التسلسلي فأشارت إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي.

الجدول رقم (12.4): إحصائيات فحص بواقي النموذج القياسي الثاني

Statistics	Estimated Value	Probability
Normality (Jarque-Bera)	0.131741	0.936252
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	0.193542	0.6632
	0.105534	0.9002
	0.507515	0.6804
ARCH Test	0.196190	0.6604
	0.104518	0.9010
	0.267120	0.8486
White Heteroskedasticity Test	1.964141	0.0802
Ramsey Reset Test	0.075468	0.9404
	0.005695	0.9404
	0.007855	0.9294

تم إجراء نفس الاختبار للكشف عن طبيعة العلاقات بين متغيرات النموذج القياسي الثالث للدراسة " نموذج سعر الصرف الحقيقي الفعال" وجاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (13.4):

الجدول رقم (13.4): نتائج تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ / نموذج سعر الصرف الحقيقي الفعال

تـصحيـح الخـطـأ Error Correction	المتغير التابع Dependent Varaible ΔREX	
Constantالحدالثابت	Coffiecient	-0.266967
	P.value	0.5361
	T statstitics	-0.625912
ΔREX(t-1)	Coffiecient	0.249751
	P.value	0.1875
	T statstitics	1.348921
ΔLTE(t-1)	Coffiecient	0.000215
	P.value	0.907411
	T statstitics	0.3714
ΔLY(t-1)	Coffiecient	0.123183
	P.value	0.435224
	T statstitics	0.6665
ECT t-1	Coffiecient	-0.173682
	P.value	0.0731
	T statstitics	-2.303181
R-squared	0.535405	
Adjusted R-squared	0.396026	
F-statistic	3.841369	
Durbin-Watson stat	2.045984	
S.E. of regression	0.058837	
Sum squared resid	0.062724	

مستوى المعنوية (10%).

تشير الأرقام في الجدول السابق إلى سلامة النموذج إحصائياً بشكل عام عند مستوى معنوية (10%)، فبالاستناد إلى معامل حد تصحيح الخطأ (ECT) والتي جاءت قيمته سالبة ومعنوية من الناحية الإحصائية يتوضح وجود علاقة سببية قصيرة الأجل بين متغيرات النموذج إذ بلغ معامل الخطأ في نموذج التضخم (0.173682-) بالإضافة إلى علاقة طويلة الأجل بين كلٍ من سعر الصرف الحقيقي الفعال والإنفاق السياحي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، علاوةً على ذلك تدل إحصائية (T) للتباطؤ الزمني عند مستوى معنوية (5%) على وجود علاقة سببية قصيرة الأجل بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة في هذا النموذج، وللتأكد لا بد لاحقاً من إجراء اختبار (Granger Causality Test)، وبالرجوع إلى إحصائية (Durbin Watsen) يتضح أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي وهذا مؤشر إضافي على أن النموذج لا يعاني من أية مشاكل قياسية عند إدراج المتغير التابع كمتغير تفسيري لفترة إبطاء واحدة.

الجدول رقم (14.4): إحصائيات فحص بواقي النموذج القياسي الثالث

Statistics	Estimated Value	Probability
Normality (Jarque-Bera)	1.735456	0.419905
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	0.584656	0.4507
	11.00164	0.0003
	11.70207	0.0000
ARCH Test	0.665667	0.4198
	2.724396	0.0795
	1.114390	0.3573
White Heteroskedasticity Test	2.954521	0.0123
Ramsey Reset Test	0.924734	0.3627
	0.855133	0.3627
	1.162438	0.281

ولتقصي العلاقات قصيرة الأجل وطويلة الأجل بين متغيرات نماذج الدراسة القياسية، تم الرجوع إلى نتائج إنجل – جرانجر للتكامل المشترك ونتائج تقدير متجه تصحيح الخطأ، وتم تلخيص النتائج كالآتي:

الجدول رقم (15.4): العلاقات قصيرة الأجل وطويلة الأجل لنماذج الدراسة

المتغيرات	العلاقة قصيرة الأجل	العلاقة طويلة الأجل
نموذج التضخم		
LY	-177.4941	-54.125992
LTE	0.074164	165.69853
نموذج الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي		
LTE	0.0762	0.2277
TB	-6.55	-0.016
نموذج سعر الصرف الحقيقي الفعال		
LTE	0.0215	-0.078207
LY	0.123183	1.74236

بالرجوع إلى الجدول السابق يتضح أن إشارة المعلمات جاءت كما هو متوقع، حيث إن التضخم يتأثر عكسياً مع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وطردياً مع الإنفاق السياحي في الأجلين القصير والطويل، ومن النتائج أيضاً يتضح أن نقصان الدخل بنسبة (1%) سيؤدي إلى انخفاض في التضخم بنسبة (177.4941%) في الأجل القصير، ويمتد هذا الأثر إلى الأجل الطويل حيث يتأثر التضخم بنسبة (54.12%) عند انخفاض الدخل بنسبة (1%)، أما الإنفاق السياحي فقد جاءت إشارتهُ موجبة مما يدل على علاقة طردية بينهُ وبين التضخم في الأجل القصير وذات العلاقة في الأجل الطويل، فارتفاع إجمالي الطلب على المنتج السياحي الأردني وبالتالي ارتفاع أعداد الوافدين وزيادة إنفاقهم بنسبة (1%)، سيعمل على ارتفاع الأسعار فيرتفع التضخم بنسبة (0.074%)، كذلك الأمر بالنسبة للنموذج القياسي الثاني حيث يتأثر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي طردياً مع الإنفاق السياحي فزيادة نسبة الإنفاق السياحي بنسبة (1%) سيؤدي إلى زيادة في الدخل بنسبة (0.0762%) والعكس صحيح، في حين جاءت الإشارة سالبة بين كل من الميزان التجاري والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فأي انخفاض في عجز الميزان التجاري سيؤدي إلى زيادة مباشرة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة (6.55%) في الأجل القصير ويمتد هذا الأثر في الأجل الطويل حيث ينخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة (0.016%) مع كل نسبة انخفاض في الميزان التجاري.

فيما يخص نموذج سعر الصرف الحقيقي الفعَال تبيَن وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الحقيقي الفعَال والإنفاق السياحي وذات العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي الفعَال والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأجل القصير، فارتفاع الإنفاق السياحي بنسبة (1%)

سيعمل على زيادة سعر الصرف الحقيقي الفعال بنسبة (0.0215%)، ولكن مع مرور الوقت تظهر آثار زيادة نسبة الإنفاق السياحي على سعر الصرف في الأجل الطويل حيث جاءت إشارتهُ سالبة في الأجل الطويل، وهذا أمر منطقي لأن سعر الصرف عامل مؤثر في السياحة الدولية، فانخفاض الطلب السياحي يُعتبر كنتيجة حتمية سببها الاستمرار في اتباع سياسة سعر الصرف المُرتفع، بالمجمل فإن انخفاض نسبة الإنفاق السياحي بنسبة (1%) سيعمل على زيادة سعر الصرف الحقيقي الفعَال بنسبة (0.078207%) في الأجل الطويل.

6-3-4 نتائج اختبار السببية:

يُعتبر اختبار السببية من الاختبارات الشائعة والمُستخدمة للكشف عن اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة، وما إن كانت علاقة أُحادية الاتجاه أو تبادلية بحيث يؤثر كلا المتغيرين على بعضهما، أو عدم وجود علاقة سببية فيما بينهما، وعند إجراء هذا الاختبار كانت النتائج كالآتي:

الجدول رقم (16.4): نتائج اختبارات السببية بين متغيرات الدراسة

اتجاه السببية	F	الاحتمالية	النتيجة	اتجاه السببية	F	الاحتمالية	النتيجة
LY يسبب LTE	12.2685	0.00009	يسبب	LTE يسبب REX	6.66968	0.0034	يسبب
TB يسبب LY	3.32077	0.0472	يسبب	P يسبب REX	0.2495	0.7805	لا يسبب
P يسبب LY	0.90164	30.9	لا يسبب	LY يسبب REX	2.69622	0.0807	لايسبب
REX يسبب LY	3.52582	0.0397	يسبب	TB يسبب REX	3.97006	0.0274	يسبب
LY يسبب LTE	6.53879	0.0038	يسبب	Ly يسبب P	1.8577	0.1707	لا يسبب
P يسبب LTE	0.33956	0.7143	لا يسبب	LTE يسبب P	0.81166	0.4521	لا يسبب
REX يسببLTE	6.13525	0.0051	يسبب	REX يسبب P	1.59934	0.2161	لا يسبب
TB يسبب LTE	0.64428	0.531	لا يسبب	TB يسبب P	2.17615	0.1282	لا يسبب
LY يسبب TB	1.00655	0.3755	لا يسبب	LTE يسبب TB	2.63251	0.0857	لا يسبب

إذا قلت الاحتمالية عن مستوى الدلالة (5%) فيدل ذلك على وجود علاقة سببية.

بعد إجراء اختبار السببية تم تلخيص أبرز نتائج اتجاه العلاقات بين متغيرات الدراسة في الجدول رقم (17.4):

الجدول رقم (17.4): اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة

LTE ↔ LY	وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين كل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والإنفاق السياحي
REX← LY	وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الى سعر الصرف الحقيقي الفعال
LTE ↔ REX	وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين كل من سعر الصرف الحقيقي الفعال و الإنفاق السياحي
TB ← LY	وجود علاقة أحادية الاتجاه تتجه من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى الميزان التجاري
P x LTE	عدم وجود علاقة سببية بين كل من التضخم و الإنفاق السياحي .
TB x LTE	عدم وجود علاقة سببية بين كل من الميزان التجاري و الإنفاق السياحي .

توضح الجداول السابقة وجود علاقة سببية بين متغيرات الدراسة باستثناء علاقة التضخم مع الإنفاق السياحي وعلاقة كلٍ من الميزان التجاري مع الإنفاق السياحي إذ تبين النتائج عدم وجود علاقة سببية بين هذه المتغيرات.

وقد جاءت النتائج متوافقة مع عدد من الدراسات التي اهتمت بالقطاع السياحي فتبين وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الإنفاق السياحي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كدراسة (Durbarry,2004) ودراسة (Kim et al.)، وبينت النتائج أن العلاقة السببية ثنائية بين المتغيرات الاقتصادية الثلاثة : الإنفاق السياحي، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وسعر الصرف الحقيقي الفعال.

نتائج تحليل مكونات التباين:

تستخدم هذه الطريقة لوصف سلوك النموذج الديناميكي، حيث يتم تجزئة تباين التنبؤ إلى عدة أجزاء، إذ يُرجح خطأ التباين في التنبؤ أما للمتغير نفسهُ أو لخطأ التنبؤ في المتغيرات التفسيرية الأخرى، حيث تساعد هذه الطريقة على فهم الأهمية النسبية لأثر حدوث صدمات فجائية على سلوك متغيرات الدراسة، وتم إجراء تحليل مكونات التباين لمتغير الإنفاق السياحي وجاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول (18.4):

الجدول رقم (18.4): نتائج تحليل مكونات التباين للإنفاق السياحي

Period	ΔP (%)	ΔREX (%)	ΔLY (%)	ΔLTE (%)	ΔTB (%)
1	14.61951	1.721838	6.364791	77.29387	0
2	9.289351	23.468	8.186515	58.17319	0.882945
3	9.742916	24.33795	12.87414	44.70298	8.342009
4	15.72108	26.87353	10.6725	37.10596	9.626924
5	18.54716	25.4696	9.890673	37.64675	8.445817
6	23.75468	27.17646	8.339424	32.8716	7.857841
7	28.36337	25.70991	8.71701	28.80008	8.409633
8	33.03744	24.33339	7.911173	26.06609	8.651914
9	36.13308	22.76948	7.86569	25.37479	7.856961
10	39.54813	22.82249	7.082145	23.43081	7.116419

تظهر نتائج الجدول السابق أن التباطؤات الزمنية للإنفاق السياحي تفسر (77%) من خطأ التباين في المتغير نفسه خلال الفترة الأولى، أي أن تأثير كل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتضخم وسعر الصرف الحقيقي الفعَال والميزان التجاري جاء طفيفاً في تفسير خطأ التنبؤ في الإنفاق السياحي خلال الفترة الأولى، لتناقص القدرة التفسيرية للإنفاق السياحي في تفسير التباينات في نفسه لتصل في الفترة الأخيرة إلى (23.43081)، وهذا الانخفاض كان بمقابل زيادة القوة التفسيرية لباقي متغيرات الدراسة حيث استطاع أن يفسر التضخم (39.54813) من التقلبات في الإنفاق السياحي وأسهم سعر الصرف الحقيقي الفعال بتفسير (22.82249) من التقلبات في الإنفاق السياحي في الفترة ذاتها، حيث تزايدت الأهمية النسبية للتضخم خلال العشر سنوات محل الدراسة مما يدل على أن التضخم ذو قوة تفسيرية لا بأس بها.

ومن أجل الاطلاع على سلوك باقي متغيرات الدراسة تم تحليل مكونات التباين لكل متغير على حدة في أول فترتين والفترة الأخيرة وجاءت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (19.4): نتائج تحليل مكونات التباين لمتغيرات الدراسة في الفترتين الأولى والفترة الأخيرة

Variance Decomposition of P				
Period	P	TB	LY	REX
1	100	0	0	0
2	99.66661	0.333359	2.47E-05	3.58E-06
10	68.7451	25.14691	2.384495	3.723496
Variance Decomposition of TB				
Period	P	TB	LY	REX
1	9.395781	90.60422	0	0
2	10.10574	82.62793	0.007574	7.258757
10	15.40042	64.80587	0.038047	19.75567
Variance Decomposition of LY				
Period	P	TB	LY	REX
1	2.617656	1.024973	96.35737	0
2	7.395166	3.662263	85.04603	3.896542
10	7.197522	6.432888	81.03413	5.335456
Variance Decomposition of REX				
Period	P	TB	LY	REX
1	9.052723	3.537064	10.65487	76.75534
2	9.247738	12.37154	14.91778	63.46294
10	9.587743	29.99859	8.000074	52.41359

من خلال الجدول السابق يتضح عند تحليل مكونات التباين لمتغير التضخم أن التباين في التنبؤ يعود لخطأ التنبؤ في التضخم نفسه في الفترة الأولى ليتناقص بعد 10 فترات إلى (68%)، ويُعزى ما مقدارهُ (25.14691) من قُدرة الميزان التجاري على تفسير خطأ التنبؤ في التضخم في الفترة الأخيرة، في تحليل مكونات التباين للميزان التجاري يتبين أن القوة التفسيرية للتباطؤات للمتغير نفسه انخفضت مع الزمن، حيث انخفضت نسبة التفسير من (90%) لتصل في الفترة الأخيرة إلى (64%). في المقابل يبين الجدول تزايد القوة التفسيرية لباقي متغيرات الدراسة في تفسيرهم لتباين التنبؤ في الميزان التجاري، أما فيما يخص تحليل مكونات التباين للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تشير النتائج أيضاً إلى تناقص قوتهُ التفسيرية على تفسير خطأ التباين في نفسه، حيث كانت هذه القوة التفسيرية في تزايد إذ كانت القوة التفسيرية للتباطؤات للناتج قوية في الفترة الأولى إلا أنها انخفضت بشكل بسيط في الفترة 10 مع تزايد القوة التفسيرية بشكل بسيط لباقي متغيرات الدراسة في تفسير خطأ التباين في الناتج المحلي الإجمالي

الحقيقي، وكذلك الحال لمتغير سعر الصرف الحقيقي الفعال إذ تناقصت قدرته التفسيرية على تفسير خطأ التباين في نفسه من (76%) إلى (52%) مع ارتفاعها لدى باقي مُتغيرات الدراسة.

8-4-4 نتائج دالة الاستجابة لردة الفعل:

تعمل دالة الاستجابة لردة الفعل على تتبع المسار الزمني لمختلف الصدمات المفاجئة التي تتعرض لها المتغيرات المختلفة في نموذج (VAR) وتبين كيفية استجابة كل متغير على حدة لأي صدمة فجائية، ويظهر الشكل التالي استجابة ردة الفعل لمتغيرات الدراسة لأي صدمة عشوائية.

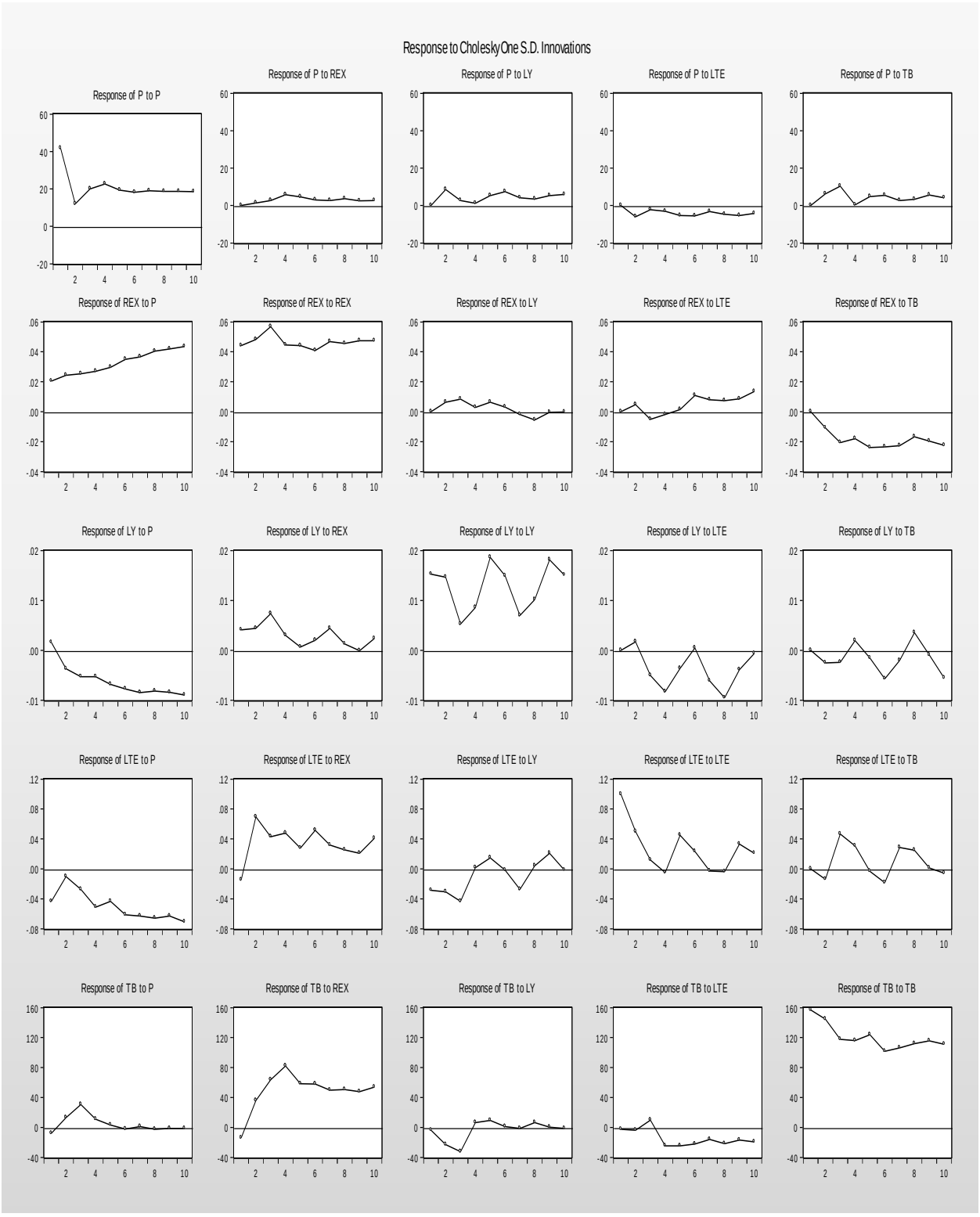
Response to Cholesky One S.D. Innovations
Response of P to P
Response of P to REX
Response of P to LY
Response of P to LTE
Response of P to TB
Response of REX to P
Response of REX to REX
Response of REX to LY
Response of REX to LTE
Response of REX to TB
Response of LY to P
Response of LY to REX
Response of LY to LY
Response of LY to LTE
Response of LY to TB
Response of LTE to P
Response of LTE to REX
Response of LTE to LY
Response of LTE to LTE
Response of LTE to TB
Response of TB to P
Response of TB to REX
Response of TB to LY
Response of TB to LTE
Response of TB to TB

توضح نتائج دالة الاستجابة لردة الفعل على أن حدوث صدمة هيكلية واحدة في الإنفاق السياحي تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بمعنى آخر إن أثر الإنفاق جاء موجباً وذا دلالة إحصائياً وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية القائلة بأن السياحة هي إحدى محددات النمو الاقتصادي طويل الأجل في الدول. كما يوضح الشكل السابق أن أثر سعر الصرف الحقيقي الفعال على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي جاء سالباً ومقبولاً إحصائياً، إذ توافقت النتائج مع النظرية الاقتصادية التي تنص على أن أي ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي الفعال يقلل من القدرة التنافسية للسلع المنتجة محلياً مما يؤدي إلى انخفاض إجمالي الصادرات وبالتالي يؤثر بشكل سلبي على الطلب الكلي فينعكس على الناتج المحلي الإجمالي.

كما خلصت النتائج إلى أن أي صدمة عشوائية موجبة في سعر الصرف الحقيقي الفعّال تؤدي إلى آثار سلبية على الإنفاق السياحي حتى الفترة الرابعة، ثم يتلاشى هذا التأثير ليصبح غير مقبول إحصائياً، ويرجح هذا التراجع إلى تكيف واعتياد السياح على ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الفعال مع مرور الزمن وهذا مقبول إحصائياً ويتوافق مع النظرية الاقتصادية القائلة بأن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الفعال يؤثر سلباً على القوة الشرائية للسائح مما يؤدي إلى انخفاض في إجمالي الطلب السياحي على المنتج السياحي الأردني وعزوف السائحين عن زيارة الأردن بسبب ارتفاع الأسعار.

5-4 خُلاصة الفصل الرابع:

استهدفت هذه الدراسة تقدير أثر الإنفاق السياحي على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الأردن خلال الفترة (2003-2013)، حيث تم تقدير ثلاثة نماذج قياسية، في بداية هذا الفصل تم التطرق إلى تعريف متغيرات الدراسة وعرض مصادر البيانات بالإضافة إلى تقديم إطار نظري عن الاختبارات القياسية المستخدمة، حيث تم اللجوء إلى عدة اختبارات قياسية كوسيلة للوصول إلى الغاية المطلوبة. بدايةً أُجريت الاختبارات الوصفية لأخذ صورة عامة عن طبيعة البيانات محل الدراسة، وللتأكد من ما إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة على المستوى، حيث أُجريت اختبارات جذر الوحدة ليتضح أن جميع السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ليست مستقرة على المستوى وإنما بعد أخذ الفرق الأول لها، وتم التحقق من وجود علاقات تكامل مشترك بين المتغيرات المختلفة بأسلوب كل من انجل- جرانجر وجوهانسون للتكامل المشترك، والتقصي من طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة والتحقق من وجود علاقة طويلة الأجل فيما بينهم تم تقدير

العلاقة باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ وتقصي العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل فيما بينهم.

وكذلك استطاعت أن تصل الدراسة إلى نتائج ذات دلالة إحصائية وبُعد اقتصادي، بحيث تصبح مرجعاً لأصحاب القرار ومتخذي السياسات، إذ يُعتبر القطاع السياحي قطاعاً مساهماً بشكل فعال، لذا ارتأت هذه الدراسة أن تتطرق بشكل أوسع لهذا القطاع والتعرف على مدى مساهمته بالاقتصاد الأردني، واستطاعت أن تثبت النتائج هذا وتُقدم دليلاً على أهمية هذا القطاع حيث تم التوصل إلى:

- **في النموذج القياسي الأول** والذي يقيس تأثير كلٍ من الإنفاق السياحي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على التضخم تبيَن وجود علاقة طردية بين كلٍ من الإنفاق السياحي والتضخم، فزيادة الطلب على هذا القطاع والتي تظهر من خلال زيادة أعداد الوافدين والرحلات السياحية إلى الأردن تعمل على زيادة الطلب على السلع والخدمات المنتجة محلياً مما يعمل على رفع المستوى العام للأسعار مؤديةً بذلك إلى ارتفاع نسب التضخم في الأردن، وجاءت العلاقة عكسية بين كلٍ من التضخم والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
- **في النموذج القياسي الثاني** تم قياس أثر الإنفاق السياحي على الناتج المحلي الإجمالي إذ جاءت النتائج متوافقة مع النظرية الاقتصادية، فكل زيادة في مستوى الإنفاق السياحي يرافقهُ زيادة في الناتج المحلي الإجمالي والعكس صحيح.
- **في النموذج القياسي الثالث** والذي يقيس أثر الإنفاق السياحي على سعر الصرف الحقيقي الفعال، وخلصت النتائج إلى وجود علاقة عكسية في الأجل الطويل، في حين كشف اختبار السببية على وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين كلا المتغيرين، وبهذا يُعتبر سعر الصرف الحقيقي الفعَال عاملاً مؤثراً في السياحة الخارجية فقط، إذ إن السائح داخل الدولة الواحدة ينفق بالعملة الوطنية المتداولة، أما بالنسبة للسياحة الخارجية فإن السائح يستبدل عملته الوطنية بعملة البلد المتوجه إليه أو بعملة عالمية مقبولة للتداول في أغلب دول العالم، حيث إن انخفاض سعر صرف العملة المحلية للبلدان المستضيفة ستزيد القوة الشرائية بالنسبة للسياح الوافدين إليها، وبالتالي يزيد الطلب السياحي عليها، فقد تكون الإجراءات المتبعة لتخفيض سعر صرف العملة الوطنية عملية مقصودةً ومخططاً لها بهدف رفع مستوى الطلب السياحي، مما يساهم في تنشيط دور السياحة في دعم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية، بالإضافة إلى كونهُ إجراء يهدف إلى رفع مستوى التنافسية الخارجية لهذا القطاع لاستقطاب أكبر عدد ممكن من السياح.

الفصل الخامس

النتائـــج والتـوصيـــات

استطاعت أن تصل الدراسة إلى عدة نتائج كان بعضها نتائج نظرية والبعض الآخر نتائج قياسية:

1-5 النتائج النظرية:

بعد تحليل القطاع السياحي الأردني وعرض أبرز مقوماته وتطورات الحركة السياحية الأردنية وأهم النشاطات السياحية في الأردن وما مقدار تأثيرها على الناتج تم الحصول على عدة نتائج نظرية كان من أهمها:

1. الأردن صاحب وجهة سياحية تجعلهُ قادراً على المنافسة بقوةٍ في السوق السياحي العالمي بفضل المقومات السياحية التي يتمتع بها.
2. شهدت الحركة السياحية في الأردن نمواً ملحوظاً خلال فترة الدراسة من حيث تنوع السوق السياحي وازدياد أعداد السياح الوافدين، على الرغم من تعرضها للقليل من التذبذبات إلا أن الأردن من الدول التي استطاعت أن تحافظ على نسب نمو مُرضية في هذا المجال.
3. تتربع السوق العربية على المركز الأول من حيث تصديرها للسياحة إلى الأردن بالأخص دول الخليج العربي.
4. القطاع السياحي من القطاعات المهمة من حيث قدرته على خلق العديد من فرص العمل المباشرة لأبناء الوطن في مختلف الأنشطة السياحية.
5. يُساهم القطاع السياحي مساهمة مقبولة نسبياً في تخفيض نسب العجز في الميزان التجاري الأردني من خلال صافي الدخل السياحي الحقيقي إذ استطاع أن يخفض في فترة الدراسة (27.18%) من عجز الميزان التجاري الأردني.
6. كان رصيد الميزان السياحي موجباً طوال فترة الدراسة، مما يشير إلى زيادة الإيرادات السياحية.
7. يُوصف هذا القطاع على أنه قطاع متذبذب وحساس إلى حدٍ ما، فقد تعرض في فترة الدراسة إلى بعض الانخفاضات كنتيجة مباشرة للحروب والظروف المحيطة.
8. الاهتمام المتنامي من قبل الحكومات المتعاقبة باستقطاب المشاريع والاستثمارات السياحية من خلال السياسات والتسهيلات والإجراءات الحكومية المُتبعة، إلا أنها تبقى دون المستوى المطلوب إذ لا بد من تسهيل هذه الإجراءات لاختصار المزيد من الوقت والجهد المبذول.

9. بلغ متوسط مساهمة السياحة الدولية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال فترة الدراسة (26.1%) وهي نسبة مقبولة نسبياً من حيث قياس مدى مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي خلال العشر سنوات السابقة.
10. ساهمت السياحة الدولية في (29.74%) من إجمالي المقبوضات في ميزان المدفوعات.

2-5 النتائج القياسية:

بعد التحليل القياسي لمتغيرات الدراسة تبين عدة نتائج كان من أهمها:

1. أظهرت نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.
2. أكدت نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه في المدى الطويل بين كل من سعر الصرف الحقيقي الفعال والإنفاق السياحي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إضافةً إلى علاقة سببية قصيرة الأجل فيما بينهم.
3. أشارت نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ إلى وجود علاقة سببية قصيرة الأجل بالإضافة إلى علاقة طردية طويلة الأجل بين كلٍ من التضخم والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والإنفاق السياحي.
4. أكدت نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ على وجود علاقة طويلة الأجل بين كل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والإنفاق السياحي والميزان التجاري مع وجود علاقة سببية قصيرة الأجل فيما بينهم.
5. تبين من خلال اختبار مكونات التباين اختلاف الأهمية النسبية والقوة التفسيرية لكل متغير من متغيرات الدراسة على بعضهم البعض.
6. وجود تأثير متوسط نسبياً للإنفاق السياحي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بلغ في الأجل الطويل خلال فترة الدراسة (0.22).
7. وجود تأثير متوسط للإنفاق السياحي على سعر الصرف الحقيقي الفعَال بلغ في الأجل القصير خلال فترة الدراسة (0.02).
8. وجود تاثير متوسط للإنفاق السياحي على التضخم بلغ في الأجل القصير خلال فترة الدراسة (0.0762) .
9. أثبتت النتائج أن أثر الإنفاق السياحي جاء موجباً وذو دلالة إحصائية خلال فترة الدراسة مما يدعم النظرية الاقتصادية القائلة بأن السياحة تدعم النمو الاقتصادي طويل الأجل.

5-3 التوصيات:

بعد الحصول على النتائج النظرية والقياسية السابقة وصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات ذات الصلة بالموضوع والتي تساهم بالنهوض في المستوى العام للقطاع السياحي الأردني ومن أبرزها:

1. إن العلاقة السببية الثنائية طويلة الأجل بين السياحة الدولية والنمو الاقتصادي في الأردن من شأنها التنويه إلى متخذي القرارات والسياسات في المملكة إلى ضرورة السعي الدائم نحو تطوير المنتج السياحي الأردني ليزيد من مدى مساهمة هذا القطاع في الناتج.
2. تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال وضع الخطط والبرامج المستقبلية التي تضمن الحوار الفعال بين القطاعين خاصةً في ظل الظروف الحالية.
3. الاهتمام بالبنية التحتية وتقديم أفضل أنواع الخدمات السياحية من خلال تقديم المزيد من التسهيلات والإعفاءات التي من شأنها تشجيع المستثمرين من شتى أنحاء العالم على الاستثمار في المجال السياحي مما يساهم في تنويع وتطوير المنتج السياحي الأردني فيصبح الأردن منافساً قوياً في هذا القطاع.
4. زيادة الوعي المجتمعي بين أبناء المجتمع الأردني على ضرورة الاهتمام بآثارنا العريقة والمحافظة على نظافة الأماكن السياحية من خلال حملات التوعية عن طريق شتى وسائل الإعلام مما يضمن جواً من التآخي بين الشعوب وبيئة سياحية نظيفة جذابة.
5. تأهيل وتطوير القوى العاملة الأردنية لتصبح على قدرٍ عالٍ من المهارة واللباقة والتفنن في التعامل مما يرفع من إنتاجية القطاع السياحي الأردني.
6. وضع الخطط السياحية المتكاملة والقادرة على دعم تنافسية هذا القطاع بحيث يتم التقليص من السياحة الموسمية وعمل توازن في الطلب السياحي على مدار العام.
7. . تعزيز دور السياحة المحلية وعمل المزيد من البرامج السياحية الداخلية التي تعمل على جذب السائح الأردني نحو آثار بلاده وعراقتها لتقف جنباً إلى جنب والسياحة الدولية في تحقيق الرفاه الاقتصادي للأردن.
8. الاهتمام بالصورة السياحية للأردن ليصبح وجهة سياحية عالمية مميزة، من خلال زيادة الاهتمام بالإعلام والترويج السياحي وحملات التثقيف والوعي إضافةً إلى تقديم الدعم الكافي للسفارات والملحقيات لتقدم الوجه المشرق للسياحة الأردنية في الخارج.

9. تعزيز تنافسية الأسعار في القطاع السياحي إذ يعتبر السعر من العوامل المهمة التي تؤخذ بعين الاعتبار عند السفر، فيتوجب على متخذي القرار الاهتمام بهذا الخصوص.
10. السعي وراء التكامل الإقليمي فالأردن يقع بين دول أيضاً تتمتع بمزايا سياحية وقادرة على المنافسة القوية في المجال السياحي مما يضعف القدرة التنافسية السياحية للأردن، لذا يتوجب على أصحاب القرار وضع الخطط السياحية المتكاملة والتي تساهم في تخفيف حدة المنافسة الإقليمية وتضمن أيضاً للسائح الأوروبي التجوال في دول الشرق الأوسط دون الأخذ بالاعتبار المشاكل السياسية والحدودية والتي من شأنها أن تؤخر عملية النمو الاقتصادي لدول الشرق الأوسط.

قائمة المراجع

❖ المراجع باللغة العربية:

1. أبو رمان ، أسعد حماد والراوي ،عادل سعيد (2009) ، **السياحة في الأردن الأسس العلمية- المقومات- الأسواق- الجدوى** ، الأردن : اثراء للنشر والتوزيع، ص 94-95 .285-193
2. ابراهيم ، وفاء زكي (2006) **دور السياحة في التنمية الاجتماعية دراسة تقويمية للقرى السياحية** ،الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث، ص154-155.
3. البطاط ، كاظم أحمد والزوين ،محمد حسن علي(2006) ، مستخلص بحث: تحليل دالة الاستثمار السياحي في محافظة كربلاء، **المؤتمر العلمي الثالث بعنوان "السياحة في العراق تراث وحضارة وآفاق مستقبل مشرق "** جامعة أهل البيت ، العراق،24-2005/5/25.
4. آل دروي ، هانم و ملاوي ،أحمد (2010) ، العوامل المؤثرة في الدخل السياحي الأردني : دراسة قياسية للفترة (1975- 2005) **دراسات العلوم الإدارية** ،(2010) ، المجلد 37، العدد2.
5. الروبي ، نبيل (1988)، **نظرية السياحة**، الاسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية.
6. الراوي وآخرون ، (2000) ، **نظرية التمويل الدولي**، عمان : دار المناهج .
7. السكر، مروان (1999)، **مختارات من الاقتصاد السياحي**، الطبعة الأولى، الأردن : دار مجاوي للنشر، ص22.
8. الصيرفي ، محمد (2007)، **التخطيط السياحي**، الطبعة الأولى، مصر : دار الفكر الجامعي، ص 46:50.
9. الطائي (2009)، **أصول صناعة السياحة**، ط2 ، الأردن :الوراق للنشر والتوزيع، ص259.
10. الطعامنة ، مطيع (2001)، دور القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية في الأردن 1980-1999، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن .
11. الفرحان ، إسحاق (2001)، **انعكاسات العولمة السياسية والثقافية على الوطن العربي**، عمان : مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان ص 241.

12.بلالطة ، مبارك و كواش، خالد (2005)، سوق الخدمات السياحية، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، العدد4، ص163.

13.بلقاضي ، آسيا (2012) ، **تحليل العلاقة بين السياحة الدولية والنمو الاقتصادي** ، دراسة حالة الأردن (1990-2009) ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن، ص 16-44 .

14.بوعموشة ،حميدة (2011) ، **دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة ، ص19 - 20 .

15.حجاب ، محمد (2003) ، **الإعلام السياحي** ، الطبعة الثانية ،عمان : دار الفجر للنشر والتوزيع، ص 24-25.

16.دعبس ،يسرى (2003)، **العولمة السياحية وواقع الدول المتقدمة والنامية** ، ط1، مصر: البيطاش للنشر والتوزيع ، ص154.

17.دعبس ، يسرى (1993)، العلاقات الاجتماعية للسائح، **الملتقى المصري للإبداع والتنمية**، مصر، ص234.

18.سرحان ، نائل موسى (2002)، **مبادئ السياحة**، عمان: جامعة العلوم التطبيقية .

19.عبد العزيز ، ماهر (2008)، **صناعة السياحة**، الأردن : دار زهران، ص57.

20.عليوة ، زينب (2014)، تقييم أثر النشاط السياحي في النمو الاقتصادي في مصر، **مجلة بحوث اقتصادية عربية** ، العدد 65 ، ص 82: 90 .

21.غرفة صناعة الأردن، **نشرة المؤشرات الإقتصادية للقطاع الصناعي الأردني** ، العدد3 ، شباط 2013.

22.مقابلة ، خالد و ذيب ، الحاج فيصل (2000) ، **صناعة السياحة في الأردن** ، عمان، الأردن : دار وائل للنشر، ص117:150 .

23. يحيى ، السعيدي (2011) ، مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الإقتصادية / حالة الجزائر **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة** ، العدد السادس والثلاثون ، ص 98.

24.هيئة تنشيط السياحة الأردنية، **حقائق وأرقام عن السياحة والاقتصاد**، ص 2.

❖ المراجع باللغة الأجنبية

Blanchard, Olivier, (2000). **Macroeconomics**, Second Edition, Prentice Hall, Upper Saddle River N., USA, p33.

Belloumi, M. (2010). The Relationship between Tourism Receipts, Real Effective Exchange Rate and Economic Growth in Tunisia **International Journal of Tourism Research**, 12(5):550-560.

Dritsakis, N .(2004). Tourism as a Long- Run Economic Growth Factor: An Empirical Investigation for Greece Using Causality Analysis**, Tourism Economics**, And 10(3):305-316.

Durbarry, R. (2004). Tourism and Economic Growth: The Case of Mauritius. **Tourism Economics**, 10(4): p389-401.

Eugenio-Martin, J.L. Morales, N. M. and Scarpa, R. 2004. Tourism and Economic Growth in Latin American Countries: a Panel Data Approach, Social Science Research Network**, Working Paper**, 26:1-20.

Engle R.F. and C.W.J. Granger (1987), Co-integration and Error Correction: Representation, Estimation, and Testing, **Econometrica**, Vol: 55, pp. 251-276.

Fayissa, B.Nsiah, C. and Tadasse, B. 2007. The Impact of Tourism on Economic Growth and Development in Africa, **Tourism Economics,**14(4): 808-818.

Granger C. W. J. (1986), Development in the Study of Cointegrated Economic Variables, Oxford Bulletin of Economics and Statistics, Vol: 48, No: 3. pp. (213-228).

Kreishan, F.M.M.2010. Tourism and Economic Growth: The Case of Jordan, **European journal of social sciences**, 15(2): 229-234.

Mankiw, N. Gregory. 1998. Principles of Macroeconomics, **Harcourt College Publishers**, USA.

Michel Balfet**, Marketing des services touristiqueset hoteliers,** Ellipses, p1.

Oh, C.O. 2005**.** The Contribution of Tourism Development to Economic Growth in the Korean Economy. **Tourism Management** 26(1):39-44.

Phillip P.C.B. and Perron P. (1988), Testing for a unit root in time series regression, Biometrika, Vol: 75, pp. 335-346.

Sims, C.A. Stock, J.H and Waston, M.W. (1990), Inference in linear time.

Sequeria and Campos, (2005), International Tourism and Economic Growth: A Panel Data Approach

Simon N.N Gatimu, (2007), Tourism in Kenya, Tanzania, and Uganda : Grounded theory development.

Thapa, N. B. (2002), an Econometric Analysis of the Impact of Real Effective Exchange Rate on Economic Activities in Nepal, Economic Review: **Occasional Paper**, 14:17-36.

The world tourism Organization, 1995, collection of tourism Expenditure Statistics, **Technical Manual**, 2:1-9.10.

Vanhove,N.(2000), **The Economics of Tourism Destinations**.First Edition, Elsevier Butterworth-Heinemann, Burlington, USA, pp 2-6, 51.

Yves Tinard**: Le TourismeEconomieet Management**, Mc GRAW-HILL, France, 1992, P. 01.

Zortuk, M. (2009)**,** Economic Impact of Tourism on Turkey's Economy: Evidence from Cointegration Tests, **International Research Journal of Finance and Economics**, 25:231-239.

❖ **المواقع الإلكترونية:**

1. البنك المركزي الأردني:

http ://www.cbj.gov.jo/arabic/

2. دائرة الإحصاءات العامة الأردنية:

http://www.dos.gov.jo/

3. هيئة الاستثمار:

http://www.jordaninvestment.com

4. وزارة السياحة والآثار الأردنية:

http:// www.mota.gov.jo

5. منظمة السياحة العالمية:

http://www.unwto.org

6. الأكاديمية الدولية للسياحة :

http://www.ait-touringalliance.com/

TOURISM EXPENDITURE AND ITS IMPACT ON MAJOR MACROECONOMIC VARIABLES

Case study in Jordan

By

Manal Salman

Supervisor

Dr. Ghazi AL-Assaf

ABSTRACT

This study aims at showing the extent effect of expenditure on tourism on the performance of the most prominent economic gross variables in Jordan , depending on the time series of each the real gross of the domestic output (GDP) ,Inflation, the balance of trade and the effective real exchange rate during the period (2003-2013).

In an effort to accomplish the desired objectives of the study ,the descriptive analytic method and the standard analytic method were used by applying a number of standardized tests In addition to estimating the Error Correcting model where stillness of the time series was examined at first, based on Dicky- Fuller expanded testing and Phelps and Piron, . In addition , the study used Engel- Granger Johnson for joint integration, to prove the presence of a long-term relationship between expenditure on tourism , the real gross domestic output (GDP) and the same relationship between tourism expenditure , inflation and effective real exchange rate.In addition, the results of estimating the diction of error correction indicated the existence of a joint integration relationship between the variables of the study by having a long-term a balanced relationship between expenditure on tourism and the most prominent used of overall economic variables especially the overall Real gross domestic output (GDP)and the exchange rate, while the causative testing was applied to identify the direction of short-

term causative relationship between the variables of the study , while the causative testing reported the presence of three directions of the causative relationship: The first is related to the existence of bi-directional causative link between the expenditure on tourism and the real overall gross domestic output(GDP) in addition to a two-way causative link between the expenditure on tourism and effective real exchange rate. Regarding the causative relationship between the expenditure on tourism and the inflation which was characterized by its independence, with uni directional causative relationship moving from the balance of trade to real gross domestic output (GDP). Results of the analysis at the short term by using testing of analysis of variance components showed the presence of a significant positive effect of the expenditure on tourism on Real gross domestic output and the testing of the significance response of the reacting revealed that the economic growth is positively influenced by any random shocking of expenditure on tourism and that each of the real gross domestic output and the expenditure on tourism are adversely influenced by any random shocking in effective real exchange rate.

Based on the results that have been reached, the study recommended the need to encourage the international tourism to achieve the economic growth on the long term through a positive contribution on the real GDP. Also, the study concluded several recommendations on international and domestic tourism, specially the need to activate this sector and encouraging the partnership between the public and the private sector.

Keywords: the international tourism: real gross domestic output (GDP), the economic growth, the inflation, the effective real exchange rate, the trade balance, joint integration, the error correction model direction, Jordan.